بسم ا الر ن الرحيم



الجامعــــة الإســــلامية بغــــزة

عمــــادة الدراســــات العليــا

كليــــــــة التجــــــارة

قســم المحاســـبة والتمويــل

العوامـــل المؤثـــرة على ربحيـــة المصـــارف التجاريـــة العامـــلة في فلسطين (1997-2004)

إعداد

باسل جبر حسن أبو زعيتر

إشراف الدكتور

علـي عبـد اللـه شـاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.

1427 هـ – 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفَوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلِيم"

(سورة يوسف: آية 76)

"وأَحل الله الْبيع وحرم الربا"

(سورة البقرة: آية 275)

وقال رسول الله ρ

إن اللّٰه يُحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يُتقنه

إهـــداء

- إلى من استمد منها الدفء والحنان.. .. ..
إلى من ربتني على العفة والكرامة والشرف .. .. ..
إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة أظفاري .. .. ..

إلى أمي ... . (أملي ومستقبلي)

- إلى من منحني كل شيء .. .. ولم يأخذ مني شيء..
إلى من رباني بحبات العرق .. .. .. وماء العيون .. ..

إلى أبي .. .. (قدوتي ومفخرتي)

- إلى شريكة حياتي .... وأم فلذة أكبادي (محمد، إبراهيم) ... إلى من شاركتني أفراحي وأتراحي ... وكانت لي عوناً معينا.... وعملت على تذليل العقبات وتسهيل الظروف ووفرت لي أسباب السكينة والهدوء من حولي حتى أنجزت هذا البحث المتواضع.
إلى زوجتي.. .. .. (سكني ومودتي)

- إلى من شاطروني الألم والأمل .. .. ..
وقاسموني شظف العيش وقسوة الحياة .. .. ..
من أجل أن نصبح لبنات صالحة للدين وللوطن.. ..
إلى إخواني وأخواتي وأبنائي .. ..(عزوتي ورصيدي)

- إلى جامعتي التي أعطتني الكثير .. .. ..
- إلى كل من غرس شجرة .. أو بذر بذرة .. أو أضاء شمعة ..
لتنبت كرامة وتبني حرية وتحيا أمة

"ليحق الحق ..ويبطل الباطل.. ولو كره الكافرون "

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل المتواضع ......

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل في الحديث الشريف: "لا يشكر الله، من لا يشكر الناس".

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني على إتمام دراستي وبحثي هذا، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر **أستاذي الدكتور/ علي عبد الله شاهين** على ما بذله وقدمه من نصح وإرشاد أثناء الإشراف على هذه الرسالة لكي يصل هذا البحث إلى هذا الإنجاز الذي نراه، فمن علمني حرفاً حفظت له وداً.

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريمين الأستاذ الدكتور/ **يوسف حسين عاشور** والدكتور/ **سالم صباح** على تفضلهما بقبول مناقشة رسالتي هذه، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والعرفان الجزيل إلى كل من الأخ الفاضل/ **أ. سيف الدين عودة**، والأخ/ **أ. محمد الهباش**، والأخ/ **أ. جهاد عكاشة**، والأخ/ **أ. اسماعيل قاسم**، والأخ/ **أ. محمود عبد الواحد**، فلهم الفضل، والفضل لله جميعاً على إرشادهم توجيههم، فلم يدخروا جهداً في تقديم أي مساعدة مشكورين.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى زملائي جميعاً على مساندتهم ودعمهم لي طوال هذا المشوار.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي مساعدة من قريب أو بعيد.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد ،،،

الباحث

باسل أبو زعيتر

أبو محمد

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانيـة

ملخص الدراسة

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين
خلال الفترة 1997-2004

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل (قيد الدراسة) المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2004) وذلك من خلال التركيز على تلك العوامل، وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في فلسطين وهي: بنك فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني،القدس، العربي، القاهرة عمان، الأردن.

وقد تم تجميع بيانات المصارف التجارية (عينة الدراسة) عن الفترة (1997-2004) وتحليلها إحصائياً، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية (الرافعة المالية)، وصافي الفوائد، وإجمالي الموجودات، وحقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:-

- هناك علاقة عكسية بين (نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات) و (الربحية) بمقياسيها (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حقوق الملكية)، فكلما انخفضت المخصصات الخاصة، كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية، والعكس صحيح، وانخفاض المخصصات الخاصة يأتي بدرجة أولى من تحصيل ديون متعثرة سابقاً، وعدم تعثر مدينين آخرين جدد.
- وجود علاقة طردية بين كل من (صافي الفوائد، وحقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع)، والربحية بمقياسيها (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حقوق الملكية).
- وجود علاقة عكسية بين (نسبة السيولة النقدية) و(الربحية) مقاسه بـ (معدل العائد على الموجودات).

- وجود علاقة طردية بين (عمر المصرف) و(الربحية) مقاسة بـ(معدل العائد على الموجودات).
- وجود علاقة طردية بين كل من (نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسـبة المديونية، إجمالي الأصول)، و(الربحية) مقاسة بـ(معدل العائد على حقوق الملكية).

وأخيراً أوصت الدراسة المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالعمل علـى تنويـع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، والبحث عن وسائل تمكنهـا مـن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لديها لما تمثله من مصدر هام للدخل، وتطوير واستحداث خدمات مصرفية يمكن من خلالها زيادة إيرادات المصارف التجارية، والتركيز على جذب ودائع التوفير والتقليل من التركيز على جذب الودائع لأجل من أجل تخفيض تكلفة الودائع في ظل انخفاض الطلب على الائتمان، وكذلك ايلاء كل من (السيولة النقدية والمخصصات الخاصة و الانتشار الجغرافي للمصارف و الرافعة المالية و صافي الفوائد) أهمية لما لها من أثر هام على ربحية المصارف التجارية.

Abstract

The Factors affecting the Profitability of the Commercial Banks Operating in Palestine during the period 1997 – 2004

This study aims at identifying and measuring the level of influence of the factors that are the subject of this study on the profitability of commercial banks operating in Palestine during the period from 1997 until 2004. The study was conducted on a sample of the operating banks namely Bank of Palestine LTD, Commercial Bank of Palestine, Palestine Investment Bank, Al Quds Bank for Development and Investment, Arab Bank, Cairo Amman Bank and Bank of Jordan.

The data on the selected sample of banks has been collected and statistically analyzed for the period 1997 – 2004. There was an assessment to the behavior of the dependant variable (profitability) measured as the average return on assets (ROA), average return on equity (ROE). Also, there was an assessment to the independent variables represented in cash ratio, fixed assets to equity ratio, debt ratio (financial leverage), net interest, total assets, equity, the date of establishment of the bank, number of employees and the number of branches. The study used the linear regression equation in the analysis to measure the relationship between the independent variables and the dependant variable. The study showed the following results:

- There is an inverse proportion between the special provisions to total facilities ratio and profitability measured both as the average return on assets (ROA) and the average return on equity (ROE). A reduction in the special provisions leads to an increase in profitability and vise versa. The reduction of special provisions comes firstly from collecting previous bad debts and from the new borrowers being able to pay their debts and not defaulting on them.
- There is an inverse proportion between special provision to total facilities ratio and profitability.
- There is a direct proportion between each of net interest, equity, number of employees, and the number of branches and the profitability measured as the average return on assets (ROA), average return on equity (ROE).
- There is an inverse proportion between cash ratio and profitability measured as the average return on assets.
- There is a direct proportion between the date of establishment of the bank and profitability measured as the average return on assets.
- There is a direct proportion between each of fixed assets to equity ratio, debt ratio, total assets and profitability measured as the average return on equity (ROE).

Finally, the study recommended that the commercial banks operating in Palestine should work on diversifying their investments to increase revenues and reduce risks. Also, the study recommended that banks should search for other alternatives that would enable them to increase the size of their credit facilities since it constitutes an important source of income, develop and create new banking services to increase their revenues, concentrate on attracting savings deposits while concentrating less on term deposits in order to reduce the costs of deposits giving the low demand for credit. In addition, commercial banks should focus more on cash liquidity, special provisions, geographical area, financial leverage and net interest giving their important influence on the profitability of the commercial banks.

الفصل الأول

خطة البحث
والدراسات السابقة

* المقدمــة.
* مشكلة الدراسة.
* فرضيات الدراســة.
* متغيرات الدراســة.
* أهداف الدراســة.
* أهمية الدراســة.
* منهجية الدراســة.
* مجتمع الدراســة.
* عينة الدراســة.
* حدود الدراســة.
* صعوبة الدراســة.
* الدراسات السابقة.

الفصل الأول
خطة البحث والدراسات السابقة

مقدمة:

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمراريتها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها.

غير أن تعظيم الأرباح في المصارف التجارية تقيده اعتبارات عديدة، فالاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين، وتجنب العديد من المخاطر، تحد من قدرة المصرف التجاري على تعظيم الأرباح[1]، ومن جهة أخرى ولكي يحقق المصرف الأرباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن، ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة، ومخاطر متدنية نسبياً، وذلك لتعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن، وعلى النحو الذي سيؤدي إلى زيادة القيمة العادلة لأسهم المصرف نفسه.

وتعتبر الربحية - التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، هدفاً تتطلع لتحقيقه إدارات المصارف، لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها، وفاعليتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة المصرف التجاري[2].

إن العلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة، والأصول أو حقوق المساهمين من جهة أخرى، هي علاقة مباشرة، إذ أن الهدف الأساسي من تكوين الرساميل، وامتلاك الأصول، هو

---

(1) عبد الحليم محيسن، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:حقائق وأرقام، جمعية عمال المطابع التعاونية،عمان،1994، ص21
(2) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة،1998،ص276.

تحقيق حجم مناسب من الأعمال، يعود في النهاية بأرباح مرضية، إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة، أو مع معدل القطاع، أو مع المعدلات الرائجة في الأسواق المالية[1].

ومن جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تساهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب، بل تعد مؤشراً هاماً لكل من المودعين، والدائنين، والمساهمين الحاليين، والمرتقبين في المصرف، فهي محفز لرجال الأعمال، والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها[2].

وقد تتأثر هذه الربحية في المصارف التجارية بالعديد من العوامل، سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف، أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات، وحقوق الملكية، ومعدلات السيولة، والملاءة، وانتشار المصرف، وعدد فروعه، وتقنية أداءه للخدمات المصرفية، وأسعار الفوائد المدينة والدائنة، وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل، من حيث درجة وشدة تأثيرها على الأرباح، مما يستدعي دراسة هذه العوامل وتحديد أهميتها في التأثير على الأرباح، لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الملائمة الكفيلة بتحسين الربحية، وتفعيل النشاط المصرفي، والمحافظة على السيولة، والتدفقات النقدية.

ويعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني من أكثر القطاعات الاقتصادية تطوراً خلال السنوات السابقة، حيث شهد هذا القطاع نمواً سريعاً في أعداد المصارف حيث ارتفع عدد المصارف في فلسطين من (10) مصارف بشبكة فروع (57) فرعاً ومكتباً في نهاية عام 1995، إلى (21) مصرفاً بشبكة فروع (141) فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2005[3]، وقد ساهم هذا القطاع مساهمة فاعلة في الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمته 17% من ناتج قطاع الخدمات و 4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003[4]، بينما بلغت التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف (1792) مليون دولار في نهاية عام 2005[5].

ولما كان القطاع المصرفي الفلسطيني ينفرد بخصوصية معينة حيث باشر أعماله، وما يزال يعمل في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة، فقد انعكس ذلك على أداءه، لذلك فإن دراسة هذه العوامل يعد أمراً مهماً ومفيداً للكشف عن مدى ودرجة تأثيرها على الأداء المصرفي فضلاً

---

(1) سليم حمودة، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 157.
(2) محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، دار الجيل، القاهرة، 1998، ص90-91
(3) سلطة النقد الفلسطينية، إحصائية عدد المصارف والفروع، 2005.
(4) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع،2003.
(5) سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، 2005.

عن دورها في توجيه السياسات والإدارة المصرفية نحو عمل كل ما من شأنه تهيئة المناخ الملائم لتعزيز ربحيتها بما يضمن استمراريتها ونجاحها في بلوغ أهدافها.

مشكلة الدراسة:

على الرغم مِمَّا يشكله القطاع المصرفي من أهمية، وما طرأ عليه من تطور ملحوظ في عدد المصارف، وفروعها العاملة في فلسطين على مدار الأعوام القليلة الماضية، إلا أنه من الملاحظ أن معظم المصارف التجارية، قد حققت خسائر متلاحقة باستثناء خمسة منها [*]. خلال الأعوام (2000، 2001، 2002، 2003) حيث بلغ مجموع خسائرها ما قيمته (8، 17.2، 20.6، 21.8) مليون دولار على التوالي[1]، وبذلك فإن هذا الأمر، يشكل مشكلة بحثية تستوجب الدراسة والتعمق في بحث الأسباب الكامنة وراء ذلك، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية في فلسطين؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما العلاقة بين السيولة النقدية والربحية؟
2- ما العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية والربحية؟
3- ما العلاقة بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات والربحية؟
4- ما العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والربحية؟
5- ما العلاقة بين صافي الفوائد والربحية؟
6- ما العلاقة بين إجمالي الموجودات والربحية؟
7- ما العلاقة بين حجم حقوق الملكية والربحية؟
8- ما العلاقة بين عمر المصرف بالسنوات والربحية؟
9- ما العلاقة بين عدد موظفي المصرف والربحية؟
10- ما العلاقة بين عدد فروع المصرف والربحية؟

---

* البنك العربي و بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني و بنك الأردن و بنك القاهرة عمان.
(1) سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، 2003.

فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي يمكن صياغتها كالآتي :

الفرضية الأولى: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والربحية.**

الفرضية الثانية: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية والربحية.**

الفرضية الثالثة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات والربحية.**

الفرضية الرابعة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية(الرافعة المالية) والربحية.**

الفرضية الخامسة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد والربحية.**

الفرضية السادسة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات والربحية.**

الفرضية السابعة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حقوق الملكية والربحية.**

الفرضية الثامنة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المصرف بالسنوات والربحية.**

الفرضية التاسعة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الموظفين والربحية.**

الفرضية العاشرة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الفروع والربحية.**

متغيرات الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية، وفيما يلي أهم تلك العوامل والتي تمثل متغيرات الدراسة:

أولاً : المتغيرات المستقلة :

1- **نسبة السيولة النقدية :** وتقاس من خلال المعادلة التالية :

= **النقدية في الصندوق+(أرصدة لدى المصارف و أوراق مالية)تستحق خلال شهر** / **المطلوبات المتداولة**

2- **نسبة الأصول الثابتة/ حقوق الملكية:** وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3- **نسبة المخصص الخاص/ إجمالي التسهيلات:** وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{المخصص الخاص}}{\text{إجمالي التسهيلات}}$$

4- **الرافعة المالية (نسبة المديونية):** وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات (الديون)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

5- **صافي الفوائد:** وتقاس من خلال المعادلة التالية:

= الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة

6- **حجم إجمالي الموجودات:** و يقاس هذا المتغير عن طريق أخذ إجمالي الموجودات في الجانب الأيمن من الميزانية العمومية.

7- **حجم حقوق الملكية:** يقاس عن طريق جمع رأس المال مع الاحتياطات القانونية والاختيارية بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة و كافة العناصر التي تندرج ضمن حقوق المساهمين (حقوق الملكية).

8- **عمر المصرف:** يقاس من خلال حساب عدد السنوات من تاريخ ممارسة النشاط المصرفي حتى 2004/12/31.

9- **عدد الموظفين:** يقاس من خلال حساب عدد موظفي المصرف خلال سنوات الدراسة.

10- **عدد فروع المصرف:** يقاس بعدد الفروع التي قام المصرف بتجهيزها وممارسة العمل المصرفي فيها وذلك حتى 2004/12/31.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

يتمثل المتغير التابع في ربحية المصارف التجارية والتي تقاس بمقياسين وهما العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) [1] .

1. **معدل العائد على الموجودات (ROA)** والذي يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{الموجودات}}$$

2. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)** والذي يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثالثاً : نموذج الدراسة :

سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة خلال الفترة (1997-2004) من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

$$\mathbf{ROA}_{it} = P_{1it} + P_{2it}(LR_{it}) + P_{3it}(FAEQ_{it}) + P_{4it}(PTF_{it}) + P_{5it}(FL_{it}) + P_6 it\,(NI_{it}) + P_{7it}(TAS_{it}) + P_{8it}(EQ_{it}) + P_{9it}(AG_{it}) + P_{10it}(EM_{it}) + P_{11}(NB_{it}) + e_{it}$$

$$\mathbf{ROA}_{it} = P_{1it} + P_{2it}(LR_{it}) + P_{3it}(FAEQ_{it}) + P_{4it}(PTF_{it}) + P_{5it}(FL_{it}) + P_6 it\,(NI_{it}) + P_{7it}(TAS_{it}) + P_{8it}(EQ_{it}) + P_{9it}(AG_{it}) + P_{10it}(EM_{it}) + P_{11}(NB_{it}) + e_{it}$$

حيث أن:

ROA_{it} : تمثل ربحية المصرف ممثلة بالعائد على إجمالي الموجودات للمصرف I للفترة t .

ROE_{it} : تمثل ربحية المصرف ممثلة بالعائد على إجمالي حقوق الملكية للمصرف i للفترة t .

(LR_{it}) : تمثل نسبة السيولة النقدية للمصرف i للفترة t .

$(FAEQ_{it})$: تمثل نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية i للفترة t .

(PTF_{it}) : تمثل نسبة المخصصات الخاصة إلى إجمالي التسهيلات i للفترة t .

(FL_{it}) : تمثل الرافعة المالية للمصرف i للفترة t .

(NI_{it}) : تمثل صافي الفوائد للمصرف i للفترة t .

(TAS_{it}) : تمثل حجم إجمالي الموجودات للمصرف i للفترة t .

---

(1) Fraser & Donald R., Fraser, Lyn M., Evaluating Commercial Bank Performance: Guide to Financial Analysis, Bankers publishing Company, USA, 1990., p32 .

(EQ_{it}) : تمثل حجم إجمالي حقوق الملكية للمصرف i للفترة t .

AG_{it} : تمثل عمر المصرف بالسنوات للمصرف i للفترة t .

EM_{it} : تمثل عدد موظفي المصرف المنتظمين للمصرف i للفترة t .

NB_{it} : تمثل عدد فروع المصرف للمصرف i للفترة t .

P_{it} : ثابت الانحدار

e_{it} : تمثل الخطأ العشوائي، ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخري لا يتضمنها النموذج.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.
- إلقاء الضوء على أوضاع المصارف التجارية في فلسطين والمؤشرات التي تستخدم في قياس أدائهـا.
- الوقوف على مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها، بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها وتأثير ذلك على أداء الجهاز المصرفي.
- التنبؤ بربحية المصارف التجارية من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام النموذج المستنتج من الدراسة.
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، بهدف تعزيز هذه الربحية مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وتعزيزاً للبيئة الاستثمارية.
- تساهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد متخذي القرار في سلطة النقد الفلسطينية، والجهات الأخرى ذات العلاقة، للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم

متطلبات الربحية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وبما يحقق النمو والتقدم لهذا الجهاز.

- تفتح المجال أمام دراسات أخرى لتتناول بالدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف، كما أن هذه الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة للباحثين والمتخصصين في المجال المصرفي.
- تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تناولت العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

منهجية الدراسة:

1. جمع البيانات:

ستعتمد الدراسـة في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للمصارف التجارية محل الدراسة والمنشورة في الصحف والتقارير المالية السنوية وكذلك الإحصائيات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

2. منهج تحليل البيانات:

تبحث الدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، لذا سوف تعتمد على منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لأجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية:

1. تحليل التباين(ANOVA and Analysis) وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.
2. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (regression) وذلك لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر على عناصر الدراسة.
3. معامل الارتباط لبيرسون (Person Correlation) للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

4. معامل التحديد المعدل R^2 .
5. أساليب الإحصاء الوصفي الأخرى مثل المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والتشتت ومعامل الاختلاف.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في كافة المصارف التجارية التقليدية العاملة في فلسطين والبالغ عددها ثمانية عشر مصرفاً تجارياً حسب إحصائيات سلطة النقد الفلسطينية المنشورة[1].

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من سبعة مصارف تجارية عاملة في فلسطين وهي تشمل :

1. أربعة مصارف وطنية هي/ بنك فلسطين المحدود، البنك التجاري الفلسطيني، بنك القدس للتنمية والاستثمار، بنك الاستثمار الفلسطيني، وتم استثناء المصارف التالية:

- بنك فلسطين الدولي وذلك لخصوصية وضعه المالي ولعدم وجود بيانات مالية منشورة له منذ عام 2000.
- المؤسسة المصرفية الفلسطينية وذلك لان لها اعتبارات خاصة في التعامل حيث أنها لا تقبل ودائع.
- البنك العربي الفلسطيني للاستثمار وذلك لكونه يعتبر شركة تابعة للبنك العربي المحدود.

2. ثلاثة مصارف أجنبية هي / البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، وتم استثناء المصارف التاليـة:

- (بنك الأردن والخليج، و البنك الأهلي الأردني، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاتحاد، و بنك HSBC البريطاني) لكون عملها يقتصر على منطقة جغرافية واحدة، بعدد فروع قليلة وهي الضفة الغربية .
- (البنك الرئيسي لتنمية والائتمان الزراعي) لكونه يعمل في قطاع غزة بفرع واحد.
- (البنك العقاري) لعدم نشر بياناته.

---

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع، 2003.

صعوبات الدراسة:

عدم تناسق بيانات المصارف حيث عمد الباحث إلى القيام بعمل نماذج لتوحيد ميزانيات المصارف من أجل الوصول إلى بيانات إحصائية موحدة يمكن الاستفادة منها وذلـك بسـبب قيـام المصارف بما يلي:

- اختلاف المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من مصرف إلى آخر.
- اختلاف أساليب المصارف في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من سنة مالية لأخرى للمصرف الواحد، حيث تقوم بعض المصارف بإجراء تعديلات على تصنيف بعض بنود القوائم المالية من سنة مالية لسنة أخرى.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العديد من الدول العربية و الأجنبية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها الدراسات الآتية:

1- دراسة (أبو فخرة، 1997) بعنوان: "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين مؤشرات الربحية ورأس المال في المصارف التجارية والمشتركة في جمهورية مصر العربية، خلال الفترة (1985-1995)، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الباحث إيجاد علاقة تربط بين الربحية ورأس المال، في البنوك التجارية والمشتركة المصرية، و قد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة جوهرية إحصائياً بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية بشكل عام، وعند دراسة أثر مكونات الربحية على رأس المال في البنوك مجتمعة، أظهرت النتائج أن هناك أثراً جوهرياً لخمس مكونات للربحية فقط على رأس المال، بينما اختلفت تلك المكونات من مصرف إلى أخر، وتمثلت مكونات الربحية المؤثرة تأثيراً جوهرياً على رأس المال في تلك المصارف في درجة التركز المصرفي، ومعدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، ومعدل مصروفات الفوائد إلى حق الملكية، و أخيراً معدل تكاليف التشغيل إلى حقوق الملكية.

2- دراسة (Makhamreh, 2000) بعنوان: "أداء الشركات في الأردن: دراسة القطاع المصرفي"[2].

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (1989_1996)، وقد استخدمت الدراسـة أربعة مجموعات، والجدول التالي يوضح متغيرات الدارسة:-

---

(1) نادية أبو فخرة، دراسة العلاقة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية المصرية، المجلية العلمية لكلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، عدد 2، ابريل 1997

(2) Makhamreh, Muhsen, “Corporate Performance in Jordan: A study of Banking Sector ",The Arab Bank Review, Vol. 2, No. 2, October 2000.

جدول رقم (1)

متغيرات دراســة" أداء الشركات في الأردن"

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
***العوامل التنظيمية وتتضمن:** -الحجم مقاسا بإجمالي الأصول. -مستوي التكنولوجيا المستخدمة مقاسه بنسبة. ***العوامل القيادية وتتضمن:** -نسبة الديون إلى حقوق الملكية. -الأرباح المحتجزة. ***العوامل البيئية وتتضمن:** -الناتج المحلي الإجمالي. ***العوامل الإدارية وتتضمن:** - نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الشركات إلى أعضاء المجلس الكلي. -هل المدير العام للبنك عضو في مجلس الإدارة أم لا.	• نصيبت السهم الواحد من الأرباح المحققة. • معدل العائد على استثمار. • سعر إغلاق السهم السنوي. • القيمة السوقية للسهم.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أفضل المقاييس لقياس أداء البنوك التجارية في الأردن، نصيب السهم من الأرباح المحققة وسعر السهم والقيمة السوقية للسهم، وأن من أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية، العوامل التنظيمية ثم العوامل القيادية في حين لم يكن هناك أي أثر للعوامل البيئية والإدارية على أداء البنك.

3 - دراسة (صيام و خريوش، 2001)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن"[(1)].

لقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة (1991- 2000)، وتمثلت عينة الدراسة في كافة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي)، للعام 2000 وهي(12) بنكاً.

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقاط ضعف لدى المصارف التجارية الأردنية، فيما يتعلق بالربحية، ومواجهة التحديات المستقبلية، وقد قام الباحث باختبار البيانات الخاصة بالمصارف إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، وقد أظهرت

نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وكل من (حقوق الملكية، ومصاريف الدعاية والإعلان نسبة المديونية والسيولة النقدية والفوائض النقدية) من جهة أخرى، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه المصارف من جهة و إجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى، وقدم الباحثان مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين ربحية البنوك التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد.

4- دراسة (الرشدان، 2002) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"[(2)]

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية وقد شملت عينة الدراسة على كل من/ البنك العربي وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس اثر كل من (الرافعة المالية وتكلفة الودائع والسيولة وحجم المصارف ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر راس المال) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث أن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي وكانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

5- دراسة (حاتم مصطفى كنعان ، 2002)، بعنوان " السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985 – 1999 "[(1)].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة و نسب الربحية ضمن عينة شملت سبع مصارف تجارية أردنية ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بين كل من نسبة السيولة

---

(1)وليد صيام، وحسني خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد 16، عدد 2، 2002

(2)أيمن الرشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، 2002

الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني و بين معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

6- دراسة (مروان غانم، 2002)، بعنوان " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية "[2].

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وقد قام الباحث باستخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي للوقوف على مشكلة الدراسة والتي تكمن في تحديد أثر وطبيعة العلاقة بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والسياسة النقدية والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرع المصرفي على ربحية المصارف التجارية ومستوى توظيف مواردها.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي و أسعار إعادة خصم الكمبيالات ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية وأن هنالك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى و أن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

7- دراسة (Bourke, 1989) بعنوان: "تركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا" [3].

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تركز الودائع والمحددات الأخرى على ربحية المصارف في كل من أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف، وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية، هذه العناصر اعتبرت داخلة وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يلي أنسب رأس المال والسيولة وسعر الفائدة وتركز الودائع.

---

(1)حاتم كنعان، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيـت، المفـرق، 1992.

(2) مروان غانم، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، 2002.

(3) Bourke, Philip: "Concentration and other Determinant of Bank Profitability In Europe, North America, and Australia", Journal of Banking and Finance, Vol. 13, 1989

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين نسب رأس المال والربحية، كذلك وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة السيولة والربحية، ووجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية، وأيضا وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة تمركز الودائع والربحية.

8- دراسة (Malyneux and Thornton ، 1992) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف الأوربية"(1).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف في ثمانية عشر دولة أوربية وذلك خلال الفترة 1986-1989م، وقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المستقلة) التي تؤثر على ربحية المصارف (عامل تابع).

وقد تمثلت العوامل المستقلة في:

شكل الملكية (حكومية، خاصة)، ودرجة التركز المصرفي، والفائدة على السندات طويلة الأجل، والنمو في الطلب على النقود، و(رأس المال + الاحتياجات)/إجمالي الأصول، و(النقد في الصندوق والبنك + أوراق مالية + إجمالي الأصول)، و(المصاريف الإدارية/ إجمالي الأصول).

وتمثلت الربحية كعامل تابع في:

صافي الربح قبل الضريبة/ حقوق الملكية، و صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية، وصافي الربح قبل الضريبة/ (حقوق الملكية + إجمالي القروض)، و(صافي الربح قبل الضريبة + المصاريف الإدارية)/ إجمالي الأصول، و(صافي الربح قبل الضريبة + المصاريف الإدارية + مخصص ديون معدودة)/ إجمالي الأصول.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ودرجة التركز المصرفي، وكذلك وجود علاقة طرية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي.

9- دراسة (Berger, 1995) بعنوان: "العلاقة بين رأس المال والربحية في المصارف"(2)

تناولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983 – 1989)، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، لدراسة هذه العلاقة، وأعاد الباحث إجراء التحليل خلال

---

(1) Malyneux, Philip and Thornton, John "Determinants of European bank profitability: A note", Journal of Banking and Finance, Vol. 16, 1992

(2) Berger: "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking",1995

الفترة (1992-1995)، وذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة(1983-1989)، بينما يوجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992).

ومن خلال هذه النتائج توصلت الدراسـة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

وأخيراً وبعد استعراض الدراسات السابقة يلاحظ بأنها تعاملت مع عدد من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وقد كانت هناك بعض النتائج المتباينـة في هذه الدراسات من بيئة لأخرى رغم توافقها في أغلب الأحيان، لـذا ستتناول هذه الدراسـة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية بشكل شامل في البيئة الفلسطينية، وخاصـة أنه لا يوجد دراسات سابقة في فلسطين تناولت بالبحث والتحليل هذه العوامل، كما تحاول اختبار مدى قوة العلاقة الإحصائية بين هذه العوامل والربحيـة.

الفصل الثاني

المصارف التجارية وهيكلها المالي وانعكاسه على الربحية

الفصل الثاني: المصارف التجارية وهيكلها المالي:-

* **المبحث الأول: الإطار العام للمصارف التجارية.**

أولاً: ما هية المصارف التجارية.

ثانياً: أهمية المصارف التجارية.

ثالثاً: وظائف المصارف التجارية.

* **المبحث الثاني: هيكل المطلوبات و الموجودات في المصارف التجارية**

أولاً: هيكل المطلوبات في المصارف التجارية.

ثانياً: محددات هيكل المطلوبات في المصارف التجارية .

ثالثاً: أسس تشغيل موارد المصرف التجاري.

رابعاً: التوفيق بين أسس تشغيل موارد المصرف التجاري.

* **المبحث الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.**

أولاً: مصادر الأموال للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.

ثانياً: استخدامات الأموال للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.

الفصل الثاني
المصارف التجارية هيكلها المالي
وانعكاسه على الربحية

تمهيد:

تعتبر المصارف التجارية من المؤسسات المالية الوسيطة التي تقدم خدماتها لكل من وحدات الفائض (المودعين) والعجز(المقترضين-المستثمرين) في المجتمع، وهي تلعب دوراً رئيسياً في تطوير حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات مصرفية هامة للمجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو حكومات، وقد تطورت المصارف التجارية بتطور النشاط الاقتصادي، وانتشار حالة الرخاء والرواج الاقتصادي، وكذلك زيادة الحاجة إلى استخدام النقود في المعاملات اليومية.

ويرتبط نجاح إدارة المصرف في تحقيق أهدافه بمدى قدرتها على توفير الهيكل المالي القوي للمصرف- هيكل المطلوبات (مصادر التمويل) و هيكل الموجودات (استخدامات الأموال)- والقادر على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على التزاماته الحالية والمستقبلية وما يترتب عليها من خسائر إن لم تستطع موجوداته على الإيفاء بهذه الالتزامات.

وتلعب المصارف التجارية في فلسطين دوراً هاماً ورئيسياً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث تقوم من خلال دورها في عملية الوساطة المالية بين كل من المودعين والمقترضين.

وفي ظل التقلبات السياسية والمالية والاقتصادية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والتي تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي والمالي في فلسطين، فقد ارتبط نجاح إدارات المصارف التجارية العاملة في فلسطين في تحقيقها لأهدافها، بمدى قدرتها على التوفيق بين هيكل المطلوبات(مصادر التمويل) وهيكل الموجودات(استخدامات الأموال) وذلك خشية تعرضها لهزات اقتصادية قد تهدد ربحيتها وسيولتها واستمراريتها.

من خلال هذا الفصل سنتعرض إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي: المبحث الأول و يناقش/ الإطار العام للمصارف التجارية - ماهيتها وأهميتها ووظائفها ، والمبحث الثاني يتعرض لـ/ هيكل المطلوبات والموجودات في المصارف التجارية ومحددات كل منهما، بينما يناقش المبحث الثالث/ مصادر الأموال واستخداماتها للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.

المبحث الأول
الإطار العام للمصارف التجارية

مقدمة:

لقد تباينت الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية بين وظائف تقليدية، وأخرى تعتبر حديثة، وتختلف المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى في العديد من الجوانب، لعل أهمها تعاملها بالودائع الجارية و بمنح التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل.

ويتناول هذا المبحث الإطار العام للمصارف التجارية حيث نتعرض إلى ماهيتها وتعريفها وأهميتها ووظائفها

أولاً: ما هية المصارف التجارية:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمصارف التجارية وتنوعت حسب الزاوية التي تم النظر إليها منها، فالمصرف التجاري ليس مجرد بناء قائم، بل يعتبر منظمة تضم العنصر الإنساني والموارد المالية اللازمة لأداء الوظائف المصرفية المناطة به والتي تخدم احتياجات المجتمع، فقد عرفت بأنها: "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا المفهوم يعتبر المصرف وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال"[1].

وكما عرفها آخرون بأنها: "مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والأوراق المالية أخذاً وعطاءاً، بيعاً وشراءاً، ادخاراً واستثماراً، وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو الاثنين معاً[2]"

كما ويمكن تعريف المصارف التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها لعملائها، على أنها:"وسطاء ماليون يقدمون الخدمات المالية لوحدات الفائض والعجز"[3].

والمصارف التجارية أو كما تسمى مصارف الودائع تقوم بمهمة أساسية تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى تتمثل هذه المهمة في قبولها للودائع

---

(1) منير هندي، إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات،الطبعة الثالثة،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،1996،ص5.
(2) معين رجب، النقود والمصارف،الطبعة الثانية ،جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999، ص61.
(3) George H. Hempel. Donald G. Simonson & Alan B Goleman, Bank Management: Text and Cases, 4th ed., John Wiley and Sons, New York, 1994, P.6 .

الجارية، أي الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين في أي وقت يشاءون بعد وقت إيداعها[1].

ثانياً: أهمية المصارف التجارية:

عرف التاريخ الاقتصادي المؤسسات المالية والمصرفية بعدما تـم اكتشـاف النقـود وانتشر استخدامها، ولقد تطور دور المصارف التجارية بتطور النشاط الاقتصـادي، وزيـادة وعي الجمهور بأهميتها وبالمنافع الناشئة عن وجودها، فالمصارف التجارية تعتبـر المرفـق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري، فهـي ملجـأ لأمـوال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية، وملجأ المستثمرين و المنتجين الذين يحتـاجون لتلـك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية.

وتلعب المصارف أيضاً دوراً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خـلال تأثيرهـا المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عـرض النقـود فـي الاقتصاد، وتأتي أهمية دراسة دور البنوك في التأثير على عرض النقود بسـبب مـا تحدثـه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعـدلات النمـو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية[2].

وتمثل المصارف التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية التي تطبقها الدول من خلال مصارفها المركزية، حيث تستخدم المصارف المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة، ونسبة الخصم والنسب المفروضة على الاحتياطات الإلزامية، والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من حالات كساد أو رواج أو تضخم.

كما أن وجود المصارف التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدم من أهمية إلى تحقيق نمـو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب والمتعاملين معها من جانـب آخر، حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين، وتوظيـف أعـداد كبيـرة مـن الموظفين فيها، وفي المؤسسات التي تستفيد من خدماتها وكذلك تقوم من خلال زيادة إنتاجيتها وربحيتها إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة وزيادة القيمة السوقية لأسهم ملاكها.

(1) ناظم الشمري، النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1995، ص12.
(2) محمد السمهوري، اقتصاديات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، فلسطين-غزة، 1999، ص110.

ثالثاً: وظائف المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف الهامة والأساسية التي من شأنها تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف من جهة، وتعزيز المركز المالي لهذه المصارف من جهة أخرى، وذلك في حالة امتلاك إدارة المصرف للكفاءة اللازمة لتحقيق الأهداف المنوطة بها على أكمل وجه، ويمكن إيجاز الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية بما يلي:

1- **قبول الودائع/** وكانت هذه الوظيفة ولا تزال من أهم وظائف المصارف التجارية وقد سميت المصارف التجارية تبعاً لذلك بـ (مصارف الودائع) نسبة لهذه الوظيفة، ولكي يقوم المصرف التجاري بهذه الوظيفة على أكمل وجه فإنه يقوم بالتعامل مع أشكال متعددة من الودائع تتلاءم مع احتياجات المتعاملين على اختلاف أنواعهم، وبشكل عام يمكن تقسيم هذه الودائع إلى:

(أ) ودائع جارية (تحت الطلب).

(ب) ودائع ادخارية.

(ج) **ودائع لأجل**: **وهي تنقسم إلى:-**

- ودائع لأجل بإخطار.
- ودائع لأجل ثابتة.

2- **منح التسهيلات الائتمانية/** تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف التجاري للمقترضين أحد أهم الوسائل التي يستخدمها البنك التجاري في توظيف ما لديه من أموال بهدف الحصول على عوائد مجزية من وراء ذلك، وترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بوظيفة قبول الودائع، حيث يعمل المصرف على استخدام الأموال المتاحة له في أفضل صورة، وتعتمد المصارف في تحقيق أرباحها على هامش الفائدة بين الفوائد الدائنة على الموجودات والفائدة المدينة على المطلوبات، وحجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف والتي تنعكس على مدى تطور وتقدم الاقتصاد في الدولة وخاصة ما يتعلق منها بالإنتاج والتنمية.

3- **الاستثمار/** وهي الجانب الآخر لاستخدامات الأموال بعد التسهيلات الائتمانية، حيث تعمد المصارف إلى استثمار الأموال الفائضة عن حاجة المصرف من السيولة و حاجته من التسهيلات الائتمانية، في مجال الاستثمار سواء كان ذلك من خلال توظيف هذه الأموال

في مصارف أخرى للحصول على فوائد أعلى من الفوائد المدينة على الودائـع، أو مـن خلال الاستثمار في السوق المالي (سوق الأسهم والسندات) وذلك من أجل تحقيق عوائـد مختلفة للمصرف مع أخذها بعين الاعتبار درجة ربحية هذه الاستثمارات ودرجة المخاطر التي تتعلق بها، أو من خلال الاستثمار في شراء العقارات والأراضي من أجـل إعـادة بيعها عند ارتفاع أسعارها.

4- المتاجرة بالعملات الأجنبية و إصدار الكفالات وخطابات الضمان و إجـراء الحـوالات المالية

وكذلك تقوم بوظائف أخرى متنوعة منها[1]:

أ- تقدم المصارف التجارية تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية منها سداد المـدفوعات نيابة عن الغير، وإدارة أعمال وممتلكات للمتعاملين.

ب- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها من خلال قيامهـا بتلقـي طلبات الاكتتاب في هذه الأسهم وفي بعض الأحيان ضمان هذا الاكتتاب حيث تعمد إلى شراء ما قد يزيد من أوراق مالية بعد عملية الاكتتاب.

ج- خلق النقود[2]: وهي من أهم الوظائف التي تميز عمل المصـارف التجاريـة عـن المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، وذلك نظراً لتعامل هـذه المصـارف بـالودائع الجارية التي تقوم بوظيفة خلق النقود في المجتمع.

د- التعامل في سوق المشتقات والخيارات والمستقبليات.

ه- إجراء الحوالات المالية بالأساليب الالكترونية الحديثة وإصدار البطاقات الائتمانية.

(1) زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة السادسة، دار الصفاء، عمان، 1997، ص24 .

(2) Sethi, T.T., Money, Banking and International Trade, 2th ed., S. Chand and Company Limited, New Delhi, 1996, P.254 .

المبحث الثاني
هيكل المطلوبات والموجودات في المصارف التجارية

مقدمة:

إن نجاح المصارف التجارية في تحقيقها لأهدافها شأنها شأن أي منشأة تجارية إنمـا يتوقف على مدى قدرة إدارتها على إدارة موجودات هذه المصارف واستخداماتها وكذلك مدى قدرتها على تنمية الموارد المالية لهذه المصارف سواء كانت موارد ذاتية أو خارجية وتوجيه هذه الموارد نحو استثمارات تمكنها من تعزيز ربحيتها وتعظيمها.

أولاً: مفهوم الهيكل المالي وأهميته:-

ويرى البعض إن اصطلاح الهيكل المالي كأحد الاصطلاحات التمويلية المستخدمة في الكتب والمراجع المتخصصة على أنه ذلك المفهوم (الاصطلاح) المرتبط فقط بالهيكل التمويلي للمنشأة أي يرتبط بجانب الخصوم فقط. ويتعلق به من تمويل سواء كان تمويل طويل الأجل أو قصير إلا أن شاكر يرى أن إصطلاح الهيكل المالي يشمل كل من هيكل التمويل (المطلوبات) وهيكل الموجودات ومدى التوافق بينهما فيما يتعلق بآجال الاستحقاق وطول الفتـرة الزمنيـة للاستثمار والذي يعبر عنه في صورة اصطلاح آخـر وهـو مـنهج التغطيـة (Hedging approach) والذي يعني ضرورة تمويل كل أصل عن طريق مصدر تمويلي بنفس مسـتوى الاستحقاق تقريباً[1].

كما أن سلامة الهيكل المالي للمصارف التجارية في ضوء تطبيقها لمنهج التغطية في التمويل الذي يتمثل في تمويل الاستخدامات الدائمة من مصادر التمويـل الدائمـة و تمويـل الاستخدامات المؤقتة من مصادر التمويل المؤقتة – بشكل سليم سوف يزيد من قدرة المنشـأة على إحداث توازن أمثل بين كل من السيولة والربحية و ذلك في اتجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم قيمة المصرف[2].

وتحقيق المصارف التجارية للتوازن في هيكلها المالي بشقيه (هيكـل المطلوبـات – التمويل) والتي تمثل الودائع أهم عناصره، و(هيكل الموجودات – استخدامات الأموال) والذي تمثل منح الائتمان أهم عناصره، يعتبر من المهام الأساسية لها، فرغم تعدد مصادر التمويـل في المصارف التجارية إلا أن مهمة قبول الودائع ذات أهمية نسبية عالية في هيكلها التمـويلي

---

(1) نبيل شاكر، التحليل المالي، وكتابة التقارير المالية، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1998، ص159
(2) **المرجع السابق**، ص ص 110-111.

لأن الودائع تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لها وذلك بخلاف المصارف المتخصصـة والتـي تعتمد على رأس مالها في تمويل عملياتها، فنشأة المصارف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمهمة قبول الودائع، وذلك لأن المصرف هو مركز تجميع الأموال بهدف إعادة توظيفها واستخدمها فـي تحقيق أهداف المصرف التجاري.

ومهمة قبول الودائع هي محل تنافس شديد بين المصارف التجارية، حيث يسعى كـل مصرف تجاري إلى زيادة حجم الودائع لديه (الحصة السوقية من الودائع) لأن ذلك يساهم في زيادة حجم الأموال المتاحة لديه للاستثمار وبالتالي زيادة ربحية هذه المصارف.

هذا وتشكل سياسة توظيف الأموال الشق الثاني والأكثر أهمية للمصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، وتقوم المصارف التجارية بهذه المهمة وفق مراعاة السمات الثلاثة الربحية والسيولة والضمان، والتي تميزها عن غيرها من منشآت الوساطة الماليـة، حيـث أن هـذه السمات تعكس جوهر العمل المصرفي التجاري في الحياة الاقتصادية، وتعتبر سياسة القروض ومنح الائتمان الشق الأكثر أهمية في سياسة توظيف الأموال حيث أنها تمثل الجانب الأكثـر مقداراً من استثمارات المصرف التجاري، والتي تضمن الجزء الأكبر من ربحيته، بالإضـافة إلى أنها تعد القيد الأكثر تأثيراً على السيولة والضمان[1].

هيكل مطلوبات المصرف التجاري:-

عرف هنري الهيكل المالي (Financial structure) بأنه تشكيلة المصـادر التـي حصلت فيها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصـيرة الأجـل، والهيكل المالي بهذا التعريف يختلف عن هيكل رأس المال (Capital structure) الذي يشمل فقط على مصادر التمويل طويل الأجل، التي تتمثل في القروض طويل الأجل وحقوق الملكية والأسهم الممتازة إن وجدت[2].

ثانياً: هيكل مطلوبات المصرف التجاري:-

أدى النمو الهائل للقطاع المالي خلال العقدين الماضيين إلى مواصـلة تركيـز إدارة الموجودات والمطلوبات في العديد من المصارف التجارية علـى جانـب الموجـودات فـي

---

(1) الرشدان، **مرجع سابق**، ص14

(2) فيرهندري، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص531

الميزانية العمومية عند استخدام أساليب إدارة موجوداتها ومطلوباتها، مع أن إدارة الميزانية العمومية هي على وجه التحديد إدارة جانبين هما: الموجودات والمطلوبات، وتوجيه العناية والاهتمام المناسبين لكل منهما، وليس من الصعوبة بمكان فهم أسباب توجيه كل الاهتمام إلى جانب الموجودات في الميزانية لأن المؤسسات المالية بصورة عامة هي أكثرة قدرة على التحكم في الموجودات، مثل بيعها بشكل أسهل قياساً بالتحكم في قاعدة المطلوبات، كما تخضع المعلومات عن الموجودات، والرقابة عليها لتأثير المؤسسة وقراراتها، بينما يتأثر جانب المطلوبات بشكل كبير بأحوال السوق، ولكن هذا الأمر يؤدي إلى حدوث اختلال وعدم توازن في إدارة الموجودات والمطلوبات، لذلك يجب أن يتم التركيز على كل من جانبي الميزانية العمومية[1].

ولقد طرأت العديد من التغيرات في إستراتيجية إدارة المطلوبات، والسبب في ذلك يعود من جهة إلى التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة، ومن جهة أخرى إلى ازدياد اهتمام المصارف في البحث عن مصادر جديدة للتمويل[2].

وتتضمن إدارة مطلوبات المصرف مجمل الأنشطة التي تتعلق بالحصول على الأموال من المودعين والمقرضين الآخرين، وتحديد المزيج الملائم لهذه الأموال بمعنى آخر تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار كل من جانبي الربحية والأمان[3].

ومن المعروف أن إدارة المطلوبات تسعى إلى تحقيق زيادة في موارد المصرف المالية تمكن من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الإقراض[4].

ويرى أحد الباحثين بعدم وجود هيكل تمويلي مثالي يمكن أن يتبع في كل مشروع وفي كل الظروف لأن المشكلة هي مشكلة إدارية يتوقف حلها على عدة عوامل منها أهداف الهيكل التمويلي وظروف سوق الاستثمار ومقدار الأموال اللازمة ومدى توقع الأرباح واستقرارها[5].

([1]) Shane Raven Hill, "Liability Management: Balancing the Books", Balance sheet, VOL. 6, No. 3, 1997, P12.

(2) Rose, peter, commercial Bank Management, 3rd ed., the McGraw hill Companies, USA, 1996., P. 219, P. 219.

(3) Reed, Edward W., Gill, Edward K., Commercial Banking, 4th ed., Prentice Hall International, NewJersey, 1989, P.140.

(4) هندي، **مرجع سابق**، ص112.

(5) حلمي نمر، نظرية المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص. 137.

هذا وتقسم مصادر التمويل في المصارف التجارية إلى مجموعتين رئيسيتين هما المصادر الداخلية (الذاتية – الخاصة) والمصادر الخارجية، وتقوم تلك المصارف بجهود لتنمية مصادر أموالها بنوعيها، وذلك من أجل تمويل استثماراتها.

1- المصادر الداخلية (الذاتية):-

أموال المصرف الخاصة تساوي الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته وتسمى بالقيمة الصافية للمصرف (bank net worth) وتلعب هذه القيمة دور العازل الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف ويشترط القانون في بعض البلدان ألا تقل قيمة المصرف الصافية (محسوبة على أساس القيمة السوقية لموجوداته مطروحا منها مطلوباته) عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة فإذا قلت هذه القيمة أصبح المصرف غير مليء (Insolvent)، مما يدعو السلطات إلى التدخل والطلب إلى المساهمين رفع قيمة المصرف الصافية إلى المستوى المطلوب[1].

وتندرج المصادر الذاتية للتمويل في المصارف التجارية أسفل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، وهي تمثل مصادر الأموال المملوكة لأصحاب المصرف (المساهمين) وتتضمن العناصر التالية:

1- رأس المال/ وهي الأموال التي يدفعها المساهمون والتي يبدأون أعمالهم منها، وتشكل النواة الأولى لموارد المصرف ونميز هنا بين عدة أشكال من رأس المال:-

أ. رأس المال المصرح به/ وهو المقدار الذي سمحت به سلطات الاختصاص بموجب قانون أو نظام إنشاء المصرف، وعادة فإن المصرف لا يستطيع تجميع رأس المال المكتتب به دفعة واحدة، لأنه يراعي فيه ملاءمته للمستقبل طيلة فترة حياة المصرف، لذا فإنه يكون غالباً كبيراً.

ب. رأس المال المدفوع/ يمثل هذا البند جزء من رأس المال المصرح به وهو عبارة عن الأسهم التي قام المساهمون بشرائها بالفعل ودفع ثمنها فور شرائها.

2- الاحتياطيات/ وهي عبارة عن أموال يقتطعها المصرف من أرباحه ويجرى تجنيبها لاستخدامها في الحالات القهرية أو الاضطرارية أو التوسعية وهي تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما/

(1) زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص51

أ. احتياطات إلزامية أو قانونية/ وهي احتياطات ملزمة بموجب القانون، حيث يـتم اسـتقطاع جزء من الأرباح السنوية، والاحتفاظ بها إلى حين أن تبلغ هذه الاحتياطات رقماً معادلاً لرأس المال المدفوع أو إلى القدر الذي تحدده السلطة المختصة.

ب. احتياطات اختيارية إضافية/ وهي احتياطات بخلاف ما سبق يرى المصـرف أن عليـه الاحتفاظ بها بنسبة معينة من الربح لغرض تقوية مركزه المالي وقـد تتجـاوز قيمـة هـذه الاحتياطات قيمة رأس المال المدفوع وذلك وفقاً لما يراه المصرف.

3- المخصصات العامة/ وهي أموال يرى المصرف تجنيبها لاسـتخدامها فـي مواجهـة التزامات غير محددة.

4- الأرباح المحتجزة (غير موزعة)/ فقد يرى المصرف أن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح للمساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها ومن ثم فإن الأرباح المتبقيـة (غير الموزعة) تضاف إلى الموارد الدائنة للمصرف، لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمـان، التي قد يرى المصرف ضرورة لها وفقاً لطبيعة أنشطته وأعماله[1].

2- المصادر الخارجية:-

وهي المصادر من غير أموال المصرف الخاصة، وتتكون المصادر الخارجية بشكل عام مـن المصادر التالية:-

(أ) الودائـــــع:-

وكما أسلفنا سابقاً تعتبر الودائع بشكل عام المصـدر الرئيسـي لأمـوال المصـرف التجاري، حيث نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصـرفية، وعليها تقوم فكرة الرفع المالي في المصارف التجارية بدرجة رئيسية وكبيرة.

ويستند نظام الودائع بصفة أساسية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة رقابيـــة تجنب المودعين مخاطر ضياع أموالهم أو تعرضها للسرقة أو الحريـق، وتضمن لهم الحصول على أموالهم أو جزء منها عند الطلب أو عند الاستحقاق.

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية المصرف والتي تميزه بشكل واضح عـن الأنواع الأخرى لمنشآت الأعمال، إذا أن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول علـى حسابات التوفير والحسابات الجارية من منظمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهـم لمـدى

(1) رجب، **مرجع سابق**، ص. ص. 86-88.

رضا العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف و استثماراته التي يهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية.

وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية، إذ أن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبياً والتي تشمل الودائع يعظم هوامش الربح من أجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للأموال المقترضة والمتداولة في السوق النقدي، في شكل قروض واستثمارات، حيث أن عدم اشتراك المصارف في الإقراض والاستثمار سيكون لديهم ودائع مساوية فقط لكمية النقد التي أودعت لديهم من قبل المودعين، وفي هذه الحالة سيتمثل الدخل فقط في عمولاته من الخدمات المختلفة التي يقدمها، وبهذا المفهوم فإن المصارف هي مؤسسات تسعى إلى الربحية وتحاول إقراض واستثمار كل ما أمكن من الموارد التي يستلمونها من حاملي الأسهم والمودعين من أجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف [1].

ويمكن تقسيم الودائع إلى أنواع كثيرة وذلك حسب تنوع وطبيعة وظروف كل عملية، إلا أن الودائع تنقسم وفقاً لهيكلها – وهو التقسيم الشائع – والذي يستخدم كأساس للمقارنة على المستوى المصرفي العالمي إلى ثلاثة أنواع أساسية هي: الودائع الجارية (تحت الطلب)، الودائع الثابتة، وودائع الإدخار[2].

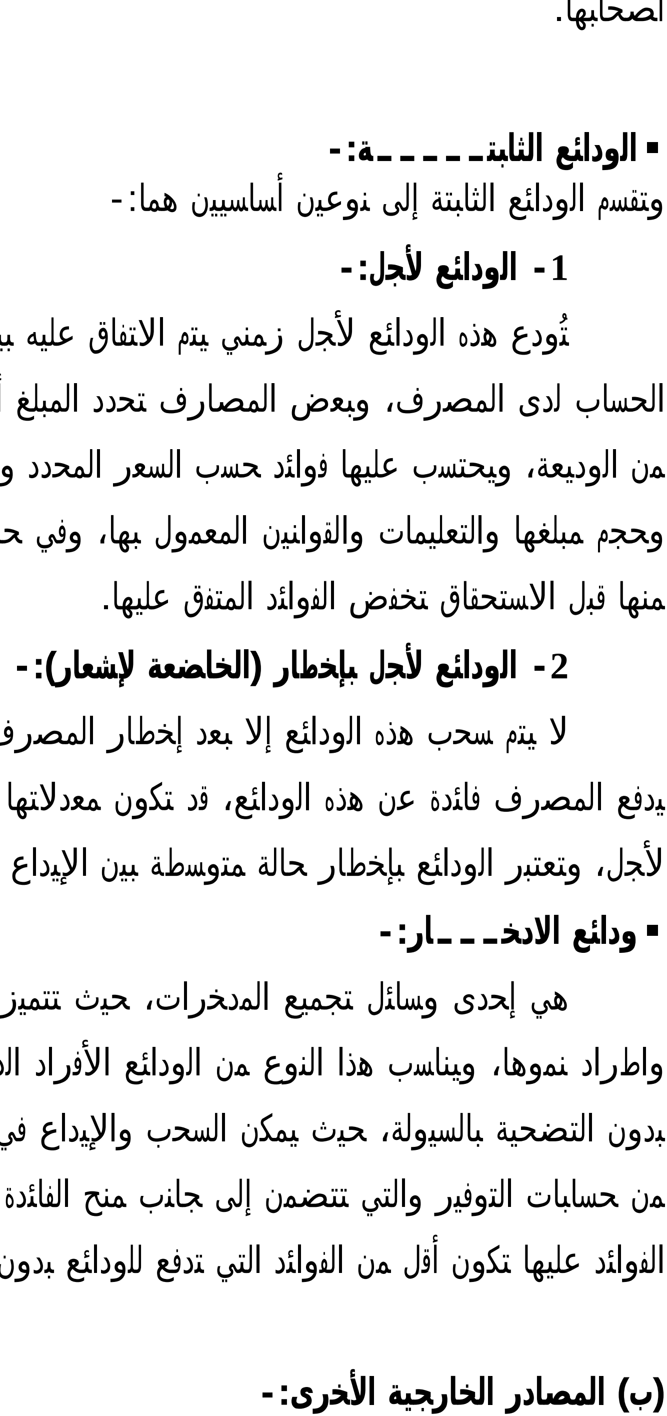
- **الودائع الجارية (تحت الطلب):-**

عرف ضيف الحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب على أنها أرصدة تستحق الدفع فوراً تحت الطلب العميل (صاحبها) في أي وقت من الأوقات ولا يتقاضى العميل عادة فائدة عن أمواله المودعة في هذه الحالة أو يتقاضى فائدة يسيرة[3].

ويستخدم هذا النوع من الودائع كوسيلة أساسية من وسائل الدفع، حتى أطلق عليها النقود المصرفية، وقد استحدثت المصارف العديد من الخدمات المتعلقة بخدمة هذه الودائع مثل قيامها نيابة عن العميل بسداد كافة التزاماته الدورية (تسديد فواتير المياه والكهرباء والهاتف)، وتسهيل مهمة العميل في الإيداع والسحب في غير أوقات العمل الرسمية (خدمة بطاقة الصراف الآلي ATM). ويمثل استخدام هذا النوع من الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار مخاطر كبير بالنسبة للمصرف، وحتى يتمكن المصرف من الوقوف على النسبة

(1)Reed, Gill, Commercial Banking, **Op. Cit.**, P. P.140-143.
(2) حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 106-107.
(3) ضيف، **مرجع سابق**، ص17.

التي يمكن أن يوجهها إلى التوظيف، عليه أن يدرس طبيعة هذه الودائـع وسـلوك العمـلاء أصحابها.



▪ الودائع الثابتـــــة:-

وتقسم الودائع الثابتة إلى نوعين أساسيين هما:-

1- الودائع لأجل:-

تُودع هذه الودائع لأجل زمني يتم الاتفاق عليه بين العميل المودع والمصرف عند فتح الحساب لدى المصرف، وبعض المصارف تحدد المبلغ أو الحد الأدنى من المبلغ لهذا النـوع من الوديعة، ويحتسب عليها فوائد حسب السعر المحدد والذي يتناسب مع مدة ربـط الوديعـة وحجم مبلغها والتعليمات والقوانين المعمول بها، وفي حال قيام العمل بسحب الوديعة أو جزء منها قبل الاستحقاق تخفض الفوائد المتفق عليها.

2- الودائع لأجل بإخطار (الخاضعة لإشعار):-

لا يتم سحب هذه الودائع إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابـل يدفع المصرف فائدة عن هذه الودائع، قد تكون معدلاتها أقل من الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل، وتعتبر الودائع بإخطار حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري.

▪ ودائع الادخـــار:-

هي إحدى وسائل تجميع المدخرات، حيث تتميز بصغر حجمهـا وكثـرة حسـاباتها واطراد نموها، ويناسب هذا النوع من الودائع الأفراد الذين يسعون إلى العائد المرتفع نسـبياً بدون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت، كما وتوجد أنواع أخـرى من حسابات التوفير والتي تتضمن إلى جانب منح الفائدة عنها، إعطاء أصحابها جوائز، إلا أن الفوائد عليها تكون أقل من الفوائد التي تدفع للودائع بدون جوائز.

(ب) المصادر الخارجية الأخرى:-

يمثل الاقتراض المصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجية للمصارف، فـرغم أن المصارف هي عادة ما تقوم بمنح الائتمان والإقراض إلا أن هذا الأمر لا يتعارض مع قيـام المصرف نفسه باللجوء إلى الاقتراض من الغير، إذا كانت لديه التزامات ملحـة وتسـتوجب السداد، والمصرف له الحق في اللجوء إلى مصادر مختلفة للاقتراض وفق الأنظمة والقوانين السارية في الدولة محل ترخيصه، وتتنوع هذه المصادر لتشـمل الاقتـراض مـن البنـوك

المركزية، المصارف التجارية الأخرى، بيوت المال ويتوقف تحديد الجهة المقرضة على عدة عوامل منها طبيعة القرض و نسبة الفوائد المطلوبة ومدى الحاجة له والمدة الزمنية اللازمة للحصول عليه والأوضاع المالية للمصرف.

العوامل المحددة لهيكل المطلوبات :-

تعمد المصارف التجارية – عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية إلي المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة ، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل هي :

1- **الربحية**: فمن المعروف أن زيادة اعتماد المصرف علي تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلي تعظيم ثروة الملاك ، مع اخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمريه مربحة.

2- **المخاطر:** أن هدف تعظيم ثروة الملاك تتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع والخاطر، فعندما يفكر المصرف بزيادة موارده المالية، علية أن يأخذ جانب المخاطر بالاعتبار، إذا أن لجوء المصرف التجاري غلي زيادة موارده المالية بالاعتماد وعلي مصادر الأموال الخاصة (الذاتية) يؤدي إلي زيادة ملاءة رأس المال، ولكن اعتماد المصرف علي أموال الغير من أجل تنمية موارده المالية يقلل من هذه الملاءة، وبالتالي تزداد مخاطر رأس المال.

3- **تكلفة الأموال**: حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة فتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، أي تتمثل في العائد الذي كان يمكنهم الحصول علية لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي علي نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للمصرف يفوق تكلفة الودائع أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض، فمن المتوقع أن تفوق تكلفة الودائع، لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر ، فإذا ما أفلس المصرف فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين[1].

4- **الطاقة الاستثمارية**: والمقصود هنا حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بحد أدني من الودائع

(1) هندي، **مرجع سابق** ، ص 144.

لدي البنك المركزي كاحتياطي نقدي قانوني، ومن المعروف في العادة أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودائع لتوفير ولأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير ولأجل اكبر من تلك التي توفرها الودائع جارية.

5- **اجل الاستحقاق**: بشكل عام تفضل المصارف الودائع ذات الأجل الطويل وذلك لأنها تمكن المصرف من توظيف هذه الودائع في استثمارات مربحة دون أن تتعرض لاحتمالية السحب المفاجئ لهذه الودائع، ومن هنا نلاحظ أنه كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد المصرف، كلما حثت هذه الحالة إلى زيادة توظيف واستثمار أعلى نسبة ممكنة من موارده، لأن هذه الودائع تتمتع بقدر كبير من الاستقرار وتوفير مرونة تمويلية لا توفرها الودائع الجارية التي لا يمكن توظيفها في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل بسبب عدم استقرار هذه النوع من الودائع نتيجة لاستحقاقاتها عند الطلب.

6- **سمعة المصرف:** والتي تشير إلى مراعاة عدم تعريض سمعة المركز المالي للمصرف التجاري للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء المصرف إلى الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مؤشراً على ضعف سيولة المصرف، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلا من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة أما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته الاستثمارية في السوق المالي.

يتم تقييم أداء المصارف التجارية في تنمية مواردها المالية من خلال[1]:-

- قياس مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال الفترة محل التقييم.
- قياس مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع، حيث تشكل هذه الودائع أهم موارد المصرف التجاري.
- قياس مدى مساهمة المصرف التجاري في تجميع مدخرات الأفراد عن طريق مقارنة الحركة في قيمة مدخرات قطاع الأفراد، وعلى مستوى كل نوع من أنواع

---

(1) سليمان اللوزي، ومهدي زويلف، ومدحت الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ص ص 195-196.

هذه المدخرات (ودائع ثابتة للأفراد، ودائع توفير، شهادات الاستثمار الخاصة بالأفراد).

- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الإدخاري واجتذاب عملاء جدد مع الاحتفاظ بالمدخرين الحاليين.
- العمل على اجتذاب كبار العملاء، فمن الشائع في دنيا الأعمال أن (20%) من العملاء يأتون بـ (80%) من أعمال المنشأة. وقد دلت إحدى الدراسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن (10%) من عملاء المصارف يستحوذون على (90%) من مجمل مواردها المالية، وبالتالي يتوجب على إدارة المصرف التجاري إيلاء عناية أكبر واهتمام أعمق بكبار العملاء لأنهم مصدر أرباحه، ومثل هذا الاهتمام الخاص لا يعمم على جميع العملاء[1]. ولكن تركز الودائع قد يؤثر بشكل سلبي على المصرف، حيث يؤدي هذا التركيز إلى عدم استقرار الودائع.

ثالثاً: هيكل موجودات (استخدامات) المصرف التجاري:-

يمثل هيكل الموجودات الشق الثاني من الهيكل المالي للمصارف التجارية ، ويشير مصطلح إدارة الموجودات إلي العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف علي بنود الاستخدام المختلفة والتي غالباً ما تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية لها والتي يتم تصنيفها عادة وفقاً لدرجة سيولتها فالموجودات تتراوح بين أصول كاملة السيولة مثل النقدية وأصول غير سائلة كالأصول الثابتة ويمكن ترتيبها وفق درجة سيولتها كما يلي[2]:-

1- الأصول ذات السيولة الكاملة :-

وتتضمن العملات النقدية المحلية أو الأجنبية سواء في الخزينة، أو لدي المصارف الأخرى أو لدي المصرف المركزي كالآتي:

أ- **النقدية في الخزينة:** وهي تشمل كافة العملات التي يمتلكها المصرف سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية وعادة ما يحتفظ المصرف التجاري بقدر هذه الأموال في الخزينة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب ، واستجابة من جانب

---

(1) كارلا فوانج، "12 قاعدة للاحتفاظ بالعميل"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 1، عدد 1، 1993، ص 43.
(2) رجب، **مرجع سابق**، ص ص 90-91.

آخر لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب علي المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية وبما يتناسب مع حجم ودوافعهم من العملات المختلفة الوطنية الأجنبية.

ب- **النقدية لدي المصرف المركزي:** تحدد القوانين النقدية والمصرفية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء التي يتم إيداعها لدي المصارف ويحتفظ المصارف المركزية بهذه الأموال لديها ولا تتقاضي المصارف التجارية في العادة أية عوائد عليها، إلا أن المصارف تستطيع استخدام هذه الاحتياطيات كملاذ أخير في حالة الحاجة إليها.

ج- **النقدية لدي المصارف الأخرى:** وهي ودائع تقوم المصارف بإيداعها لدي مصارف أخري كتوظيفات للأموال الفائضة لديها وتتقاضي عليها عوائد ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

2- الأصول ذات السيولة العالية :-

ويغلب علي هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية ، فرغم أن المصرف يقوم بتوظيفها ، إلا أن توظيفها قصيرة الأمد في العادة ، وذلك علي النحو التالي :-

أ- **القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب:** وهي القروض التي يمنحها المصرف لبيوت الخصم المتخصص في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلي سيولة عالية في معاملاتها ، ولكن لعدة أيام أو أسابيع ، ويتيح هذا التعامل للمصرف استرداد أمواله عند الضرورة ، ومن ثم فإنها تمثل أصلاً عالي السيولة.

ب- **السندات قصيرة الأجل**: وهي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته علي أشهر قليلة مثل: "أذونات الخزانة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح أجالها بين شهر وثلاثة أشهر، ويستطيع المصرف التجاري بيعها إلي المصرف المركزي قبل موعد استحقاقها متى شاء، ولذلك فهي أصل عالي السيولة.

كما أنها تشمل أيضا السندات قصيرة الأجل التي يتم تداولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، والتي تصدرها شركات المساهمة العملاقة وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية وأجال استحقاقها قليلة ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي، وهي أصول عالية السيولة أيضا.

ج- **السلفيات:** وهي ائتمان قصير الأجل موجه نحو الأنشطة سريعة الدوران سواء كانت للمؤسسات الفردية أو الشركات المساهمة، ونظرا لقصر فترتها الزمنية فإن المصرف يوزعها علي فترات متقاربة من عملائه المختلفين وبذلك تعد أصلا عالي السيولة.

د- **خصم الكمبيالات:** يلجأ كثير من الأفراد إلي المصرف التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها، مقابل خصم جزء منها كعائد للمصـرف، ممـا يعني أن هذه المعاملة تمثل قرضا قصير الأجل للعملاء، كما أن المصرف التجـاري يمكنه إعادة خصمها لدي مصرف تجاري أخر عند الضرورة .

ه- **الاعتمادات المستندية:** هي نوع من الائتمانات قصيرة الأجل الـذي يخـدم حركـة التجارة الخارجية، ذلك أن المصرف يقوم بدور الوسيط بين المستوردين في الـداخل والمصدرين في الخارج نظرا لأن كل منهما يقيم في بلد مختلف عن الأخر، فالمصدر يقوم بإرسال(تصدير) بضائعة معتمدا علي المصرف الوسيط كضامن لثمنها وذلـك لأن المصرف ملتزم بدفع مبالغ معينة لصالح المصدر عندما يتسلم الأوراق الدالة لي تصدير البضاعة، وذلك بناءا علي طلب المستورد وفقا لشروط معينـة، كـذلك فـإن المستورد يخشي دفع ثمن البضاعة قبل استلامها، فيكون المصرف ضامن لوصـول البضاعة للمستورد كما ضمن وصل الثمن للمستورد.

3- الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة: -

وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية، ومن ثم فـإن المصـرف يسعي لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقتها، فيتمكن المقترض من الاستفادة منها علي نحو أفضل مع الاستعداد لدفع عائد أكبر، وقد يكون هذا التوظيف في مجال نشـاط استثماري تنموي يقوم به المصرف، سواء قام به علي انفراد أو بمشاركة الغير.

ومن أمثلة هذه الأصول: -

أ- **القروض والجاري المدين متوسطة وطويلة الأجل** التي تمنح للمقترضين سواء كانت ممنوحة للأفراد أو للشركات أو للمؤسسات، وهي موجودات قليلة السيولة فلا يمكـن للمصرف التجاري أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها.

ب- الأوراق المالية (غير المتداولة): -

وتلجأ المصارف أحيانا للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفتـرات طويلـة الأجـل، فالمصارف التجارية تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملـك أسـهم شـركات

تجارية بغرض الاستثمار طويل الأجل أي بغرض الاستفادة من توزيعات أرباح تلـك الشركات علي مدار سنوات مالية متعددة، أو قد تلجأ إلي الاستثمار في أسهم شـركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأربـاح المتوقعة خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالبا ما تكون ذات سـيولة منخفضـة، وذلـك لصعوبة تحويلها إلي نقدية لعدم وجود أسواق تداول لها.

ج- **الاستثمارات في الأصول الثابتة من عقارات وأراضي**:-

وهذه الاستثمارات تنقسم إلي ثلاثة أقسام وهي:

أ- **أصول ثابتة بغرض الاستخدام**: وهي أصول يتملكها المصرف بغية استخدامها فـي ممارسة أعماله المصرفية مثل(مبني المصرف والأثاث والأجهزة والخزائن...الخ) وهي أصول عديمة السيولة(جامدة) يصعب علي المصرف تحويلها نقدية.

ب- **أصول ثابتة بغرض الاستثمار**: قد تلجأ المصارف إلي تملك أصـول ثابتـة مـن أراضي ومبادئ وعقارات بغرض بيعها في المستقبل للحصول علي أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.

ج- **أصول ثابتة ألت إلية نتيجة تعثر بعض المقترضين**: وهي الأصـول التـي تمثـل الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة ألت للمصرف نتيجة تعثر بعض المقترضـين، فتقوم المصارف بامتلاكها بغية بيعها وتحقيق أرباح مناسبة لها خاصة أنة يتملكها بأثمـان رخيصة.

رابعاً: **أسس تشغيل موارد المصرف التجاري :-**

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادرها المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي يقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافه الخاصة من بقاء ونمو وزيادة ثروة مالكية من ناجية، وأهدافه العامة من النهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة مـن ناحية أخري[1].

---

(1) رمضان وجودة، **مرجع سابق**، ص 91.

وتراعي إدارة المصرف عند توظيفها لمواردها المالية ثلاثة أسـس رئيسـية وهـي الربحية والسيولة والأمان وتمثل هذه الأسس الثلاث الأهداف التي تهتدي بها إدارة المصـرف في إدارتها لمجوداتها[1] وفيما يلي تفصيل لهذه الأسس:-

أ- **الربحية**:-

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعي إلية المشـروعات لكافـة أنواعها المالية منها وغير المالية، غير أن تعظيم الأرباح في المؤسسـات التـي تتخـذ مـن الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، بالإضـافة إلـي الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تفيد المشروعات الأخرى، فالاحتفاظ بقـدر كـاف مـن السيولة والسعي نمو الاستخدام الأمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية علي تعظيم الأرباح[2].

تلجأ المصارف التجارية إلي إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لـديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات وذلك لأن الأرباح التي يحققها المصـرف هـي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية .

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتـائج عمليـات الإقـراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف،بالإضافة إلي الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفـاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقـات الإداريـة والتشغيلية، إضافة إلي الفوائد التي يدفعها المصرف علي الأموال المودعة لدية، هذا ويسـعي المصرف التجاري إلي تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيرادات الإجمالية ونفقاته الكليـة عـن طريق تقليل نفقاته إلي أقصي حد ممكن أو الاثنين معاً.

ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناجمة عن عمليات منح الائتمان مـن قبـل المصرف تمثل الجزء الأكبر من إيراداته، وهذا الأمر يؤدي إلي أن يكـون لمخـاطر سـعر الفائدة أثر كبير علي إيرادات المصرف،

ومن هنا فإن تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير الفوائد) يعتبر مؤشـرا جيدا علي كفاءة إدارة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر[3].

---

(1) H. L. Bedi V. K. Hardikar practical banking advance 4th ed. Central Electric Press India 1996 P.24

(2) محيسن، **مرجع سابق**، ص21.

(3) غانم ، **مرجع سابق**، ص57.

وكذلك يستطيع المصرف بلوغ المستويات الطموحة من الربحية مـن خـلال الإدارة الجيدة للتكاليف، ويتطلب ذلك السيطرة علي كافة أنواع التكاليف، بما فيها تكـاليف الفـروع والمعدات والرواتب والإعلانات والتكاليف الناجمة عن خسائر القروض[1].

كما أن عملية ضبط التكاليف كمدخل لزيادة الربحية للمصارف التجارية تعتبر مؤشرا علي كفاءة إدارة المصرف، فبالنسبة لخسائر القروض يستطيع المصرف تقليلها مـن خـلال التحليل الجيد للمركز المالي للعميل أو من خلال طلب ضمانات مرافقة للعملية الائتمانية.

وفي مجال تقليل تكاليف أيضا كمدخل لزيادة الربحية، دلت إحدى الدراسـات التـي أجرتها جمعية الإدارة الأمريكية أن الاهتمام بالمحافظة على العميل هو الإستراتيجية السـليمة التي تؤدي إلى زيادة ربحية المصرف، والسبب في ذلك يعود إلى أن كلفة الحصـول علـى عميل جديد في المصارف توازي خمسة أضعاف كلفة الاحتفاظ بالعميل الحالي، ممـا يعنـي تخفيف الضغوط على موازنة المصرف التجاري[2].

وقد تبين أيضا من دراسة المجلس لمنافسة الماليـة [The Council of Financial Competition] في الولايات المتحدة الأمريكية، أن المصرف يحتمل أن يخسر 17% مـن أرباحه لو أهمل الاحتفاظ بالعملاء.

من هنا نلاحظ من الدراستين السابقتين، أن تقليل تكاليف الجهد التسويقي يكمـن فـي استمرارية المحافظة على العملاء الحاليين، وهذا الأمر سيؤدي في النهاية إلى التأثير بشـكل إيجابي على ربحية المصرف التجاري[3].

كذلك يستطيع المصرف تقليل التكاليف من خلال توجيه موارده نحو الاستثمارات التي تكون إيراداته (أو جزء من إيراداتها) معفاة من الضريبة، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على ربحية المصرف التجاري.

ب- السيولة:-

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشات الأعمـال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولـو

(1) جيرالد فوكس،" الخصائص الأساسية للمصارف ذات الأداء المالي العالي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد3، عـدد4، 1995، ص28.
(2) كارلا فولونج، مرجع سابق، ص 12.
(3) المرجع السابق، ص 12.

لبعض الوقت، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدي المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس[1].

وتكتسب السيولة في المصارف الجارية أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من وإلي المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلي صعوبة التوقـع أو التنبـؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقـف يشـكل تحـد لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل علي تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال تـوفير نقـد كاف لدية يلاءم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتـراض المقدمة قبل العملاء.

هذا ويلاحظ أن عملية سحب العملاء لودائعهم لدي المصرف بشكل مفـاجئ تشـكل تكلفة علي المصرف تتمثل في:-

- خسائر قد تتحقق من جراء تصفية بعض استثمارات المصرف لتغطية حركات السحب.
- ضياع عائد استثماري كان يغله تشغيل هذه الودائع.

وتأتي سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما:-

1- الاستحقاق: فكلما قصر استحقاق الأصل زادت سيولته فأذونـات الخزينـة مـثلا تعتبر أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة[2].

2- إمكانية بيع الأصل:- حيث تعتبر إمكانية بيع الأصل في السوق الثانوي المصدر الأخر لسيولة الموجودات، فالسندات أكثر سيولة من القروض وذلك لإمكانية بيعها في السوق الثانوي بدون خسارة.

ج- الضمان:

يتسم رأس مال المصرف التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمـان بالنسـبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمارات، فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس المصرف[3]. لهذا يكتسب السعي نحـو ضـمان استثمارات المصارف أهمية خاصة تختلف جوهريا عن السعي نحو الضمان في أي مؤسسات ومشاريع أخري، فالمصارف تستخدم أموال الغير في عمليات التمويل والاستثمار، لذلك فهي معنية بكسب ثقة عملائها المودعين لحفزهم على الاستمرار في الإيداع لديـه دون تعـريض

---

(1) هندي، **مرجع سابق**، ص ص11-12
(2) أحمد عبد الفتاح." قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف"، المصارف العربية مجلة14،عدد16،1994، ص47
(3) هندي، **مرجع سابق**، ص5.

ودائعهم للخطر، ولا يكتفي بهذا المجال حماية الحكومة من خلال البنك المركزي لهذه الودائع وتكلفه بردها.

خامساً: التوفيق بين أسس تشغيل موارد المصرف التجاري:

تختلف المصارف عن الوحدات الاقتصادية في أن مواردها الرئيسية التي تشغلها تستمد من ودائع العملاء وأنها تحت الطلب ومعرضة للسحب في أي وقت (بافتراض أنها ودائع جارية)، وإذا لم يستطيع المصرف مقابلة عملية السحب في أي وقت فإنه يقع في مأزق حاد، وعلى ذلك فإن المصرف يتعين عليه الاحتفاظ بالسيولة المناسبة، وهنا يظهر التناقض بين تحقيق السيولة وبين تعظيم الإيراد، فالأصول الكاملة السيولة وهي الأرصدة النقدية لا تدر عائدا ما، وعلى العكس فإن الأصول ذات العائد كالقروض والاستثمارات ذات صعوبة نسبية في تحويلها لحالة السيولة الكاملة. كذلك فإن الميل التصاعدي لأسعار الفائدة المدينة والدائنة يجعل المصرف ميالا إلى توظيف أكبر قدر من موارده، لارتفاع تكلفة الموارد المحتفظ في شكل كامل السيولة، بالإضافة إلى الارتفاع المضطرد في باقي بنود أداء الخدمات المصرفية والعمل المصرفي كالمرتبات ونفقات التشغيل المختلفة، وطبيعي أنه كلما شكلت الودائع لأجل نسبة كبيرة من موارد المصرف، كلما زادت أعباءه لارتفاع قيمة الفوائد المدفوعة، وكلما حثت هذه الحالة على زيادة توظيف واستثمار بأعلي نسبة ممكنة من موارده، تغطية لهذه الأعباء وتحقيقا لفائض ربحي مناسب، خاصة وأن هذه الودائع تتمتع بقدر كبير من الاستقرار(1).

من ناحية أخري فإن المصارف تختلف من حيث سيولة أصولها وفي محددات هذه السيولة، غير أن المصارف التجارية تتفق في أنه خارج النسبة القانونية للسيولة، يجب تكوين سيولة إضافية لمقابلة الآتي(2):

- مواجهة السحب المفاجئ من الودائع.
- مواجهة الزيادة في الإقراض التي تزيد عن الزيادة المحققة في الموارد.

إن زيادة السيولة بمقاييسها المختلفة يؤدي في الغالب إلى تقليل الربحية ويعكس عدم كفاءة البنك في إيجاد القنوات الاستثمارية لتوظيف ما تجمع لديه من أموال، أما نقصان

(1) عدنان العريضي، الوسيط في إدارة المصارف، دار المستشار للطباعة والنشر،بيروت، 1988، ص ص 174-175
(2) **المرجع السابق**، ص 176.

السيولة عن طريق زيادة الاستخدام في العمليات الاستثمارية والتمويلية لتحقيق أرباح مرتفعة، فإنه يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر التي يتحملها البنك، وبالتالي إمكانية الوقوع في خسـائر جسيمة أو عدم القدرة على استعادة أمواله المستثمرة في الوقت المناسب أو عند الحاجة إليها، مما يعرض سلامة مركزه المالي إلى المخاطر ويضعف ثقة المودعين فيه، ومن جهة أخـري فإن المبالغة في السعي نحو الضمان بمختلف مقاييسه قد يفوت عليه فرصا استثمارية مربحة، الأمر الذي يقلل من ربحيته، كما أن الاستخدام غير المنضبط للأموال المتـوفرة لديـه فـي عمليات التمويل والاستثمار سعيا وراء الأرباح، يعرض سلامة مركزه المالي لمخاطر كثيرة غير متوقعة كمخاطر إعسار المتعاملين، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو حتى الوقوع في خسائر جسيمة. من هنا تبدو صعوبة المحافظة على المعايير الاستثمارية في حالة توازن، ومن هنا أيضا يبدو أثرها الكبير على السياسة الاستثمارية لأي بنك يقوم بـدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، مما يدعو إدارة البنك إلى اتباع مبـادئ نظريـة إدارة الحافظة الاستثمارية[1].

تقوم نظرية إدارة الحافظة الاستثمارية أو السياسة الائتمانية لأي بنك علـى عمليـة اختيار أفضل المحافظ الاستثمارية التي تعطي أكبر عائد ممكن عنـد نفـس الدرجـة مـن المخاطر، أو التي تعطي عائدا محددا بأقل الدرجات الممكنة من المخاطر. ويقصد "بالحافظـة الاستثمارية" مجموعة الأصول والالتزامات المرتبطة بها حتى يمكن تحقيـق العائـد المـالي المناسب، وتلخص الميزانية العمومية للبنك مكونات محفظته الاستثمارية الإجمالية في وقـت محدد من الزمن، ونتيجة لإدارة لمحفظة الاستثمارية يتحصل البنـك علـى مجموعـة مـن الإيرادات، وفي نفس الوقت يتحمل مجموعة من النفقات والمصروفات وتظهر مدي كفاءتـه في مجال إدارة الحافظة الاستثمارية في قدرته على زيادة إيراداته وتقليل المصـاريف التـي يتحملها[2].

من هنا نري أن إدارة الحافظة الاستثمارية لأي بنك تتطلب المحافظـة علـى أسـس ومعايير معينة يجب الالتزام بها ضمانا للنجاح في أداء العمليات المصرفية المختلفة، وحفاظا على سلامة المركز المالي للبنك، ويأتي العمل بهذه الأسس ضرورة حتمية في أي مرحلة من مراحل عمل البنك سواء في مرحلة البداية والانطلاق، أم مرحلة النضج والتطور، وتتمثل هذه الأسس في المحافظة على التوازن بين كل من السيولة والضمان والربحية.

---

(1) محسين، **مرجع سابق**، ص 16.

(2) Beazer W.F., Optimization of Bank portolio, D.C.Health Co.,Lexington, 1975,P.2.

مما سبق يلاحظ أن موضوع إدارة الموجودات والمطلوبات يلقي اهتماما متزايدا فـي عالم المصارف وذلك بسبب أهميته الكبيرة في تحسين الأرباح، فمن المعـروف أن ربحيـة المصرف التجاري تنبع من ثلاثة مصادر هي[1]:

- جانب الموجودات: حيث تنشأ الأرباح من خلال تقديم قروض أو استثمارات بمعـدل فائدة أعلى من كلفة الأموال.
- جانب المطلوبات: حيث تنشأ الأرباح من خلال حصول المصرف على أموال أدنـي من كلفة الأموال.
- إدارة الموجودات والمطلوبات: يجني المصرف أرباحاً من خلال تحويـل مخـاطرة السوق Market Risk Transformation، ويتم ذلك من خلال الإقتراض لمدة ثلاثة شهور والإقراض لمدة ستة شهور بدلاً من إقراضها لمدة ثلاثة شهور، وذلـك عـن طريق استخدامه لخاصية التنويع.

(1) Sam Srinivasulu. "ALM Straregy: seeing the Big Picture", Balance Sheet, Vol. 6, No. 1, 1997, p. 31.

المبحث الثالث

مصادر الأموال واستخداماتها

للمصارف التجارية العاملة في فلسطين

مقدمة:

تهتم المصارف التجارية -في إطار سعيها نحو تحقيق الأرباح- بتنمية كل من مواردها واستخداماتها المالية، فتلجأ إلى زيادة حصتها السوقية من الودائع المصرفية التي تعتبر المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه لتمويل عملياتها المصرفية، وذلك من خلال تبني السياسات التي تكفل تنمية هذه الودائع عن طريق زيادة الانتشار الجغرافي بفتح فروع جديدة في أماكن ملائمة، وكذلك تقديم خدمات مصرفية متنوعة وعصرية لأصحاب الودائع المصرفية تمكنهم من السحب والإيداع والاستفادة من مزايا خدمات المصرف، والعمل على زيادة الوعي المصرفي والاستثماري في المجتمع بغية تشجيع التعامل مع المصرف، والعمل على استحداث خدمات مصرفية تتناسب مع ثقافة المجتمع كافتتاح الفروع للمعاملات الإسلامية، وهذا من ناحية.

ومن ناحية أخري فإن التسهيلات الائتمانية تعتبر أهم مجالات استخدامات الأموال في المصارف التجارية، والتي توجه إليها الموارد، إذ أن الدخل المتولد منها هو المصدر الأساسي لإيراداتها، وعليه يتوجب على المصارف التجارية استخدام أفضل السبل لتقوية مكانتها التنافسية، وزيادة حصتها السوقية من التسهيلات الائتمانية، وذلك بتيسير المعاملات المتعلقة بمنح هذه التسهيلات، ويتم ذلك من خلال اختزال المدة الزمنية إلى أقصي حد ممكن، وتخفيض أسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها عليها، وعدم المغالاة في طلب الضمانات التي ترهق العملاء.

وفي إطار التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) بشكل خاص- والذي يختص بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)[*] - فقد أعدت الميزانية العمومية لها لتتكون من جانبين هما جانب الموجودات (الأصول) والأخر هو جانب المطلوبات (الالتزامات) والذي ينقسم بدوره إلى جانبين هما

(*)International accounting standard Committee.

جانب حقوق المساهمين (التزامات للمالكين) والأخر المطلوبات (التزامات للغير) وقد طالب المعيار بعرضها في الميزانية العمومية وفقا لطبيعتها ودرجة سيولتها النسبية [1].

ومن الملاحظ أن معظم استخدامات المصرف التجاري من الأموال تتركز في القروض، لكونها الموجودات الأكثر أهمية من ناحية ولأن الدخل الناتج عنها يمثل أكبر دخل يتحقق للمصرف من ناحية أخرى، فهي مصدر الدخل الرئيسي لها، ثم تليه في المرتبة الثانية الاستثمارات في الأوراق المالية من حيث أهميتها كمجال لاستثمار الموارد التجارية وكمصدر مهم للدخل بعد القروض، والاحتفاظ بالأوراق المالية يهدف بجانب تحقيق العائد إلى اعتبارها مصدر هام من مصادر السيولة، أما الموجودات النقدية تكاد العوائد المتوقعة منها أن تكون معدومة وذلك لأن الهدف من الاحتفاظ بها ليس تحقيق عائد، بل مواجهة حاجة المصرف من السيولة لتغطية سحوبات المودعين، والاستجابة لطلبات العملاء من التسهيلات الائتمانية، وتلبية الحاجة الطارئة للنقد، بينما يتحتم على المصرف الاحتفاظ بالموجودات الثابتة من أراضي ومباني وأجهزة وأثاث ومعدات وبرامج لاستخدامها في ممارسته لنشاطه المصرفي، والقيام بأعماله المعتادة.

وبينما يتم تقسيم الموجودات إلى أربعة مجموعات وقد تم تقسيم المطلوبات إلى مجموعتين رئيستين هما:

(حقوق المساهمين والتي تمثل الأموال التي ساهم بها المالكون مضافا إليها الأموال التي تم احتجازها من أرباح المصرف السنوية)، و(الالتزامات للغير والتي تم تقسيمها أيضا إلى مجموعتين أحداهما الودائع بكافة أشكالها والتي تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصرف، والأخرى الاقتراض من السوق المالي والنقدي).

مصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين واستخداماتها[2]:

من خلال استعراض الميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين أن حجم الميزانية العمومية (المصادر والاستخدامات) لها قد نمت - رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين – فهي في نمو مستمر رغم تأثرها الواضح بانتفاضة الأقصى عام 2000، والتي بدت آثارها واضحة على بيانات عام 2001، حيث نمت خلال

(1) المجمع العربي، 1999، ص552.

(2) تم استخراج جميع النسب المالية والمؤشرات الاقتصادية والأرقام التي وردت في هذا المبحث من التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد للأعوام 1997-2004، وبيانات الميزانيات المجمعة للمصارف لدى سلطة النقد.

عام 1998 بمعدل 13%، وعام 1999 بمعدل 14%، وعام 2000 بمعدل 18%، وذلك نتيجة للاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية والسياسية، إلا أن العام 2001 قد انعكست عليه آثـار انتفاضة الأقصى فشهد تراجعاً بمعدل 4%، ثم تراجع آخر بمعدل 4% عام 2002 ، إلا أنـه عاد للاستقرار نسبياً وبدأ في النمو عام 2003 بمعدل 11%، ثم نما عام 2004 بمعـدل 8% مما يعني أن نمو مصادر الأموال واستخداماتها أخذ يقترب مما كان عليه الحال عـام 2000، الأمر الذي تظهر انعكاساته على أداء المصرف والأرباح المتحققة منه. والجدول التالي يبـين تطور مصادر الأموال واستخداماتها لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسـة.

جدول رقم (2)

تطور مصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين واستخداماتها 1997- 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

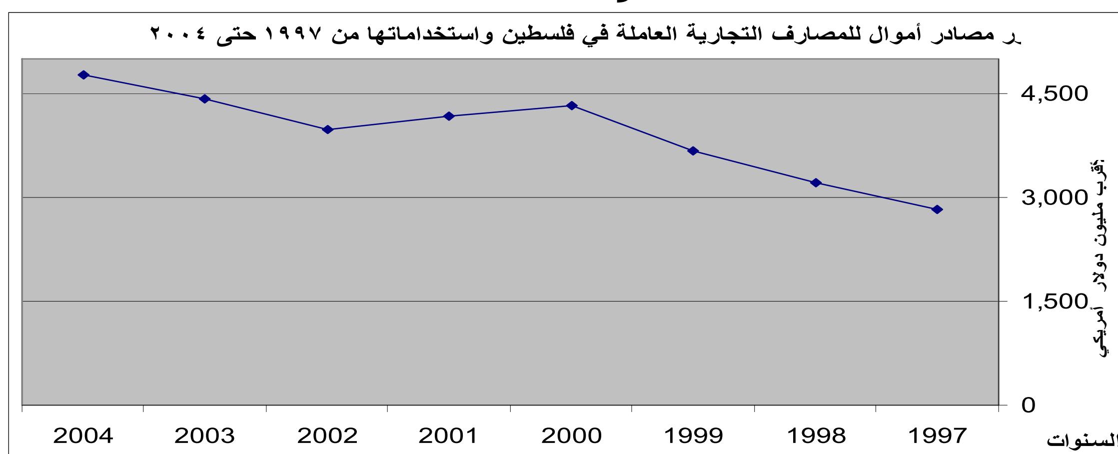
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مصادر الأموال واستخداماتها	2,825	3,205	3,667	4,335	4,172	3,986	4,425	4,767
الفرق	-	380	462	668	-163	-186	438	343
نسبة التغير	-	13%	14%	18%	-4%	-4%	11%	8%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- ويلاحظ أيضاً أن مصادر الأموال للمصـارف التجاريـة واسـتخداماتها تشـكل خـلال الأعوام(2001، 2002، 2003، 2004) ما نسبته(94%، 93%، 94%، 93%) من حجـم مصادر الأموال واستخداماتها لدي الجهاز المصرفي الفلسطيني على التوالي.

- كما ويلاحظ من خلال الشكل البياني التالي تطور مصادر التمويل لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين، فنرى أن المنحنى يعكس نمواً لمصادر التمويل خـلال الفتـرة 1997-2000، إلا انه شهد تراجعاً عامي2001 و2002 ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفتـرة 2003-2004.

شكل بياني رقم (1)
يوضح تطور مصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين واستخداماتها خلال الفترة 1997 -2004



المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

أولاً: تحليل مصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين:

يلاحظ من خلال الجدول التالي تطور المصادر النوعية لأموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة من 1997 حتى 2004، فيبرز أهمية الودائع بشقيها سواء كانت للعملاء أو للجهاز المصرفي، فهي المصدر الرئيسي و الأساسي لتمويل العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية وهي من أهم المصادر المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

جدول رقم (3)
تطور مصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين من 1997 حتى 2004
المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	المطلوبات
3,732	3,430	3,248	3,213	3,321	2,753	2,329	2,041	ودائع العملاء
146	112	105	88	118	143	96	125	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
139	296	131	212	202	95	162	89	ودائع البنوك العاملة في فلسطين
43	52	67	253	266	323	263	241	ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين
76	24	25	14	24	21	29	62	بنود دائنة تحت التنفيذ
265	185	156	167	207	201	199	194	حقوق الملكية
143	142	102	83	65	36	22	4	مخصصات التسهيلات الائتمانية

24	19	16	15	14	15	11	6	مخصصات الضرائب
89	80	70	60	16	12	9	2	مخصصات أخرى
109	84	66	66	101	67	84	59	مطلوبات أخرى
4,767	**4,425**	**3,986**	**4,172**	**4,767**	**3,667**	**3,205**	**2,825**	مجموع المطلوبات

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- تشكل ودائع العملاء العنصر الرئيسي لمصادر التمويل في المصارف التجارية حيث بلغت أهميتها النسبية نسبة تتراوح بين 72% إلى 81% من مصادر الأموال للمصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1997–2004، ويليها من حيث الأهمية النسبية ودائع سلطة النقد والمصارف حيث بلغت نسباً تتراوح بين 7% إلى 16%، ثم حقوق الملكية بنسبة تتراوح بين 4% إلى 7% خلال نفس الفترة، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لبنود المطلوبات للمصارف التجارية:

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية لمصادر أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين من1997حتى2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
78%	78%	81%	77%	77%	75%	73%	72%	ودائع العملاء
7%	10%	8%	13%	14%	15%	16%	16%	ودائع سلطة النقد والمصارف
6%	4%	4%	4%	5%	5%	6%	7%	حقوق الملكية
2%	1%	1%	0%	1%	1%	1%	2%	بنود دائنة تحت التنفيذ
3%	3%	3%	2%	2%	1%	1%	0%	مخصصات التسهيلات الائتمانية
2%	2%	2%	1%	0%	0%	0%	0%	مخصصات أخرى
2%	2%	2%	2%	2%	2%	3%	2%	مطلوبات أخرى
100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	مجموع المطلوبات

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

وهنا نتعرض لأهم مصادر الأموال لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين وهي:

أ- ودائع العملاء:

لقد بلغت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية مع نهاية عام 2004 ما قيمته 3.73 مليار دولار أمريكي من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي التي بلغت 3.96 مليار دولار ، وهي بذلك تشكل ما نسبته 94%من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي ككل.

وقد نمت ودائع العملاء خلال الفترة من عام 1997-2000 بمعدلات نمو متفاوتة لتعكس واقعاً يتصف بالاستقرار النسبي سياسياً واقتصادياً، فقد بلغ معدل نموها 14% عام 1998، ثم نمت بمعدل 18% عام 1999، وحققت أعلى معدل نمو لها 21% عام 2000، إلا أنه وفق بيانات 2001 فقد تراجعت ودائع العملاء بمعدل 3%، ويعزى هذا التراجع بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة الثانية التي أدت الى وجود مخاوف لدى العملاء من بقاء أموالهم لدى المصارف العاملة في فلسطين، الا أنه ما لبثت ودائع العملاء أن نمت بمعدل 1% عام 2002، ثم 6% عام 2003، و9% عام 2004، والجدول التالي يوضح تطور ودائع العملاء لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (5)

تطور ودائع العملاء لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين من1997حتى2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ودائع العملاء	2,041	2,329	2,753	3,321	3,213	3,248	3,430	3,732
الفرق	-	288	423	568	-108	34	182	302
نسبة التغير	-	14%	18%	21%	-3%	1%	6%	9%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وبدراسة الجهات المودعة لهذه الودائع يتبين إنها تنقسم إلى ودائع تودعها السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة) وودائع تودعها السلطات المحلية، وودائع تودعها مؤسسات القطاع العام غير المالية، وأخرى يودعها الأفراد والشركات المقيمة في فلسطين، وودائع يودعها الأفراد و الشركات غير المقيمين في فلسطين، و تعتبر ودائع العملاء المقيمين من الأفراد و الشركات المصدر الأساسي لودائع العملاء ، حيث تشكل هذه الودائع ما نسبته 85% الى 93% من ودائع العملاء خلال الفترة 1997 – 2004، ويأتي في المرتبة الثانية ودائع السلطة الفلسطينية حيث تشكل ما نسبته 4% إلى 10% من ودائع العملاء خلال الفترة ذاتها، والجدول التالي يوضح الأهمية النسبية لعناصر ودائع العملاء حسب الجهة المودعة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب الجهة المودعة خلال السنوات1997-2004

ودائع العملاء	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السلطة الفلسطينية	9%	6%	6%	4%	4%	6%	6%	10%
السلطات المحلية	1%	1%	0%	0%	0%	1%	1%	1%
مؤسسات القطاع العام	2%	1%	2%	2%	2%	2%	2%	2%
العملاء المقيمين	87%	91%	91%	93%	93%	86%	88%	85%
العملاء غير المقيمين	1%	1%	2%	1%	2%	5%	2%	2%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وتصنف ودائع العملاء حسب طبيعتها بصفة أساسية إلى ودائع ثابتة لأجل تمثل ما نسبته 45% إلى 59% من ودائع العملاء خلال الفترة 1997-2004، و ودائع جارية تحت الطلب تمثل ما نسبته 24% إلى 36% من ودائع العملاء لنفس الفترة، وودائع التوفير التي تمثل ما نسبته 13% إلى 19% لنفس الفترة، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب طبيعتها خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب طبيعتها خلال السنوات 1997 – 2004

ودائع العملاء	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
جاري- تحت الطلب	30%	29%	27%	25%	24%	27%	32%	36%
توفير	14%	13%	13%	13%	15%	16%	17%	19%
لأجل/ إشعار	56%	58%	59%	61%	61%	57%	51%	45%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وباستعراض توزيع ودائع العملاء من حيث الجنسية، نلاحظ أن المصارف التجارية الأردنية لها أكبر نصيب من ودائع العملاء، حيث تمثل ما نسبته 76% الى 78% من ودائع الجهاز المصرفي ككل خلال الفترة 2000-2004، و يحتل البنك العربي المرتبة الأولى من حجم الودائع، فهو يمتلك خلال الفترة 2000 – 2004 ما نسبته 43% إلى 46% من ودائع



العملاء لدى الجهاز المصرفي، و56% إلى 61% من ودائع المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين، ويليه بنك القاهرة عمان الذي يمتلك خلال نفس الفترة ما نسبته 14% إلى 16% من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، و18% إلى 20% من ودائع المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين، ثم يليهما بنك الأردن الذي يمتلك خلال نفس الفترة ما نسبته 8% إلى 9% من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، و11% إلى 12% من ودائع المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين، ومن خلال ما تقدم يتضح أن هناك توجه كبير من قبل المدخرين نحو إيداع أموالهم لدى المصارف الأردنية، وخاصة البنك العربي وهذا يرجع لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتمثلة بارتباط الضفة الغربية بالأردن وحاجة المدخرين لمصارف لها مراكز رئيسية خارج فلسطين مما يمكنهم من الحصول على أموالهم في أي وقت، وفي أي ظرف، وكذلك لما تقدمه هذه المصارف من خدمات مميزة في مجال الحوالات المالية، لكونها تتمتع بانتشار واسع في كافة دول العالم، وهذا ما تفتقده المصارف الوطنية والتي لا يوجد لها أي فروع في الخارج.

- وتحتل المصارف التجارية الوطنية المرتبة الثانية بعد المصارف التجارية الأردنية، حيث تمتلك خلال الفترة 2000-2004 ما نسبته 13% إلى 15% من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، ويعتبر بنك فلسطين المحدود البنك الوطني الأول من حيث ودائع العملاء، فهو يمتلك ما نسبته 6% إلى 9% من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، و46% إلى 58% من ودائع المصارف التجارية الفلسطينية، وهذا يعكس نجاح المصرف في استقطاب كم كبير من ودائع العملاء من خلال المحافظة على العملاء القدامى، واستقطاب مودعين جدد، وتقديم خدمات مصرفية متميزة تمكنه من المنافسة في ظل سيطرة المصارف الأردنية على السوق المصرفي، ويليه بنك الاستثمار الفلسطيني الذي يمتلك خلال نفس الفترة ما نسبته 2% من ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي، و14% إلى 19% من ودائع المصارف التجارية الوطنية.

- وتأتي المصارف الأخرى المصرية والأجنبية في المرتبة الأخيرة فهي تشكل فقط 3% إلى 6% من ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب جنسية المصارف خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (8)

الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب جنسية المصارف التجارية للفترة 2000- 2004

البنك	2000	الأهمية النسبية	2001	الأهمية النسبية	2002	الأهمية النسبية	2003	الأهمية النسبية	2004	الأهمية النسبية
البنوك الوطنية	439	13%	444	13%	439	13%	494	14%	576	15%
البنوك الأردنية	2,666	76%	2,574	76%	2,663	78%	2,800	77%	3,020	76%
البنوك المصرية	134	4%	135	4%	121	4%	111	3%	110	3%
البنوك الأجنبية	82	2%	60	2%	24	1%	24	1%	25	1%
البنوك التجارية*	3,321	95%	3,213	95%	3,248	95%	3,430	95%	3,732	94%
الجهاز المصرفي	**3,508**	**100%**	**3,399**	**100%**	**3,430**	**100%**	**3,624**	**100%**	**3,958**	**100%**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- و من خلال التوزيع الجغرافي لودائع العملاء بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، نرى أن نسبة ودائع العملاء التي أودعها العملاء في الضفة الغربية تشكل ما نسبته 74% الى 78% من ودائع المصارف التجارية خلال فترة الدراسة، بينما تشكل ودائع العملاء في قطاع غزة ما نسبته 22% الى 26% من ودائع المصارف التجارية خلال نفس الفترة، وهذا يتناسب مع ما يعيشه قطاع غزة من أوضاع اقتصادية صعبة للغاية، حيث معدلات الفقر المرتفعة والبطالة الكبيرة، وهذا الجدول يبين الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (9)

الأهمية النسبية لودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية للفترة 1997- 2004

ودائع العملاء	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قطاع غزة	26%	25%	26%	29%	24%	22%	22%	25%
الضفة الغربية	74%	75%	74%	71%	76%	78%	78%	75%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

* هي المصارف العاملة في فلسطين باستثناء المصارف الإسلامية.

ب- ودائع القطاع المصرفي:

- يتضح من خلال دراسة هذه الودائع التي تودعها كل من سلطة النقد الفلسطينية والمصارف لدى المصارف أنها نمت خلال الفترة 1997 – 2000 بمعدل 29%، إلا أنهـا تراجعـت خلال الفترة 2000-2002 بمعدل 48%، ثم عادت للنمو عام 2003 بمعـدل 52% ، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت عام 2004 بمعدل 28%.

- وتتنوع ودائع القطاع المصرفي لدى المصارف التجارية حسب الجهة المودعة ففي فلسطين يتم تقسيم ودائع الجهاز المصرفي إلى ثلاثة أقسام هي:

- ودائع سلطة النقد الفلسطينية/ تلجأ سلطة النقد الفلسطينية في إطـار دعمهـا للاقتصـاد الفلسطيني بتوظيف جزء من الاحتياطات الإلزامية - التي تحتفظ بها من ودائع العمـلاء لـدى المصارف- لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين وذلـك بهـدف تشـجيع الاسـتثمار الفلسطيني وتنمية عجلة الاقتصاد الوطني، ويتضح من خلال البيانات الماليـة أن قيمـة هـذه الودائع قد نمت خلال فترة الدراسة بمعدل 17%.
- ودائع المصارف العاملة في فلسطين/ نمت هذه الودائع بتذبذب خـلال فتـرة الدراسـة لتصل في نهاية عام 2004 لما يقدر بـ 139 مليون دولار أمريكي ، بمعدل نمو 57% ، عما كانت عليه عام 1997، وهذه الودائع غالباً ما تكون أرصدة جارية بين المصـارف أو ودائـع مربوطة لفترات قصيرة الأجل.
- ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين/ يتوقف حجم هذه الودائع على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها الأراضي الفلسطينية و المملكة الأردنية ، وتتكـون هـذه الودائع من أموال يتم إيداعها من قبل المصارف الأم للمصـارف الأردنيـة، أو المصـارف الأخرى، وقد نمت هذه الودائع خلال الفترة 1997-1999 بمعدل 34%، إلا أنها ما لبثـت أن تراجعت خلال الفترة 1999-2004 بمعدل 87%، متأثرة باندلاع انتفاضة الأقصى فـي نهاية العام 2000، والجدول التالي يوضح تطور ودائع القطاع المصرفي لـدى المصـارف التجارية خلال فترة الدراسـة.

جدول رقم (10)

تطور ودائع القطاع المصرفي لدى المصارف التجارية للفترة من 1997 -2004

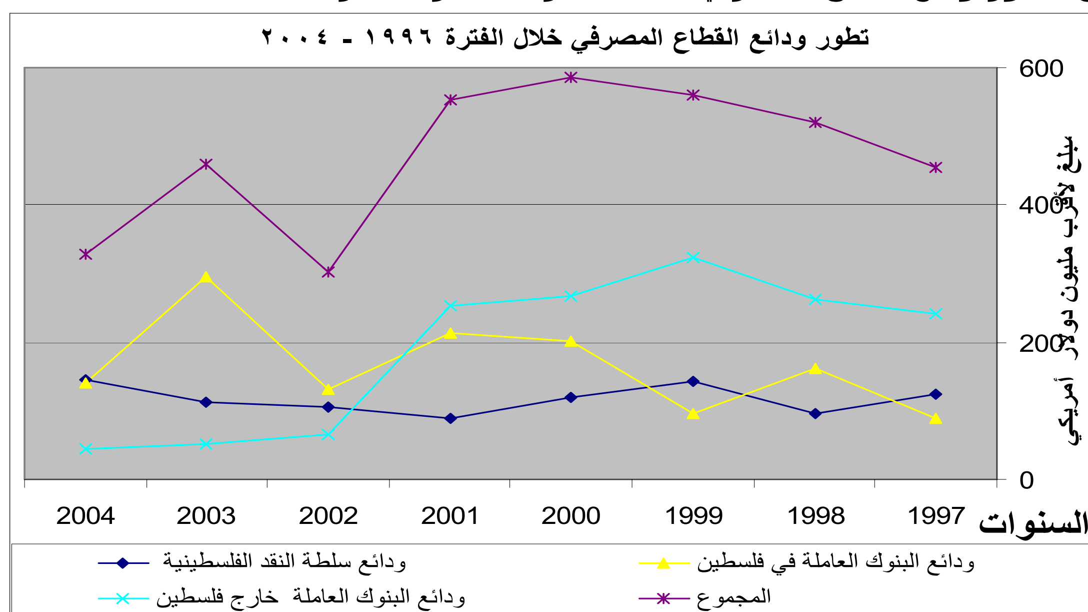
المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

ودائع القطاع المصرفي	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	125	96	143	118	88	105	112	146
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	89	162	95	202	212	131	296	139
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	241	263	323	266	253	67	52	43
المجموع	**455**	**521**	**561**	**329**	**554**	**303**	**460**	**329**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

شكل بياني رقم (2)

يوضح تطور ودائع القطاع المصرفي لدى المصارف التجارية للفترة من 1997 -2004



المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

جدول رقم (11)

الأهمية النسبية لتطور ودائع القطاع المصرفي لدى المصارف التجارية من 1997- 2004

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	28%	18%	26%	20%	16%	35%	24%	44%
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	20%	31%	17%	34%	38%	43%	64%	42%
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	53%	51%	57%	45%	46%	22%	11%	13%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

ومن الجدول السابق يتضح أن ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدى المصارف تشكل مـا نسبته 44% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهايـة عـام 2004، بينمـا تشكل ودائع المصارف العاملة في فلسطين ما نسبته 42%، وودائع المصارف العاملة خارج فلسطين ما نسبته 13%.

ج - حقوق الملكية:

تعتبر حقوق الملكية المصدر الثاني من مصادر الأموال للمصارف التجارية، ويلاحظ أنه خلال الفترة من عام 1997-2000 حدوث نمو في حقوق الملكية بشكل ملحـوظ، حيـث زادت بحوالي 12 مليون دولار أمريكي وبمعدل نمو 6%، أما الفترة الثانيـة 2000-2002 والتي تلت حدوث انتفاضة الأقصى المبارك، فقد شهدت تراجعاً في قيمة حقوق الملكية بقيمـة 51 مليون دولار أمريكي بمعدل انخفاض بلغ 25%، ويرجع السبب في ذلك إلى تحقيق جزء كبير من المصارف التجارية العاملة في فلسطين لخسائر، انعكست آثارها على قيمـة حقـوق الملكية، أما الفترة الثالثة 2002-2004 فقد شهدت نمواً كبيراً في قيمة حقوق الملكية، حيـث بلغت في نهاية عام 2004 ما قيمته 265 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 109 مليـون دولار أمريكي بمعدل نمو 70%، ويرجع السبب في ذلك إلى قيام بعض المصارف بتحقيق أربـاح جارية من جانب ومن جانب آخر قيام بعض المصارف التي هي فروع لبنوك وافدة بتغطيـة جزء من الخسائر التي تم تحقيقها خلال فترات سابقة، هذا بالإضافة إلى استجابة المصـارف التجارية الأردنية لتعليمات سلطة النقد فيما يخص زيادة رأس المال المدفوع ليبلغ 20 مليـون

دولار مع نهاية عام 2004 والجداول التالية تبين تطور حقوق الملكية وعناصرها للمصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال فترة الدراسـة.

جدول رقم (12)

تطور حقوق الملكية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة 1997 - 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حقوق الملكية للمصارف التجارية	194	199	201	207	167	156	185	265
قيمة التغير سنوياً	-	288	423	979	-519	34	182	302
نسبة التغير	-	14%	18%	36%	-14%	1%	6%	9%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

جدول رقم (13)

تطور عناصر حقوق الملكية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة 1997 - 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

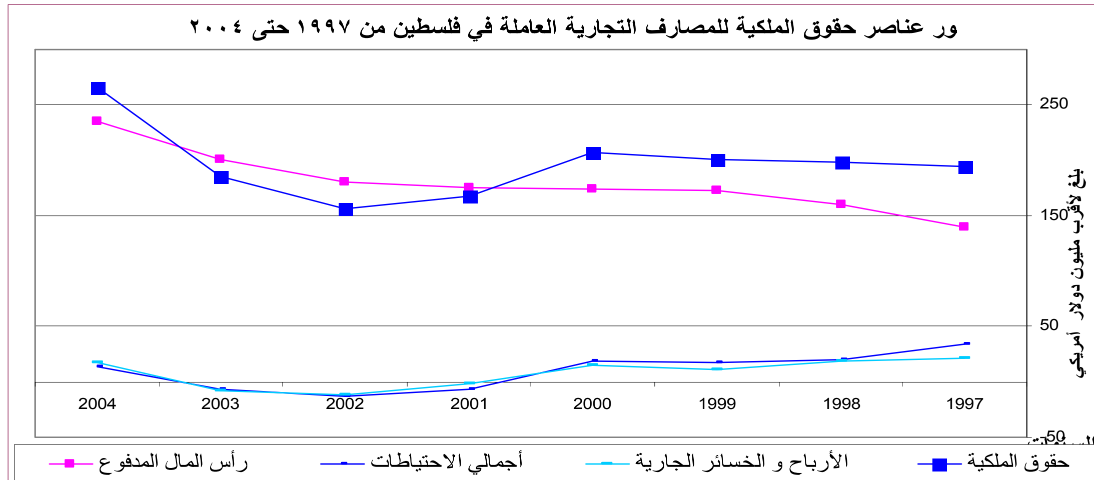
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رأس المال المدفوع	**140**	**160**	**172**	**174**	**176**	**181**	**201**	**235**
احتياطي قانوني	1	1	2	2	3	3	4	5
احتياطيات إعادة التقييم	1	0	0	0	1	-2	-4	4
احتياطيات أخرى	8	4	-3	-9	-24	-28	-21	-12
علاوة إصدار	2	2	1	1	1	1	2	2
مخصص عام للديون المشكوك فيها	13	7	9	12	11	9	10	13
مخصصات عامة أخرى	9	6	9	12	1	4	3	1
أجمالي الاحتياطات	**34**	**20**	**18**	**19**	**-7**	**-13**	**-7**	**13**
الأرباح و الخسائر الجارية	**21**	**19**	**12**	**14**	**-1**	**-12**	**-8**	**17**
حقوق الملكية	**194**	**199**	**201**	**207**	**167**	**156**	**185**	**265**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

والشكل البياني التالي يبين اتجاه منحى تطور كل عنصر من عناصر حقـوق الملكيـة والمتمثلة في رأس المال المدفوع، وإجمالي الاحتياطات، والأرباح والخسائر الجارية خـلال فترة الدراسـة.

شكل بياني رقم (3)

تطور عناصر حقوق الملكية للمصارف التجارية العاملة في فلسطين من 1997 حتى 2004



المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

ثانياً: استخدامات أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين[1]:

تشير إدارة الموجودات في المصارف إلى توزيع الأموال التي يحصل عليها المصـرف بين النقد والاستثمارات في الأوراق المالية وفي القروض والموجـودات الأخـرى، حيـث أن القروض والاستثمارات تعطي أعلى معدل للعائد عند مستوى معـين مـن المخـاطر تتوقعـه وتفرضه إدارة الأصول[2].

وبالنظر إلى استخدامات الأموال لدى المصارف التجارية نجد أنها تنقسـم مـن حيـث الهدف منها إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يهدف إلى توفير السيولة الكافية والملائمة لاحتياجـات المصرف من النقدية وهي تتمثل في النقدية والأرصدة لدى كل من البنك المركزي والأرصـدة الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، وهذا القسم من الموجودات تكاد تكون عوائده منخفضة جداً، أما القسم الثاني فيهدف إلى تحقيق أكبر عائد للمصرف وهو يتمثـل فـي

(1) تم استخراج جميع النسب المالية والمؤشرات الاقتصادية والأرقام التي وردت في هذا المبحث من التقـارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد للأعوام 1997-2004، وبيانات الميزانيات المجمعة لدى سلطة النقد.

(2) Reed, Gill, Commercial Banking, **Op. Cit**., P. 110.

القروض التي تعتبر أهم أوجه الاستثمار، والدخل المتولد عنها يمثل الجانب الأكبر من الإيرادات، وإليه ترغب المصارف توجيه كافة مواردها إليه، أما القسم الثالث فهو يهدف إلى تحقيق عوائد من جانب آخر ويتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية فهي استثمارات تحقق أرباح، كما يمكن الاعتماد عليها لتدعيم السيولة

يلاحظ من خلال الجدول التالي تطور استخدامات أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة من 1997 حتى 2004، حيث تحتل ودائع المصارف التجارية لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين والعاملة خارج فلسطين أهمية كبيرة فهي الوجه الأول لاستخدامات الأموال من قبل المصارف التجارية العاملة في فلسطين، ويليها التسهيلات الائتمانية من حيث الأهمية، ثم الاستثمارات في الأوراق المالية، وفي النهاية الموجودات الثابتة والأخرى.

جدول رقم (14)

تطور استخدامات الأموال للمصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة 1997 - 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نقد(مسكوكات وأوراق نقدية)	60	53	114	130	162	155	213	210
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242	259	322	361	295	303	416	467
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	88	164	106	207	211	135	325	140
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	1,548	1,647	1,932	2,047	2,067	2,223	2,174	2,261
ارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف	1,878	2,070	2,359	2,615	2,573	2,660	2,915	2,868
القروض	244	301	384	450	492	370	414	530
الجاري مدين	326	449	531	767	645	521	581	795
سحوبات مصرفية و كمبيالات مخصومة	35	56	38	66	35	12	10	6
التسهيلات الائتمانية	604	806	953	1,284	1,172	903	1,004	1,330
الاستثمارات	134	147	152	172	182	196	199	226
موجودات أخرى	149	129	89	135	83	71	93	133
مجموع الموجودات	2,825	3,205	3,667	4,335	4,172	3,986	4,425	4,767

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

تشكل ودائع المصارف لدى سلطة النقد والمصارف العنصـر الرئيسـي لاسـتخدامات الأموال في المصارف التجارية حيث بلغت أهميتها النسبية نسبة تتراوح بين 60% إلـى 67% من استخدامات الأموال في المصارف التجارية العاملة في فلسـطين خـلال الأعـوام 1997– 2004، ويليها من حيث الأهمية النسبية التسهيلات الائتمانية التي بلغت نسباً تتراوح بين 21% إلى 47%، ثم الاستثمارات في الأوراق المالية بنسبة تتراوح بين 4% إلى 5% خـلال نفـس الفترة، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لبنود الموجودات للمصارف التجارية:

جدول رقم (15)
تطور بنود استخدامات الأموال للمصارف التجارية للفترة 1997-2004

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نقد(مسكوكات وأوراق نقدية)	%2	%2	%3	%3	%4	%4	%5	%4
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	%9	%8	%9	%8	%7	%8	%9	%10
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	%3	%5	%3	%5	%5	%3	%7	%3
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	%55	%51	%53	%47	%50	%56	%49	%47
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والمصارف	%66	%65	%64	%60	%62	%67	%66	%60
القروض	%9	%9	%10	%10	%12	%9	%9	%11
الجاري مدين	%12	%14	%14	%18	%15	%13	%13	%17
سحوبات مصرفية و كمبيالات مخصومة	%1	%2	%1	%2	%1	%0	%0	%0
التسهيلات الائتمانية	%21	%29	%34	%45	%41	%32	%36	%47
الاستثمارات	%5	%5	%4	%4	%4	%5	%5	%5
موجودات أخرى	%5	%4	%2	%3	%2	%2	%2	%3
مجموع الموجودات	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

وهنا نتعرض لأهم استخدامات الأموال لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين وهي:

1- أرصدة و ودائع لدى سلطة النقد والمصارف:-

لقد بلغت ودائع المصارف التجارية لدى سلطة النقد والمصارف مع نهاية عام 2004 ما قيمته 2.87 مليار دولار أمريكي من إجمالي ودائع المصارف لدى سلطة النقد والمصارف التي بلغت 3.07 مليار دولار ، وهي بذلك تشكل ما نسبته 93% من إجمالي ودائع المصارف لدى سلطة النقد والمصارف، وقد بلغ معدل نمو هذه الودائع خلال الفترة من عام 1997 حتى 2004 ما نسبته 53% والجدول التالي يوضح تطور هذ الودائع خلال فترة الدراسـ ـة.

جدول رقم (16)

تطور ودائع المصارف التجارية العاملة في فلسطين لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى للفترة 1997 - 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	1,878	2,070	2,359	2,615	2,573	2,660	2,915	2,868
قيمة التغير سنوياً	-	192	290	256	-42	87	254	-47
نسبة التغير	-	10%	14%	11%	-2%	3%	10%	-2%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

وبدراسة الجهات المستفيدة من هذه الأرصدة والودائع يتبين لنا أنها تنقسم إلى:

أ- **أرصدة وودائع لدي سلطة النقد الفلسطينية:**

وهي تمثل ما نسبته 7% إلى 10% من استخدامات المصارف التجارية خلال الفترة 1997–2004، وهي تنقسم إلى قسمين أولاهما:الاحتياطي الإلزامي وهو عبارة عن احتياطي نقدي قانوني تحتفظ به سلطة النقد الفلسطينية كنسبة مئوية من ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين، ولا تتقاضى عليه المصارف أي عوائد، ولا يمكن سحبها إلا في الحالات الطارئة أو الاستفادة منها فهي مفروضة وفق القانون، وثانيهما:الأرصدة الجارية والودائع التي تحتفظ بها المصارف لدي سلطة النقد لتغطية متطلبات أعمال التقاص.

ب- **أرصدة وودائع لدي المصارف العاملة في فلسطين:**

وهي الودائع التي تحتفظ بها بعض المصارف التجارية لدى المصارف الأخرى، وهي تمثل ما نسبته 3% إلى 7% من استخدامات المصارف التجارية خلال فيرة الدراسة 1997–2004، وقد نمت هذه الودائع خلال الفترة بمعدل 60% وهي تعتبر قليلة نسبياً اذا ما قورنت بالودائع لدى المصارف خارج فلسطين.

ج- **أرصدة وودائع لدي المصارف العاملة خارج فلسطين:**

وهي تمثل ما نسبته 47% إلى 56% من استخدامات المصارف التجارية خلال فترة الدراسة، وهي تنقسم إلى قسمين الأول/ عبارة عن أرصدة ودائع تحتفظ بها البنوك الوافدة(*) لدى مراكزها الرئيسية في الخارج أو لدى فروع تابعة لمراكزها الرئيسية في الخارج، وهي

* المصارف الوافدة وصف يطلق على المصارف غير الوطنية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وهي (الأردنية المصرية والأجنبية)

تمثل ما نسبته 64% إلى 81% من مجموع الأرصدة والودائع لدي المصارف العاملة خـارج فلسطين كما تشكل، ما نسبته 32% إلى 41% من استخدامات المصارف التجارية خلال نفس الفترة، والثاني/ عبارة عن أرصدة ودائع لدي المصارف الأخرى العاملة خارج فلسطين وهي تمثل ما نسبته 19% إلى 36% من الأرصدة والودائع لدي المصارف العاملة خارج فلسـطين خلال فترة الدراسة.

والجدول التالي يبين تطور ودائع المصارف التجارية العاملة في فلسطين لدى سـلطة النقد والمصارف الأخرى حسب الجهة المستفيدة:

جدول رقم (17)

تطور ودائع المصارف التجارية العاملة في فلسطين لدى سلطة النقد والمصارف للفترة 1997 - 2004

الودائع لأقرب مليون دولار أمريكي

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	**242**	**259**	**322**	**361**	**295**	**303**	**416**	**467**
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	**88**	**164**	**106**	**207**	**211**	**135**	**325**	**140**
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	**1,548**	**1,647**	**1,932**	**2,047**	**2,067**	**2,223**	**2,174**	**2,261**
أرصدة لدى البنوك الرئيسية خارج فلسطين	1,144	1,056	1,519	1,496	1,348	1,548	1,520	1,837
أرصدة لدى البنوك الأخرى خارج فلسطين	404	591	413	551	719	674	654	424
أرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	1,878	2,070	2,359	2,615	2,573	2,660	2,915	2,868

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

2- التسهيلات الائتمانية:

بلغت التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين مع نهاية عـام 2004 ما قيمته 1.33 مليار دولار أمريكي من إجمالي التسهيلات الائتمانيـة لـدى الجهـاز المصرفي التي بلغت 1.43 مليار دولار ، وهي بذلك تشكل ما نسبته 93%مـن التسـهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي ككل.

وقد نمت التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة بمعدلات نمو متفاوتة، حيث نمـت خلال الفترة1997-2000 بمعدل 112%، ويعزى هذا إلى الاستقرار السياسي والاقتصـادي النسبي الذي ساد خلال تلك الفترة، ثم تراجعت خلال الفتـرة 2000-2002 بمعـدل 30%،

ويعزى هذا التراجع بسبب حدوث انتفاضة الأقصى المبارك الثانية، التي قوبلت بالحصار الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مناطق السلطة الفلسطينية الذي أدى إلى حالـة مـن عـدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنها ما لبثت أن نمت بمعدل 11% عام 2003، ثم 33% عام 2004، والجدول التالي يوضح تطور التسهيلات الائتمانية لـدى المصـارف التجاريـة العاملة في فلسطين خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (18)

تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1997-2004

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التسهيلات الائتمانية	604	806	953	1,284	1,172	903	1,004	1,330
قيمة التغير سنوياً	-	202	146	331	-111	-269	101	326
نسبة التغير	-	33%	18%	35%	-9%	-23%	11%	33%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وبدراسة الجهات المستفيدة من هذه التسهيلات الائتمانية يتبين أنها تنقسـم إلـى تسـهيلات ممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة) وتسهيلات ممنوحة إلـى السـلطات المحليـة، وتسهيلات ممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام غير المالية، و وتسـهيلات ممنوحـة للأفـراد والشركات المقيمة في فلسطين، وأخرى ممنوحة للأفراد و الشـركات غيـر المقيمـين فـي فلسطين، و تعتبر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء المقيمين من الأفراد و الشركات الأهم في استخدامات الأموال، حيث تشكل هذه التسهيلات ما نسبته 64% إلى 89% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة 1997 – 2004، ويأتي فـي المرتبـة الثانيـة التسـهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية حيث تشكل ما نسبته 10% إلى 26% من التسـهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة ذاتها، والجدول التالي يوضـح الأهميـة النسـبية لعناصـر التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب الجهة المستفيدة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (19)

الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب الجهة المستفيدة خلال السنوات1997-2004

التسهيلات الائتمانية	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
السلطة الوطنية الفلسطينية	10%	10%	10%	26%	25%	15%	20%	26%
السلطات المحلية الفلسطينية	0%	0%	0%	0%	1%	0%	1%	0%

مؤسسات القطاع العام الفلسطينية غير المالية الأخرى	1%	1%	1%	7%	5%	0%	2%	2%
المقيمين الفلسطينيين الآخرين	89%	88%	87%	64%	67%	82%	74%	69%
غير المقيمين	0%	2%	3%	4%	3%	3%	4%	3%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وتصنف التسهيلات الائتمانية حسب طبيعتها بصفة أساسية إلى قروض تمثل ما نسبته 35% إلى 42% من التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1997-2004، و حسابات جارية مدينة تمثل ما نسبته 54% إلى 60% من التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة، وسحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة التي تمثل ما نسبته 0% إلى 7% من التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب طبيعتها خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (20)

الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب طبيعتها خلال السنوات 1997– 2004

التسهيلات الائتمانية	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
قروض	40%	37%	40%	35%	42%	41%	41%	40%
جاري مدين	54%	56%	56%	60%	55%	58%	58%	60%
كمبيالات مخصومة وسحوبات مصرفية	6%	7%	4%	5%	3%	1%	1%	0%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- وباستعراض توزيع التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين حسب الجنسية، نلاحظ أن المصارف التجارية الأردنية لها أكبر نصيب من التسهيلات الائتمانية، حيث تمثل ما نسبته 60% إلى 67% من تسهيلات الجهاز المصرفي ككل خلال الفترة 2000-2004، و يحتل البنك العربي المرتبة الأولى من حيث التسهيلات الائتمانية الممنوحة لديه، فهو يمتلك خلال الفترة 2000 – 2004 ما نسبته 24% إلى 37% من التسهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي، و38% إلى 61% من تسهيلات المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين، ويليه بنك القاهرة عمان الذي يمتلك خلال نفس الفترة

ما نسبته 9% إلى 14% من التسهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي، و14% إلى 24% من تسهيلات المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين، ثم يليهما بنك الأردن الذي يمتلك خلال نفس الفترة ما نسبته 7% إلى 10% من التسهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي.

- أما المصارف الوطنية فقد بلغت مساهمتها في هذه التسهيلات ما نسبته 18% إلى 25% من التسهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي، ويحتل بنك فلسطين المحدود المرتبة الأولى من حيث التسهيلات الائتمانية، فهو يمتلك ما نسبته 7% إلى 12% من التسهيلات الائتمانية لدى الجهاز المصرفي، وهذا يعكس نجاح المصرف في استقطاب كم كبير من المقترضين،ونجاح سياسته التسويقية في استقطاب ما يقرب من نصف حجم التسهيلات الائتمانية في عام 2004، وهو يأتي كثاني أكبر مصرف عامل في فلسطين بعد البنك العربي من حيث حجم التسهيلات التي يمنحها.

- تأتي المصارف الأخرى المصرية والأجنبية في المرتبة الأخيرة فهي تشكل فقط 7% إلى 11% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يبين الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب جنسية المصارف التجارية للفترة 1997- 2004:

جدول رقم (21)

الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب جنسية المصارف التجارية1997-2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

البنك	2000	الأهمية النسبية	2001	الأهمية النسبية	2002	الأهمية النسبية	2003	الأهمية النسبية	2004	الأهمية النسبية
البنوك الوطنية	241	18%	254	21%	223	23%	254	24%	360	25%
البنوك الأردنية	902	67%	791	65%	578	60%	651	61%	872	61%
البنوك المصرية	105	8%	102	8%	99	10%	95	9%	95	7%
البنوك الأجنبية	37	3%	25	2%	4	0%	3	0%	3	0%
المصارف التجارية	1,284	95%	1,172	96%	903	94%	1,004	94%	1,330	93%
القطاع المصرفي	**1,347**	**100%**	**1,221**	**100%**	**956**	**100%**	**1,072**	**100%**	**1,428**	**100%**

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

3- الاستثمارات في الأوراق المالية:

بلغت استثمارات المصارف التجارية العاملة في فلسطين في الأوراق المالية مع نهاية عام 2004 ما قيمته 126 مليون دولار أمريكي من إجمالي استثمارات الجهاز المصرفي التي بلغت 142 مليون دولار، وهي بذلك تشكل ما نسبته 89%من استثمارات الجهاز المصـرفي في الأوراق المالية.

وقد نمت الاستثمارات في الأوراق المالية خلال الفترة 1997 – 2000 بمعدل 48%، ثم تراجعت خلال الفترة 2000-2001 بمعدل 16%، ويعزى هذا التراجع بسـبب حـدوث انتفاضة الأقصى المبارك الثانية، إلا أنها ما لبثت أن نمت بمعدل 75% خلال الفترة 2001-2004، والجدول التالي يوضح تطور التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (22)

تطور استمارات المصارف التجارية في الأوراق المالية للفترة 1997-2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
استثمار في أ. مالية	58	64	60	86	72	83	98	126
قيمة التغير سنوياً	-	6	-4	25	-13	11	14	28
نسبة التغير	-	10%	-6%	42%	-16%	16%	17%	29%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسـطينية خـلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- ويرجع ضعف استثمارات المصارف التجارية في الأوراق المالية إلى ما تعيشه الأراضـي الفلسطينية من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلـى خـروج رؤوس الأموال بسبب المخاطر المحيطة بأي استثمارات قد تنشأ، وكذلك ضعف قدرة سـوق المال الفلسطيني.

أ- الموجودات النقدية:

بلغت النقدية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين مع نهاية عـام 2004 مـا قيمته 210 مليون دولار أمريكي من إجمالي النقدية لدى الجهاز المصرفي التي بلغـت 222 مليون دولار، وهي بذلك تشكل ما نسبته 95%من النقدية لدى الجهاز المصـرفي، والجـدول التالي يبين تطور النقدية لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (23)

تطور النقدية لدى المصارف التجارية للفترة 1997-2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الموجودات النقدية	60	53	114	130	162	155	213	210
قيمة التغير سنوياً	-	-7	60	16	32	-6	58	-3
نسبة التغير	-	-11%	112%	14%	25%	-4%	37%	-1%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

- ويلاحظ خلال الفترة الأخيرة تزايد حجم المبالغ النقدية التي تظهر في خزائن تلك المصارف ويرجع ذلك إلى زيادة ودائع العملاء وعدد الفروع من جانب، ومن جانب آخر بسبب الإغلاقات المتكررة للمناطق الفلسطينية، وخاصة الضفة الغربية التي يعاق فيها حركة نقل الأموال.

ب- الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى:

- تحتفظ المصارف ضمن موجوداتها بموجودات ثابتة بغية استخدامها في ممارسة العمل المصرفي وهي ضرورية لقيام المصرف بعمله مثل الأراضي والعقارات والأجهزة والخزائن الحديدية.....إلخ، ويتم تمويل هذه الموجودات عادة من تمويلات طويلة الأجل كحقوق الملكية، كما يحتفظ المصرف بموجودات ثابتة آلت إليه نتيجة لعجز عدد من المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، ويحتفظ المصرف بموجودات معلقة كالفوائد المدينة المستحقة على العملاء التي لم تدرج ضمن إيرادات المصرف، نتيجة لتعذر تحصيل قسط أو أكثر من الأقساط المستحقة على العملاء المدينين، أو مصاريف التأسيس التي لم يتم تصنيفها بعد لعدم البدء في ممارسة الفرع لأعماله لحظة إعداد البيانات المالية، أو المصاريف التي تم دفعها مقدماً.....إلخ.

- ولقد بلغت موجودات المصرف الثابتة والموجودات الأخرى في نهاية عام 2004 ما قيمته 196 مليون دولار أمريكي من إجمالي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى لدى الجهاز المصرفي والبالغة 214 مليون دولار أمريكي وهي بذلك تشكل ما نسبته 91%من الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى لدى الجهاز المصرفي، والجدول التالي يبين تطور الموجودات الثابتة والأخرى لدى المصارف التجارية خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (24)

تطور الموجودات الثابتة والأخرى لدى المصارف التجارية للفترة 1997- 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الموجودات الثابتة والأخرى	186	183	150	193	156	144	157	196
قيمة التغير سنوياً	-	-2	-33	42	-37	-12	13	39
نسبة التغير	-	-1%	-18%	28%	-19%	-8%	9%	25%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1997-2004، وتم حساب النسب والفروقات بتصرف من الباحث.

من خلال التحليل السابق يلاحظ أن التوظيفات لدى الخارج تأتي في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية لإجمالي الموجودات وهذا يعكس الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية من عدم الاستقرار حيث تلجأ المصارف العاملة في فلسطين إلى استثمار الجزء الأكبر من أموالها في أرصدة وودائع لدى المصارف العاملة خارج فلسطين، وجدير بالذكر أن الكم الأكبر من أموال المصارف التجارية الأردنية العاملة في فلسطين يتم استثماره لدى المركز الرئيسي في الأردن، أو فروع المركز الرئيسي في الدول الأخرى كما تم الإشارة إليه سابقاً، ثم يلي ذلك التسهيلات الائتمانية حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية ثم الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية ثم الموجودات النقدية.

الفصل الثالث

ربحية المصارف التجارية والعوامل المؤثرة فيها

الفصل الثالث: ربحية المصارف التجارية والعوامل المؤثرة فيها:-

* المبحث الأول: ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين
* المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

الفصل الثالث

ربحية المصارف التجارية والعوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

إن الخدمات المالية التي تقدمها المصارف التجارية والتي تعتبر بـدورها مـن أهـم القطاعات الاقتصادية في أي دولة، والمتمثلـة فـي الوسـاطة الماليـة (بـين المـدخرين والمقترضين) وإدارة المخاطر والخدمات الأخرى تساهم بشكل فاعل في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية، وتعتبر نواة لأي خطة تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، فسـلامة الجهـاز المصرفي والنظام المالي له أثر كبير على اقتصاديات الدول، فالنظام المالي السليم والمستقر والمدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية والتنظيم الحذر تمثل أموراً لا غنى عنها لاستمرار النمو، وعلى العكس من ذلك فان اضطراب الاقتصاديات الكلية، والذي ينبع عـن عناصـر الضعف في القطاع المالي يمكن أن يعصف بعملية التنمية[1].

والمصارف التجارية بوصفها من أهم المؤسسات المالية تهدف بدرجـة أولـى إلـى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثرواتهم وزيادة القيمـة السوقية لأسهمهم، وتلجأ المصارف التجارية إلى تحقيق تلك الأهـداف مـن خـلال زيـادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، أو تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن أو كلاهما معاً.

وتوجه إدارة المصرف التجاري جهداً كبيراً نحو تعظيم ثروة الملاك، عـن طريـق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل قيمتها عن العائد الممكن تحقيقـه مـن خـلال الاسـتثمار فـي استثمارات بديلة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح يقوم بتوجيه موارده المالية نحو الاستثمارات المدرة للدخل.

وتواجه المصارف في سبيلها إلى تحقيق أهدافها العديد من العوامـل التـي يتفـاوت تأثيرها على ربحيتها، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئـة المحيطـة "سياسـية،

---

(1) طارق حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص5.

اجتماعية، اقتصادية ،....،....... الخ " أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها "حقوق الملكيـة ، الموجودات ، السيولة ،....،.....الخ".

ويناقش هذا الفصل مبحثين، الأول/ يتعلق بربحية المصارف التجاريـة مـن حيـث مفهومها وأهميتها ومصادرها ومعايير قياسها، ويتناول المبحث الثاني / دراســة وتحليـل العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية سواء كانت خارجية من (أوضاع اقتصادية وسياسية ..... الخ) وأخرى داخلية من (حجم حقوق الملكيـة، وحجم الموجـودات، صـافي الفوائد ..... الخ).

المبحث الأول

ربحية المصارف التجارية

مقدمة:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية - شـأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى- فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المـودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصـرف لكونـه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديهـ ـا، وهـو موضـع اهتمـام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس مالــه.

وتحقيق المصرف التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال والمـلاك علـى تأسـيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤؤس الأموال فيها، كما أن الربحيـة تسـمح بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية(1)، وهي كذلك مؤشراً لأداء المصرف التجـاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التـي تتخـذها إدارة المصـرف التجاري[2].

وتعمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد علـى شـكل تسـهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولـة ومخـاطر متدنيـة نسبياً"، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن.

([1]) محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، **مرجع سابق**، ص ص 90-91.

(2) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، **مرجع سابق** ، ص 276.

الفرق بين مفهومي الربح والربحيـة:-

للوقوف على التفرقة بين مفهوم كل من الربح والربحية، لابد من دراسـة مفهوم كل منهما:-

أولاً: الربـــح:-

(1) مفهوم الربح : للربح عدة مفاهيم نورد منها:

(أ) المفهوم المالي للربح: يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة الماليـة بأنه ذلك الـربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلـة والتـي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذه الربح لابد للإدارة المالية أن تحصـل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واسـتثمار هـذه الأمـوال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة مـن المخـاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصـحاب الأسـهم ومـدى جـدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذاك.

(ب) المفهوم الاقتصادي: لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية للدخل عنـد الاقتصـاديين، إلا أنها ترجع في مجملها إلى منهجين رئيسين همـا[1]:-

- **منهج بارفنج فشر:** وطبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يشتمل على ثلاثة مفاهيم أولهـا مفهوم الدخل المعنوي والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفـرد خـلال فتـرة معنية، ثانيهما مفهوم الدخل الحقيقي ويتمثل في ذلك القدر من السـلع والخـدمات التـي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته ورغباته وثالثهما مفهوم الدخل النقدي ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التي يحصل عليهـا الفـرد خـلال فتـرة معينـــة لتغطيـة حاجاتـه الاستهلاكيـة.

- **منهج جون هيكس:** وطبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يتم تحديده بما يضمن المحافظة على رأس المال، والمحافظة على رأس المال من وجهة نظر هيكس يعني المحافظة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمحافظة على القدرة على إنفاق نفس القدر فـي الفترات المقبلة والتي تقاس بوحدات قيم حقيقية.

---

(1) عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص.

ولقد عرف الاقتصاديون الدخل بأنه[1]: مقدار التغير في القيمـة الصـافية للوحـدة الاقتصادية خلال فترة معينة، وفي تعريف آخر[2]: بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقيـة التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة دون أن تـؤثر علـى رأس المـال المستثمر، ويحتسب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التاليـة:-

الدخل الاقتصادي = صافي الأصول في نهاية الفترة = (صافي الأصول في بدايـة الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة - توزيعات الأرباح خلال الفترة).

(ج) المفهوم المحاسبي: ويعني الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة، وبالتالي فالربح في المفهوم المحاسبي يحسب من خلال طرح التكاليف التي أنفقـت مـن أجـل الحصول على الإيرادات من الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنيـة، وهو ما يعرف فـي علم المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

وقد عرف حنان المفهوم المحاسبي للدخل (الربح)[3] بأنه الفـرق بـين الإيـرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها مـن تكلفـة تاريخيـة ويتضمن هذا التعريف خمس سمات أساسية هي:-

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية للمشروع.
- يعتمد الربح المحاسبي على فرض الدورية، وأن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المـالي للمشروع خلال فترة معينـة.
- يعتمد الربح المحاسبي على مبدأ تحقيق الإيرادات.
- يتطلب الربح المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخيـة.
- يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة.

(1) مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989م، ص 41.
(2) وليد الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 65.
(3) رضوان حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص ص 242 – 243.

ولتحديد صافي الربح هنـاك مدخلان همـا[1]:

أ – **مدخل صافي الربح الشامل** (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب): وهذا المـدخل يعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سـواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية وبذلك يحسب صافي الربح الشامل كالتالي:-

(الإيرادات الكليـة – النفقات الكليـ ـة)

ب- **مدخل صافي الربح التشغيلي** (صافي الربح قبل الفوائد والضريبة): وهذا المدخل يعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة معينـة والتكاليف التي أُنفقت من أجل الحصول على هذه الإيـرادات خـلال نفـس الفتـرة، وبموجب هذا المدخل تعتبر عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط، لأنهـا تمثـل العوامل الفنية الاعتيادية في تحديد صافي الربح (صافي الربح التشغيلي)، ويقتصر هذا المدخل الربح على النواحي التشغيلية التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح ممـا يسهل عملية المقارنة بين نتائج الشركة لسنة مع سنة أخرى وكـذلك مقارنـة أربـاح شركة مع شركة أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال.

وعليه فإن صافي الربح التشغيلي في المصارف التجارية يساوي:-

(صافي الفوائد "الفوائد المقبوضة- الفوائد المدفوعة" – المصاريف الإدارية والعموميـة)

ويعتبر هذا المدخل من أفضل المداخل التي تعبرعن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي وعن مدى ربحية عملياتها من النشاط العادي.

ويمكن تعريف الربح في المصارف التجارية بصورة أكثر شمولية على أنـه "قـدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهي الزيادة النقدية التـي يحققهـا أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شـراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبـوض علـى بيـع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة.

(1) عقل، **مرجع سابق**، ص 41

(2) مصادر الإيرادات:-

إن الإيرادات التي تحققها المنشأة إما أن تكون إيرادات ناتجة عن النشـاط العـادي للمنشأة، أو فرعية أو عرضية أو رأسمالية وفيما يلي توضيح لهذه الأنواع:

(أ) **الأرباح الإيراديـة:** وهي الإيرادات الناتجة عن العمليات الأساسية للمنشأة مثل منح للتسهيلات واستثمارات في أوراق ماليـة، والمصارف تباشر هذه العمليات بصفة متكررة ومنتظمة باعتبارها الغرض الأساسي الذي من أجله أُنشئت.

(ب) **الإيرادات الثانويـة "الفرعية"**: وهي الإيرادات التي تأخذ شكل التكرار والدورية ولكنها تنتج عن عمليات لا تدخل ضمن النشاط الأساسي للمنشـأة مثـل (إيجـار العقارات التي تملكها المنشاة... الخ).

(ج) **الإيرادات العرضية:** هي تلك الإيرادات الناجمة عن عمليات عرضية غير متكررة وإن تكررت لا تكون منتظمة ولا تدخل أساساً ضمن النشاط الرئيسي للمنشـأة أو من عمليات إعادة تقييم الأصول للمنشأة.

أما بالنسبة لمصادر الإيرادات في المصارف التجارية فهي:-

1- الفائدة المقبوضـة.
2- عمولات مكتسبة.
3- إيرادات بيع وشراء العملات.
4- إيرادات من الاستثمارات.
5- إيرادات أخرى متنوعة

واستناداً للمعيار المحاسبي الدولي الثلاثين[1] فإن الأنواع الأساسية للـدخل ناشـئة عـن عمليات المصرف هي إيرادات الفائدة ورسوم الخدمات والعمولة ونتائج التداول.

(3) أهمية الأرباح للمصارف التجارية:-

أ- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعـددة منهـا: مخـاطر الائتمـان

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص 551

الاستثمار ومخاطر التصفية الإجبارية، ومخاطر السرقة أو الاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة.. الخ.

ب- الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

ج- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.
- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

د- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

هـ- تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.

و- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

ثانياً: الربحية:-

(1) مفهوم الربحية:-

يمكن تعريف الربحية[1] بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

---

(1) مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989م، ص 42.

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما[1]:

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى تأكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

(2) معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية:-

تتعدد معايير قياس الربحية فنجد أن هنالك عدة معايير تستخدم في قياس ربحية المصارف وهي:-

1. القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات(ROA):-

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

وتعرف القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات[2] بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة.

---

(1) **المرجع السابق**، ص 42

(2) **المرجع السابق**، ص 42

وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة ، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقـة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشـاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصـار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيـرادات الأخرى، لذلك يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والمصاريف الأخرى بما يلي(1):-

- الضرائب هي أمور لا سيطرة للإدارة عليها ولاسيما أن الضرائب تتـأثر بالشـكل بالقانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه.
- المصروفات والإيرادات الأخرى المتكررة منها بخاصة لا تنتج عادة مـن النشـاط الأساسي لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسـي للمؤسسة.

ويتم احتساب القوة الإيرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول كما يلي:

القوة الإيرادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليـات.

$$= \frac{\text{صافي الفوائد}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي الفوائد}}$$

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وهي معادلة تتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابها عناصـر الأصـول إضافة إلى بنود قائمة الدخل التي لها علاقـة مباشرة بالعمليات وتستند على مفهوم صـافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية.

---

(1) **المرجع السابق**، ص 43

ويشتق من هذا المقياس عدة مقاييس منهـا:-

(أ) "**الدخل من إجمالي الفوائد/ متوسط الموجودات**": تقيس هذه النسبة العائد من مصـدر الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميـع الفوائـد المحصلـ ـة مـن القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشـتراة،و تتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالـة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (**الموجودات في أول المدة + الموجودات في آخر المدة مقسومة على الرقم2**).

(ب) "**الدخل من صافي الفوائد/ متوسط الموجودات**": حيث تقـيس هـذه النسـبة قـدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بـين الفوائد الدائنـة والفوائد المدينـ ـة.

(ج) "**صافي الربح/ متوسط الموجودات**": وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصـرف لموجوداته ومطلوباته حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف مـن فوائد وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي والنفقـات مـن فوائـد مدفوعة ومصاريف إدارية وعمومية.

ومن خلال الممارسة العملية فقد تأكد شيوع استخدام هذه النسـب كمعيـار لقياس الأداء وتحليله نظراً لارتباطه بصفة الشمولية، حيـث نجـده متضـمناً لجميـع عناصر الموجودات وقائمة الدخل، وهذا ما يؤكده مؤيدو استخدام النسب[1].

2. العائد على حقوق الملكيـة(ROE):-

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاسـتثمار أمـوالهم لـدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التاليـة:

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكيـة}}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلـة:-

([1]) شاكر، **مرجع سابق**، ص394

- **حقوق الملكيـة**: هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونيـة والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
- **صافي الدخل**: ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخـرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكيـة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانيـة أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة فـي تركيـب الجانـب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبـل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.

3. نسب قياس فعاليـة النشاطات التشغيلية:-

(أ) "صافي الهامش من الفوائد/ الموجودات المنتجة للفوائد": وتقـيس هـذه النسـبة قـدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهـذه الفوائد.

(ب) "صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/ متوسط الموجـودات": وتشـير هـذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى – الأعباء التشغيلية الأخرى مقسومة على متوسط الأصول).

(ج) "صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية/ متوسط الموجودات": وتقيس هذه النسبة أربـاح المصرف من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاسـتثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى.. الخ إلى مجمـوع الموجـودات المنتجـة للإيرادات ولا تشمل العمليات غير العادية (مثل بيع أصول المصرف أو تجهيـزات ...

الخ) وتختلف هذه النسبة بالتالي عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا تلحظ فيها الأربـاح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها.

وهي تساوي (صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسـائر مـن العمليـات الاستثنائية مقسومة على متوسط الموجودات).

(3) قياس ربحية المصارف لدى بعض الجهات الرقابيــة:-

1. الربحية حسب تعليمات البنك المركزي المصري(1):-

تقوم بعض الجهات المصرفية الرقابية بتطبيق معدلات الإحتساب الربحية ، ويرى الباحث أهميـة التعرض لها للإستفادة من تجارب تلك المؤسسات كما يلي :-

يقوم البنك المركزي المصري باستخدام النسب الكمية في تقييم ربحية المصارف في الجهاز المصرفي المصري، وهذه النسب هي:-

(أ) صافي الأرباح/ متوسط الأصول:

حيث أن:-

صافي الأرباح: تشير إلى صافي الربح بعد الضرائب.

متوسط الأصول: تشير إلى جميع موجودات المصرف.

(ب) صافي الأرباح/ متوسط حقوق الملكيـة:

حيث أن:-

صافي الأرباح: تشير إلى صافي الربح بعد الضرائب.

متوسط حقوق الملكية: تشير إلى جميع عناصر رأس المال.

ويتم حساب صافي الأرباح كالآتي:-

صافي الأرباح = العائد وتوزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.

(يطرح) تكلفة الودائع والاقتراض.

(يطرح) المخصصات.

(يطرح) المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى.

كما يؤخذ بعين الاعتبار لدى البنك المركزي المصري النسبة التي تشكلها العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية والأرباح أو الخسائر الناجمة عن عمليات النقـد الأجنبـي مـن

---

(1) البنك المركزي المصري: "الرقابة المصرفية" دورة تدريبية مصممة لموظفي سلطة النقد،1998، ص 32

إجمالي المصاريف الإدارية والعمومية نظراً لتأثير هذه النسبة على ربحية المصرف وتحسب هذه النسبة كما يلي:-

عمولات وأتعاب خدمات مصرفية وأرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي

÷ مصروفات إدارية وعمومية ومصروفات أخرى.

2. الربحية حسب تعليمات البنك المركزي الأردني[1]:-

يقوم البنك المركزي الأردني باستخدام النسب الكمية في تقييم ربحية المصارف في الجهاز المصرفي الأردني وهذه النسب هي:-

(أ) العائد على حقوق الملكية:-

ويقصد بالعائد: صافي الربح بعد الضريبة.

وحقوق الملكية: تشمل جميع عناصر رأس المال.

(ب) العائد على الموجودات:-

ويقصد بالموجودات: تشمل جميع موجودات المصرف.

(ج) العائد على الأصول المدرة للدخل:-

الأصول المدرة للدخل: تشمل جميع الأصول مخصوم منها الأصول التي لا تحقق عائد مثل (النقد في الصندوق الإلزامي لدى السلطة الرقابية إذا كانت لا تدفع عليها فوائد، بنود مدينة برسم التحصيل، أصول ثابتة).

(د) العائد للسهم الواحد:-

3. الربحية حسب تعليمات لجنة الرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي[2]:-

ناقشت لجنة الرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي المنعقد في مقر الصندوق بمدينة أبو ظبي في اجتماعها العاشر في ديسمبر 2001، أُسس قياس الربحية و صادق مجلس محافظي المصارف المركزية على تلك التوصية وكان أهم ملامح تلك التوصية ما يلي:-

* موضوع الربحية في المصارف يعتبر من المواضيع الهامة في مجال الرقابة والتفتيش على المصارف، وتتبع أهمية الربحية في المصارف بعلاقتها مع الأداء والمخاطر.

---

(1) البنك المركزي الأردني:"التحليل المالي لأغراض الرقابة المكتبية"، دورة تدريبية لموظفي سلطة النقد ،1998،ص 7

(2) لجنة الرقابة المصرفية العربية- الاجتماع العاشر "أسس قياس الربحية"صندوق النقد العربي-أبو ظبي، 2001

* يعتبر موضوع الربحية أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف، ويتـأثر مستوى الربحية مباشرة من حصيلة المعادلة التي تربط بين مستوى كفاءة الإدارة، ودرجـة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي، فالإستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة، كما أن وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيدة في رفع مستوى الربحيـة،ومما لا شك فيه أن جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحيـة المصرف ولعل الإفصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخـاطر علـى ربحية المصرف هو أكبر دليل أيضاً على شفافية الإدارة ونظرتها المستقبلية.

4. الربحية حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية:-

تستخدم سلطة النقد الفلسطينية في تحليلها لأداء المصارف نسبتين أساسيتين، هما:-

أ- صافي الدخل / حقوق المساهمين.

ب- صافي الدخل / الموجودات.

ثالثاً: ربحية المصارف التجارية (عينة الدراسة) العاملة في فلسطين:

هناك العديد من المؤشرات المالية كما أسلفنا التي تعكس مـدي كفـاءة المصـرف وقدرته على تحسين أرباحه، ونورد العديد منها بالتحليل والتقييم للمصارف التجارية عينـة الدراسة، وقبل تحليل هذه المؤشرات يتم البدء في تقييم بنود قائمة الدخل للمصارف التجارية (عينة الدراسة) العاملة في فلسطين،وذلك للتعرف على مصادر الإيرادات وبنود التكاليف لهذه المصارف.

1- تحليل وتقييم بنود قائمة الدخل:

يوضح الجدول التالي صافي الدخل قبل الضرائب للمصارف التجارية (عينة الدراسة) للفترة 1997-2004

جدول رقم (25)

تطور صافي الدخل قبل الضرائب للمصارف التجارية (عينة الدراسة)

للفترة 1997 - 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار

البيان	إجمالي الإيرادات	إجمالي التكاليف	صافي الربح قبل الضريبة
1997	173	154	18

1998	180	161	19
1999	196	173	23
2000	245	213	32
2001	195	174	22
2002	132	127	6
2003	126	107	19
2004	143	103	40

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

يشير الجدول السابق إلى أن هناك زيادة مستمرة في أرباح المصارف التجارية عينة الدراسة، باستثناء بيانات الفترة 2001-2002 والتي جاءت بعد حدوث انتفاضة الأقصى في نهاية عام 2000م، ولقد عكست بيانات هذه الفترة الحالة السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، كنتيجة طبيعية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم إغلاق المعابر الفلسطينية لفترات طويلة، بالإضافة إلى استهداف البنية الاقتصادية والوحدات المكونة لها بالقصف والتدمير للمنشآت الاقتصادية والتجريف للأراضي الزراعية، هذا بالإضافة إلى منع العمال من دخول الخط الأخضر ومهاجمة المؤسسات المالية، ووضع الحواجز العسكرية، والاجتياحات المتكررة للمناطق الفلسطينية، هذه العوامل وغيرها أدت إلى تعثر الكثير من المقترضين بسبب فشل مشاريعهم واستثماراتهم وخروج جزء من الأموال المستثمرة إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية خشية الأوضاع غير المستقرة، والذي انعكس على أداء المصارف التجارية وأدي إلى حدوث تراجع كبير خلال هذه الفترة في أرباح المصارف عينة الدراسة.

ورغم تراجع الأرباح عام 2001م-2002م إلا أنها عادت للنمو خلال الفترة اللاحقة 2003م-2004م لتصل مع نهاية عام 2004م إلى 40 مليون دولار، محققة بذلك أعلى ربح لهذه المصارف (عينة الدراسة) خلال الفترة 1997م-2004م.

ورغم أن الأرباح تعطي مؤشراً نسبياً لربحية المصارف التجارية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها دليلاً كافياً للحكم على كفاءة المصرف في مجال تحسين إيراداته، والسبب في ذلك يعود إلى وجوب أن ينسب صافي الدخل إلى كل من إجمالي الموجودات، وحقوق الملكية، وذلك لمعرفة مدي ربحية هذه الموجودات من جهة، والعائد الذي سوف يحصل عليه المساهمين من جهة أخري.

ومن خلال تحليل بنود قائمة الدخل للمصارف التجارية (عينة الدراسة) يمكن الحكـم علـى كفاءة هذه المصارف في تنويع إيراداتها من جهة، وتقليل تكاليفها من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تعظيم ربحية هذه المصارف وتقليل مخاطرها.
وفيما يلي تفصيل لبنود الإيرادات والتكاليف للمصارف التجارية (عينة الدراسة):-

(أ) إيرادات المصارف التجارية (عينة الدراسة):

يرى بعض الباحثين أن مبدأ تنويع الإيرادات وبشكل أكثر تحديداً زيادة الدخل مـن غير الفوائد المعيار الأساسي في الحكم على كفاءة المصرف التجاري في مجـال تغطيـة ربحيته، والسبب في ذلك يعود إلى أن زيادة الدخل من غير الفوائد سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات من جهة، وتقليل أثر مخاطر سعر الفائدة ومخـاطر الائتمـان علـى ربحيـة المصرف من جهة أخرى[1].

والجدول التالي يبين مصادر الإيرادات في المصارف التجارية (عينة الدراسـة) خـلال الفترة 1997م-2004م.

جدول رقم (26)

تطور مصادر الإيرادات للمصارف التجارية (عينة الدراسة)
للفترة 1997 – 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار

الإيرادات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفوائد الدائنة	152	155	167	211	167	107	91	103
صافي العمولات	14	15	17	21	15	13	19	23
إيرادات الفوائد والعمولات	166	170	184	232	182	120	110	126
إيرادات من غير الفوائد والعمولات	6	8	9	11	7	7	7	6
الإيرادات الأخرى	1	2	3	3	6	5	9	11
صافي الايرادت	173	180	196	245	195	132	126	143

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

(1) غانم، مرجع سابق، ص 135

ويتضح من الجدول ما يلي:

- تعتمد المصارف التجارية (عينة الدراسة) في تحقيقها للإيرادات على إيراداتها من الفوائد الدائنة اعتماداً كبيراً، فقد بلغت قيمة الإيرادات 152 مليون دولار عـام 1997م، ثـم زادت لتصل إلى 211 مليون دولار عام 2000م ثم تراجعت لتصل إلـى 91 مليـون دولار عام 2003م، ثم عاودت النمو لتصل إلى 103 مليون دولار عام 2004م.
- وتأتي إيراداتها من العمولات في المرتبة الثانية بعد الفوائد الدائنة، حيـث نمـت هـذه الإيرادات من 14 مليون دولار عام 1997م لتصل إلى 21 مليون دولار عام 2000م، ثم تراجعت لتصل إلى 13 مليون دولار عام 2002م، ثم عاودت النمـو لتصـل إلـى 23مليون دولار عام 2004م.
- أن قيمة الإيرادات من غير الفوائد والعمولات قد نمت خلال الفترة من 6 مليـون دولار عام 1997م لتصل إلى 11 مليون دولار عام 2000م، ثم تراجعت لتصل إلى 6 مليون دولار عام 2004م.
- أن قيمة الإيرادات الأخرى أخذت بالنمو خلال الفترة من 1 مليون دولار عـام 1997م لتصل إلى 11 مليون دولار عام 2004م.

والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لمصادر إيرادات المصارف التجارية (عينة الدارسة) خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (27)

الأهمية النسبية لإيرادات المصارف التجارية (عينة الدراسة)
للفترة 1997 – 2004

الإيرادات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفوائد الدائنة	88%	86%	85%	86%	86%	81%	72%	72%
صافي العمولات	8%	8%	9%	9%	8%	10%	15%	16%
إيرادات الفوائد والعمولات	96%	94%	94%	94%	93%	91%	87%	88%
إيرادات من غير الفوائد والعمولات	3%	5%	4%	4%	4%	6%	6%	4%
الإيرادات الأخرى	1%	1%	2%	1%	3%	4%	7%	7%
صافي الايرادت	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول ما يلي:

- تعتمد المصارف التجارية (عينة الدراسة) بدرجة كبيرة على الإيرادات من الفوائد، فقد بلغت الأهمية النسبية لهذا العنصر من عناصر الإيرادات ما نسـبته (مـن 72% إلـى 88%) من الإيرادات خلال الفترة 1997م-2004م، ويليه من حيث الأهمية النسـبية الدخل من العمولات عن الخدمات المصرفية التي تمثل ما نسبة (من 8% إلـى 16%) من الإيرادات ويأتي في المرتبة الأخيرة الإيرادات من غير الفوائد والعمـولات والتـي بلغت نسبتها (من 4% إلى 13%) خلال نفس الفترة.

- يلاحظ أن هناك تذبذباً في الإيرادات المحققة من غير الفوائد والعمولات فقد نمت خلال الفترة من عام 1997م حتى عام 2000م، ثم تراجعت من عـام 2000م حتـى عـام 2004م، فقد بلغت الإيرادات من غير الفوائد والعمولات حتى نهاية 2000م ما قيمـة 11 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت نهاية عام 1997م ما قيمة 7 مليـون دولار، وهي بذلك تكون قد نمت بمعدل 87%، وازدياد هذه الإيرادات خلال تلك الفتـرة يعـد مؤشراً على زيادة كفاءة المصارف التجارية (عينة الدراسة) خلال تلك الفترة في مجـال تنويع إيراداتها، إلا أن التراجع الذي حدث فيها من عـام 2001م حتـى 2004م يعـد مؤشراً على عدم كفاءة إدارة المصارف التجارية (عينة الدراسة) خلال تلك الفترة وقـد يعود والسبب الرئيسي في ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي ألمت بالمنـاطق الفلسطينية خلال هذه الفترة بعد انتفاضة الأقصى.

- ويلاحظ أن هنالك انخفاضاً مستمراً في أهمية النسبة للـدخل المتـأتي مـن الفوائـد والعمولات ففي حين بلغت الأهمية النسبية لها عام 1997م ما نسبة 96%، نجـد أنهـا انخفضت عام 2004م لتصل إلى 88%، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفـاض الفوائـد المقبوضة (الدائنة) بشكل رئيسي، حيث انخفضت أهميتها النسبية من 88% عام 1997 إلى 72% عام 2004م.

- أن الأهمية النسبية لبند الإيرادات الأخرى والذي يتألف بشكل أساسي من عوائد محفظة الأوراق المالية قد نما خلال الفترة من 1% من الإيرادات عام 1997م إلـى 7% مـن الإيرادات عام 2004م، يتناسب مع زيادة الاستثمارات فـي محفظـة الأوراق الماليـة

للمصارف التجارية (عينة الدراسة)، حيث بلغت 113 مليون دولار عام 2004 فيما كانت 43 مليون دولار عام 1997م.

(ب) مصاريف وتكاليف المصارف التجارية (عينة الدراسة):

تستطيع المصارف التجارية تعظيم ربحيتها من خلال تعظيم الإيرادات من جانب، إلا أنه يمكن أيضاً تعظيمها من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف، ويتم ذلك عن طريق ضبط التكاليف الإدارية والعمومية، وتقليل حجم الديون المتعثرة من خلال الإدارة الجيدة للعملية الائتمانية، ويمكن أيضاً ضبط التكاليف من خلال التقليل من حجم الفوائد المدفوعة، وذلك عن طريق التركيز على جذب ودائع التوفير والودائع تحت الطلب، بدلاً من التركيز على الودائع لأجل خاصة إذا كان المصرف يركز في عملية توظيف موارده على الاستثمار قصير الأجل[1].

ويبين الجدول التالي تطور بنود المصاريف لدي المصارف التجارية (عينة الدراسة) خلال الفترة 1997م-2004م.

جدول رقم (28)

مصاريف المصارف التجارية (عينة الدراسة)
للفترة 1997 – 2004

المبالغ لأقرب مليون دولار

المصروفات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفوائد المدينة	98	98	105	131	92	43	28	21
رواتب وأجور وملحقاتها	24	27	30	35	35	35	35	38
مصاريف إدارية وعمومية	14	19	22	24	26	21	20	24
إجمالي المصارف الإدارية والعمومية	*38*	*46*	*52*	*59*	*61*	*56*	*55*	*62*
مخصصات أخرى	1	1	0	1	0	1	3	6
مصروف ديون مشكوك فيها	6	6	7	11	7	18	12	7
استهلاكات (الأصول الثابتة)	7	8	9	8	8	7	7	7

(1) <u>المرجع السابق</u>، ص138

0	2	1	6	2	0	2	4	مصروفات أخرى
82	*79*	*84*	*82*	*82*	*68*	*62*	*57*	مجموع المصاريف الأخرى
103	107	127	174	213	173	161	154	إجمالي المصاريف

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة .

ويتضح من الجدول ما يلي :

- أن إجمالي النفقات قد زادت خلال الفترة من 154 مليون دولار عام 1997م لتصل إلى 213 مليون دولار عام 2000م، ثم تراجعت إلى 103 مليون دولار عام 2004م ونتجت الزيادة ثم التراجع في إجمالي المصاريف لأن مصاريف الفوائد قد زادت خلال الفترة من 98 مليون دولار عام 1997م ليصل إلى 131 مليون دولار 2000م، ثم تراجعت إلى 21 مليون دولار عام 2004م.
- أما مصاريف الإدارية والعمومية قد زادت خلال الفترة من 38 مليون دولار عام 1997م لتصل إلى 62 مليون دولار عام 2004م، ويلاحظ أن أغلب هذه الزيادة كان في بند الرواتب وملحقاتها الذي ارتفع من 24 مليون دولار عام 1997م ليصل إلى 38 مليون دولار عام 2004م.

ويوضح الجدول التالي تطور الأهمية النسبية لبنود المصاريف لدي المصارف التجارية (عينة الدراسة) خلال الفترة 1997م-2004م

جدول رقم (29)

الأهمية النسبية لمصاريف المصارف التجارية (عينة الدراسة)
للفترة 1997 – 2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الإيرادات
20%	26%	34%	53%	61%	61%	61%	63%	الفوائد المدينة
37%	32%	27%	20%	17%	17%	17%	16%	رواتب وأجور وملحقاتها
23%	19%	17%	15%	11%	13%	12%	9%	مصاريف إدارية وعمومية
61%	51%	44%	35%	28%	30%	28%	25%	*إجمالي المصارف الإدارية والعمومية*
6%	3%	1%	0%	1%	0%	0%	0%	مخصصات أخرى

مصروف ديون مشكوك فيها	4%	3%	4%	5%	4%	14%	11%	6%
استهلاكات (الأصول الثابتة)	4%	5%	5%	4%	4%	6%	7%	7%
مصروفات أخرى	3%	1%	0%	1%	4%	1%	2%	0%
مجموع المصاريف الأخرى	37%	39%	39%	39%	47%	66%	74%	80%
اجمالي المصاريف	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول ما يلي:

- يلاحظ أن الأهمية النسبية للفوائد المدفوعة قد انخفضت خلال الفترة 1997م-2004م ففي حين كانت تشكل عام 1997م ما نسبته 63% من إجمالي المصاريف أصبحت تشكل فقط 20% من إجمالي المصاريف 2004م.
- أن الأهمية النسبية للمخصصات الأخرى قد ارتفعت من 0% من إجمالي المصاريف عام 1997م لتصل إلى 6% من إجمالي المصاريف عام 2004م.
- أن الأهمية النسبية لمصروف الديون المشكوك فيها قد زادت من 4% من إجمالي المصاريف عام 1997م إلى 14% عام 2002م ثم تراجعت لتصل إلى 6% عام 2004م بينما الأهمية النسبية لاستهلاكات الأصول الثابتة قد زادت من 4% من إجمالي المصاريف عام 1997م لتصل إلى 7% عام 2004م، فيما قد واصلت الأهمية النسبية للمصروفات الأخرى تراجعها من 3% من إجمالي المصاريف عام 1997م لتصل 0% عام 2004م.

ولكن حتى يصبح الوصف السابق لتكاليف المصارف التجارية (عينة الدراسة) مجديا لابد من أن تقارن هذه التكاليف أو أن تنسب إلى الإيرادات وذلك للحكم على الكفاءة التشغيلية لهذه المصارف والتي تعكس بدرجة أساسية مدي قدرتها على زيادة أرباحها ضمن أقل تكلفة ممكنة.

رابعاً/ طرق قياس الربحية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين:

تهدف المصارف التجارية إلى تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يعتمد على قـدرة المصارف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس الربحية بعدة طرق منها[1]:

1- **العائد على الموجودات (ROA):**

وهو مقياس شمولي عام للانجاز، حيث يعتبر مؤشر على كفاءة الإدارة في توليـد الأرباح من الأصول المتاحة، ويستفاد من هذا المعيار في قياس الربحيـة كونـه يوضـح العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في توليده.

ويمكن استخراجه وفق المعادلة التالية:

(ROA)= (صافي الربح قبل أو بعد الضرائب/ إجمالي الأصول) × 100%

ويمكن للبنوك زيادة هذا المعدل من خلال[2]:

- تخفيض التكاليف الكلية التي يتحملها المصرف شريطة أن لا يكون ذلـك علـى حسـاب الإيرادات أو الجودة.
- تخفيض مقدار الاستثمار في رأس المال العامل والثابت إلى أدني مستوي ممكن.

والجدول التالي يبين معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية عينـة الدراسـة خـلال الفترة 1997م-2004م.

جدول رقم (30)

العائد على الموجودات (ROA)

المبالغ لأقرب مليون دولار

البند / السنة	(1) صافي الربح قبل الضريبة	(2) متوسط الموجودات	(3)=(1)/(2) صافي الربح قبل الضريبة/ متوسط الموجودات (ROA)
1997	18	2289	**0.79%**
1998	19	2409	**0.80%**
1999	23	2710	**0.85%**

(1) زياد رمضان، **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، مطبعة الصفدي، عمان، 1989م، ص109

(2) محمد الناشد، التخطيط المالي والنقدي، دون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1990م، ص231

2000	32	3103	**1.03%**
2001	22	3259	**0.66%**
2002	6	3189	**0.17%**
2003	19	3296	**0.57%**
2004	40	3618	**1.12%**

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول السابق:

أن معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة قد نما من 0.79 % عام 1997 لتصل 1.03 % عام 2000، إلا أنه تراجع ليصل إلى 0.17 % عام 2002، إلا أنه عاود النمو ليصل إلى أعلى معدل على الموجودات خلال فترة الدراسة وهو 1.12 % عام 2004.

يلاحظ أن سبب نمو ROA خلال 1997 – 2000 يرجع الى صافي الربح الـذي نمـا خلال الفترة بمعدل 76.6 % وأن التراجع خلال الفترة 2000- 2001 سببه صافي الربح الذي نما خلال الفترة بمعدل 82.7 %، كذلك النمو خلال الفترة حتى 2004 نـاتج عـن زيادة صافي الربح بمعدل 630 %

2- العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويعتبر هذا المؤشر أداة مناسبة للحكم على قدرة المصارف التجارية على تعظـم ثـراء مالكيها، حيث يقيس هذا المعد مقدار ربحية الملاك نتيجة استثمار أمـوالهم فـي أسـهم المصرف فهذا المعدل يقيس العلاقة بين صافي الربح بعد الضرائب وبين صافي حقـوق الملاك والمتمثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ويحسـب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

(ROE) = (صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية) × 100%

والجدول التالي يبين معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية (عينة الدراسـة) خلال الفترة 1997م-2004م.

جدول رقم (31)

العائد على حقوق الملكية (ROE)

المبالغ لأقرب مليون دولار

البند / السنة	(1) صافي الربح قبل الضريبة	(2) متوسط حقوق الملكية	(3)=(1)/(2) صافي الربح قبل الضريبة/ متوسط حقوق الملكية (ROE)
1997	18	85	21.3%
1998	19	88	22.1%
1999	23	97	23.7%
2000	32	108	29.7%
2001	22	117	18.5%
2002	6	113	4.9%
2003	19	117	16.1%
2004	40	166	24.4%

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول ما يلي:

إن زيادة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة 1997 – 2000 يرجع إلى صافي الربح الذي نما خلالها بمعدل 76.6 % في الوقت الذي نمت فيه حقوق الملكية بمعدل 27 %، أما التراجع خلال الفترة 2000-2002 فيرجع الى النمو السالب لصافي الربح الذي بلغ 82.7 % في الوقت الذي نمت فيه حقوق الملكية بمعدل أقل يصل إلى 4.95 % وكذلك فإن النمو خلال الفترة 2002-2004 يرجع إلى النمو الموجب لصافي الربح الذي وصل إلى 630 % في الوقت الذي نمت فيه حقوق الملكية بمعدل 24.4 % يرجع الانخفاض في صافي الربح إلى الحالة السياسية والاقتصادية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية بعد حدوث انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000.

وفيما يلي جدول يبين معدل كل من العائد على الموجودات ومعدل على حقوق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 1997م-2004م.

جدول رقم (32)

تطور (ROA) و (ROE) للمصارف التجارية عينة الدراسة

خلال الفترة 1997 - 2004

المصرف / السنة		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
فلسطين المحدود	ROA	2.1%	2.5%	1.9%	1.7%	1.6%	0.7%	1.6%	2.8%
	ROE	24.1%	28.7%	21.8%	19.9%	18.2%	7.4%	19.5%	38.1%
التجاري الفلسطيني	ROA	1.8%	0.4%	-1.6%	-5.3%	-0.8%	-1.1%	-0.4%	1.4%
	ROE	9.9%	2.1%	-11%	-45.8%	-8.8%	-12.6%	-5.2%	21.2%
الاستثمار الفلسطيني	ROA	0.5%	1.0%	0.9%	1.5%	0.3%	-0.2%	0.3%	1.2%
	ROE	1.6%	4.0%	4.9%	8.5%	2.0%	-1.5%	1.9%	6.1%
القدس	ROA	1.1%	1.8%	0.4%	1.6%	0.0%	-4.6%	-1.2%	0.1%
	ROE	1.6%	4.0%	4.9%	8.5%	2.0%	-1.5%	1.9%	6.1%
العربي	ROA	0.6%	0.7%	0.7%	1.2%	0.9%	0.6%	0.7%	1.1%
	ROE	40.6%	49.8%	54.7%	106.0%	59.3%	33.0%	37.4%	38.3%
القاهرة عمان	ROA	0.7%	0.7%	1.3%	1.1%	-0.2%	-0.8%	0.2%	0.5%
	ROE	67.5%	66.0%	92.3%	58.4%	-19.2%	-282%	32.1%	19.4%
بنك الأردن	ROA	0.7%	0.4%	0.9%	1.1%	0.8%	0.7%	0.1%	0.7%
	ROE	32.7%	18.6%	39.8%	43.3%	26.1%	21.2%	3.7%	13.2%

المصدر : تم تجميع البيانات بعد توحيد التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

ويتضح من الجدول ما يلي:

- حققت ربحية بنك فلسطين المحدود نمواً خلال الفترة 1997م-1998م فقد نما معدل العائد على الموجودات من 2.1% عام 1997م ليصل إلى 2.5% عام 1998م، ولقـد نمـا معـدل العائد على حقوق الملكية من 24% عام 1997م ليصـل إلـى 28.7% عـام 1998، إلا أن ربحيته قد تراجعت خلال الفترة 1998م-2002م فقد انخفض معدل العائد على الموجـودات ليبلغ 0.67%، عام 2002م، وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليبلـغ 7.36% عـام 2002م، إلا أنها عادت إلى النمو خلال الفترة 2002م-2004م فقد نما معدل العائـد علـى

الموجودات ليبلغ 2.8% عام 2004م ونما معدل العائد على حقوق الملكية ليبلغ 38% عـام 2004م.

- حققت ربحية البنك العربي نمواً خلال الفترة 1997م-2000م، فقد نما معدل العائد علـى الموجودات من 0.6% عام 1997م ليصل إلى 1.17% عام 2000م، و نما معدل العائد على حقوق الملكية من 40.58% عام 1997م ليصل إلى 106% عام 2000، إلا أن ربحيته قـد تراجعت خلال الفترة 2000م-2002م فقد انخفض معدل العائـد علـى الموجـودات ليبلـغ 0.64% عام 2002م، وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليبلغ 33% عام 2002م، إلا أنها عادت إلى النمو خلال الفترة 2002م-2004م فقد نما معدل العائد على الموجودات ليبلغ 1.1% عام 2004م ونما معدل العائد على حقوق الملكية ليبلغ 38.3% عام 2004م.

- وحقق بنك فلسطين المحدود أعلى معدل عائد على الموجودات بين المصارف التجاريـة عينة الدراسة فقد بلغ (ROA) لديه عام 2004 ما نسبة 2.80%، فيما حقق البنك التجـاري الفلسطيني أدني معدل عائد على الموجودات بين المصارف عينة الدراسة والذي بلغ بالسالب (-5.33%) عام 2000م.

- ولقد حقق البنك العربي أعلى معدل عائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، حيـث نما بمعدل 106% عام 2000، أما أدنى معدل عائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسـة فقد كان من نصيب بنك القاهرة عمان عام 2002 حيث بلغ -282%.

المبحث الثاني

المتغيرات المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة "سياسية، اقتصادية ،تشريعية،...،... الخ " أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها "حقوق الملكية ، الموجودات ، السيولة ،...،...،...الخ"، ومن خلال تحليلنا السابق في المبحث الثالث من الفصل الثاني لمصادر واستخدامات أموال المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1997-2004، نستطيع أن نستخلص أهم العوامل التي كان لها تأثير واضح على ربحية تلك المصارف، وهذه العوامل هي:

أولاً: العوامل الخارجية:

(1) الظروف الاقتصادية والسياسية:

تأثرت ربحية المصارف التجارية بمدي استقرار الظروف السياسية و الاقتصادية للدول، وهنالك العديد من هذه الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، وتأثرت بها المصارف التجارية خلال الفترة، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة أوضاعاً سياسية واقتصادية غير مستقرة، بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى المبارك في نهاية عام 2000، والتي قوبلت بالاعتداءات الإسرائيلية على البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من ضعف شديد بسبب تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية بحقه، فلقد اتخذت حكومة الاحتلال إجراءات تهدف من خلالها إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، فقامت بإغلاق المعابر الفلسطينية وفرضت قيود على حركة البضائع والأفراد من والى المناطق الفلسطينية، مما أدى إلى ضعف التجارة الخارجية، وقامت كذلك باستخدام أسلوب الإجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمناطق الفلسطينية، بهدف تدمير المنازل والمنشآت الاقتصادية من وحدات صناعية وأراضي زراعية، ومنعت العمالة الفلسطينية من دخول الأراضي المحتلة عام 1948م، و تهربت من دفع مستحقات الضرائب للسلطة الوطنية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى الاعتداءات التي استهدفت المصارف نفسها حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف المختلفة وتم إعاقة عمل المقاصة

الفلسطينية ووقف نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الحصار ، وانعدام الأمن على الطـرق الناتج عن أعمال القرصنة التي ينفذها المستوطنون، بالإضافة إلى صعوبة وصـول مـوظفي البنوك إلى أماكن عملهم ، و اقتحام جيش الاحتلال لبعض البنوك وسرقة أموال منها، و مـا إلى ذلك من ممارسات احتلالية أدت بدورها إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني وزيادة معـدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.

وبالتالي انعكست هذه الأوضاع على كل من إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضـح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف على الاستخدامات المختلفة وبالتالي التأثير على ربحيتها، فنلاحظ أن إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في فلسطين قد انخفضت خلال الفترة من 4.34 مليار دولار عام 2000م لتصل إلى 3.99 مليار دولار فـي نهاية الفترة 2001م-2002م وهي الفترة التي تلت العام 2000م الذي حدثت فيه الإنتفاضـة، وكذلك ودائع العملاء التي انخفضت من 3.3 مليار دولار عام 2000م لتصل إلى 3.2 مليـار دولار عام 2002م، و تراجعت حقوق الملكية من 207 مليون دولار لتبلغ 156 مليون دولار عام 2002، وتراجعت التسهيلات الائتمانية من 1.28 مليار دولار عام 2000م لتصـل إلـى 903 مليون دولار عام 2002م، وعلى العكس فقد زادت قيمة مخصصات الديون المشـكوك في تحصيلها من 34 مليون دولار عام 2000 لتصل إلى 56.4 مليون دولار، هذه الزيادة في المخصصات رغم أن تعميم 93 – د2001/7/4 الصادر عن سلطة النقد الفلسـطينية بتـاريخ 2001/7/22 قد جاء ضمن ضوابطه ضرورة قبول الكثير من الضمانات التـي لـم تكـن مأخوذة في الحسبان سابقاً وبالتالي كان من المتوقع أن تنخفض عما كانت عليه أو على الأقل أن يكون معدل نموها بسيط.

(2) **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية :**

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة علـى أداء المصـارف التجارية بشكل عام ، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضـبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليـه التزامات إضافية على بعض المصارف ، تتمثل في قيود علـى حركـة وحجـم التسـهيلات والأحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها ونورد فيما يلي :-

الضوابط التي كان لها أثر مباشر على تلك المتغيرات :-

وسلطة النقد الفلسطينية أثر على ربحية المصارف التجارية، ونورد هنا الدور الذي تلعبه تلك القوانين في التأثير على ربحية المصارف التجارية.

أ - سلطة النقد الفلسطينية:

أخذت سلطة النقد الفلسطينية - بوصفها الجهة الرقابية المخولة بالرقابة على الجهاز المصرفي والمحافظة على سلامته - بوضع مجموعة من القوانين والقرارات لضمان تحقيق أهدافها ومنها على سبيل المثال:

قانون المصارف رقم (2) للعام 2002:-

ينظم قانون المصارف نشاط البنوك والعمليات المصرفية وقواعد الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، وتؤثر بعض مواد هذا القانون على ربحية المصارف التجارية ومنها:

- استيفاء رسوم ترخيص للمصارف ورسوم مقابل التفرع وهي تعتبر تكاليف وأعباء تتحملها المصارف التجارية (مادة 14).
- وضع وتحديد سقوف لمنح الائتمان وتكلفته والتعاريف والشروط المترتبة عليها، وتضع سلطة النقد هذه المادة للحد من مخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها المصرف، إلا أن هذا الأمر يحد من قدرة على التوسع في منح الائتمان مما ينعكس على الأداء المصرفي. (مادة 35).
- الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة حالات السحب الطارئة والظروف غير العادية (مادة 36)
- تحدد سلطة النقد متطلبات الاحتياطي الإلزامي للمصارف والعوائد التي ترى سلطة النقد دفعها للمصارف على هذه الاحتياطات. (المادة 37)

القرارات والتعميمات:

- احتساب مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها بنسب مالية عالية بسبب الظروف غير العادية التي تأثرت بها المصارف حسب التعميم رقم(93-د2001/7/4 بتاريخ 2001/7/22)

- حددت سلطة النقد آليات احتساب الاحتياطي الإلزامي. (قرار رقم:1 بتاريخ 2001/6/12)

- (تعميم 66- بتاريخ 2003/5/10) بشأن نسب التسهيلات على ودائع العملاء، وكذلك الحد الأقصى لنسبة التوظيفات في الخارج على إجمالي الودائع.

وجميع هذه القوانين والقرارات والتعاميم الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، إنما تهدف إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر، إلا أنها تؤثر على حجم الأموال المتاحة للاستثمار لدى المصارف التجارية وذلك من خلال تحديد نسب السيولة، ونسب الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان، ونسب التوظيفات بالخارج.

ب- القوانين الأخرى:

وكذلك كان للقوانين السارية في فلسطين أثر كبير على ربحية المصارف التجارية فقانون الشركات والقانون التجاري وقانون الضرائب، كان لها أثر على ربحية المصارف من خلال تأثيرها على حجم حقوق الملكية، وحجم الاحتياطي القانوني، ومعدلات الضرائب والرسوم، ونوعية هذه المنشآت، فقد نص قانون الشركات على ضرورة أن تحمل المصارف صفة الشركات المساهمة، وحدد حدود دنيا لرأس المال، و طلب من المصارف الاحتفاظ بنسبة مئوية من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني، بينما حدد قانون الضرائب نسب ومعدلات الضرائب المفروضة على أرباح هذه المصارف.

(3) السياسة النقدية:

حيث تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على ربحيتها، وهنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة، سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف أحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي أحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض، وتشجيع الاستثمار، وأحياناً وبهدف ضبط نمو

السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي، كانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية، مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.

ولأن سلطة النقد الفلسطينية تفتقد إلى وجود عملة وطنية فلسطينية، وتتعامل بثلاث عملات رئيسية هي الدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيقل الإسرائيلي نلاحظ أن سيطرتها على أدوات السياسة النقدية تكاد تكون معدومة، فعرض النقد في السوق المصرفي الفلسطيني يخضع للبنوك المركزية المصدرة للعملات الثلاث، وبالتالي فإن السياسة النقدية لسلطة النقد الفلسطينية ليس لها أثر على ربحية المصارف التجارية باستثناء نسبة الاحتياطي الإلزامي، وتحديد نسب الائتمان المصرفي.

(4) الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:-

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي على ربحية المصارف التجارية، حيث تحيط بالمصارف التجارية العاملة في فلسطين ثقافة إسلامية تُحرم العمل الربوي، والذي يرتبط بالفوائد المدينة والدائنة، والتي حرمتها الشريعة الإسلامية، فيحجم البعض عن التعامل مع هذه المصارف خشية الوقوع في ما حرم ا سبحانه وتعالى، وهذا يؤثر على الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض خلال توجه هؤلاء العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية ، مما يؤثر على ربحية هذه المصارف .

ونلاحظ أن قوة ومتانة الجهاز المصرفي وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف.

كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

(5) المنافسة:

حيث تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية على ربحيتها، وذلـك بسـبب محدوديـة الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عاليـة للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائـد ، وبالتـالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

(6) أسعار الفائدة:

حيث تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسـعار الفائـدة علـى القـروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعني أن الربحية تزداد كلمـا ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير علـى اسـتثمارات المصارف، ويلاحظ أن معظم إيرادات المصارف التجارية العاملة في فلسطين ناتجة عـن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينـة والتي لها دوراً كبيرا في التأثير علـى ربحيـة المصارف، وقد شهدت الفترات الماضية انخفاضا حادا في أسعار الفوائد مما أثـر علـى ربحية المصارف .

ويرجع تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة في السوق المصرفي الفلسطيني للأوضاع التنافسية للمصارف، دون التدخل من قبل سلطة النقد الفلسطينية لعدم وجود عملة وطنية، فتلجأ المصارف إلى تحديد أسعار الفوائد المدينة والدائنة بالاعتماد على خبرة إداراتهـا و الأوضاع الاقتصادية وأوضاعها التنافسية.

(1) **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية**:

تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عـن ارتفـاع (أو انخفـاض) أسـعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصـرف، ومـن المعـروف أن هـدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل مـن هـدفي السيولة والربحية.

ثانياً: العوامل الداخليــة:

(2) إدارة المصرف:

حيث تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبـرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلهـا المـالي بشـقيه (إدارة المـوارد – إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنـت هـذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذةً بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيـادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها.

وتفرض سلطة النقد الفلسطينية قيوداً على التعيينات في المستويات الإداريـة العليـا للمصارف العاملة في فلسطين، فتشرط وجود الشهادات العلمية والخبـرات المصـرفية، وحسن السيرة والسلوك، بالإضافة إلى وجوب أخذ موافقة سلطة النقد قبل ترشيح أي منهم لشغل أي منصب إداري في المصرف.

وربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحيـة تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

(3) **حجم المصرف**:

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكـه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معـدل العائد على الموجودات ، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (بمعني أن درجة الرافعة المالية اكبر) الأمر الذي يزيد مـن معـدل العائد على حقوق الملكية

كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها علـى الاسـتثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكيـة (رأس المـال المـدفوع والاحتياطات والأرباح الغير موزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيـرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائـع العمـلاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

(4) هيكل الودائع:

تركز المصارف التجاريـة على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجـل نسـبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، ومن الملاحـظ أن الأهميـة النسبية لودائع التوفير ولأجل للمصارف التجارية عينـة الدراسـة فاقت الأهمية النسـبية للودائع تحت الطلب مما يرتب التزامات أعلى على المصارف، فقد بلغت الأهمية النسـبية لودائع التوفير ولأجل خلال فترة الدراسـة ما نسبته (64% - 76%) من ودائع العملاء.

وتؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عـن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجاريـة عـادةً إلـى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن، لتزيد من ربحيتها، ولقد بلغت تكلفة الودائع لأجل للمصارف التجارية عينة الدراسة[1] خلال عام 2004م مـا نسـبته 67.5% من تكلفة الودائع، فيما بلغت تكلفة ودائع التوفير 10%، وتكلفة الودائع الجارية تحت الطلب 8%، وتكلفة ودائع المصارف 14.5%.

(5) توظيف الموارد:

توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ أنـه بزيـادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، حيث أن الدخل المتولد عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصـرف وبالـذات الـدخل المتولـد مـن القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف

---

(1) بيانات تم استقائها من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة بتجميع وتصرف من الباحث.

التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعتبر قرار إدارة المصرف في توظيـف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامـل أهمهـا حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جديدة مدرة للدخل.

أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فنجد أنها يجـب أن تكـون محـدودة، وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي فقط وذلك لأن هذه الأصول تعد من الموجـودات الغير مدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لديها.

ونلاحظ أن المصارف عينة الدراسة كانت تركز بشكل كبيـر علـى التسـهيلات الائتمانية، كون الدخل من هذه التسهيلات يعتبر أكبر دخل يتحقق لتلك المصارف، وفي حالـة عدم توفر طلب على تلك التسهيلات كانت تلك المصارف توجه جزء كبير من مواردها – في فترات معينة- نحو التوظيفات لدى المصارف خارج فلسطين ومحفظة الأوراق المالية وهـي بطبيعة الحال أقل من حيث المخاطرة والعائد.

(6) أرباح (أو خسائر) القروض:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير علـى ربحيـة تلـك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليـات الائتمـان، حيـث تعتبـر القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيـق الأرباح، وتحاول المصارف دائما الرقابة على مستوي توظيفها للودائع في شكل قروض مـن خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عـن دراسـة ملفـات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلـى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

(7) السيـــــولة

أ- مفهوم السيولة:

يقصد بسيولة المصرف قدرة المصرف على مقاوبلة التزاماته بشكل فوري وذلـك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث

تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان فـي شـكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع[1].

وبالتالي فإن السيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحـدث نتيجـة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بان السـيولة تمثـل عنصر الحماية والأمان على مستوي المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

وبالتالي نظرا لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونيـة لا تقل عن حد أدني من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الـذي يـدعو إلـى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسـة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

ونظرا لأهمية السيولة في المصارف تضع البنوك المركزية للرقابة علـى البنـوك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، حيث تحدد السـلطات النقدية حدودا دنيا للسيولة التي لابد من توافرها لدي البنوك والبنك المركزي بصفته المقرض الأخير للبنوك في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماته.

مكونات السيولة في المصارف:

يمكن تصنيف مكونات السيولة في المصارف حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

1- **السيولة الحاضرة**: وتشمل النقد في الخزينة والأرصدة لدي البنوك بما فيهـا البنـك المركزي والشيكات تحت التحصيل.

2- **السيولة شبه النقديـة**: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها بالبيع أو الرهن مثل أذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (أسـهم وسندات).

التوازن بين السيولة والربحيـة:-

وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنـة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخـر، فزيـادة

---

(1) محمد سويلم، إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الجلاء، المنصورة،1983.

الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية[1].

(8) عمر المصرف:

إن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيرا في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إداراتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية ، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.

(9) عدد موظفي المصرف:

أن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

(10) عدد فروع المصرف:

إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.

(1) مجموعة باحثين، تمويل الأعمال والإدارة المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان،2001

الفصل الرابع

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول
الجهاز المصرفي الفلسطيني

أولاً: الجهاز المصرفي الفلسطيني:-

أ- نشأة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ب- هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني:

1- سلطة النقد الفلسطينية.

2- المصارف في فلسطين.

ثانياً: المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني:-

أ- أهم بنود الميزانية المجمعة لإجمالي المصارف.

ب- تطورات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين.

المبحث الأول

أولاً: الجهاز المصرفي الفلسطيني:-

أ- نشأة الجهاز المصرفي الفلسطيني:

لقد عرفت فلسطين المصارف قبل غيرها من الدول المحيطة، ففي عهد الانتداب البريطاني كان يعمل في دولة فلسطين عدد من المصارف البريطانية والفلسطينية، وعلى رأسها المصرف العربي الذي أسسه عبد الحميد شومان في القدس عام 1930[1] والذي انتشرت فروعه في مدن فلسطينية رئيسية هي يافا و حيفا ونابلس وطولكرم و غزة، وبنك باركليز الذي عمل كمصرف للحكومة في فلسطين وكوكيل عن مجلس النقد الفلسطيني، والشركة العقارية العربية التي تأسست عام 1947م بقرار من جامعة الدول العربية و في عام 1952م تم تسمية الشركة باسم المصرف العقاري العربي، والمصرف العثماني البريطاني للشرق الأوسط، وبنك الأمة العربية و البنك الزراعي العربي الذي تأسس عام 1933م والبنك الصناعي العربي الذي تأسس عام 1935م ، وكان يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني جهازاً متطوراً بالمقارنة مع غيره من الدول العربية المحيطة حيث كان لفلسطين عملة وطنية (الجنيه الفلسطيني) وهيئة نقدية عامة (مجلس النقد الفلسطيني) التابع لحكومة عموم فلسطين، ولكن الأزمات المتتالية التي لحقت بدولة فلسطين سببت لها الكثير من الكوارث الاقتصادية علاوة على الكوارث السياسية، حيث حلت نكبة فلسطين عام 1948م وانتقل الجهاز المصرفي الفلسطيني المنظم إلى عالم النسيان[2].

وفي الفترة من عام 1948م حتى 1967م كان الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة سياسية واقتصادية حرجة وغير مستقرة نظراً للاحتلال العسكري الإسرائيلي لأجزاء من فلسطين ، فقد كانت الضفة الغربية تتبع الأنظمة والقوانين الأردنية والدينار الأردني هو العملة الرسمية المتداولة، وخضعت المصارف لرقابة وإشراف مجلس النقد الأردني، في حين خضع قطاع غزة لإدارة حكومة جمهورية مصر العربية، والجنيه المصري هو العملة الرسمية المتداولة، والقوانين والأنظمة المصرية هي المتداولة وبالتالي كانت المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتبع المصرفيين المركزيين الأردني والمصري، وقد عمل في الضفة الغربية في تلك الفترة ثمانية مصارف هي (العربي، العقاري العربي، القاهرة عمان، العثماني

---

(1) البنك العربي: ستون عاماً من الخدمة المصرفية، البنك العربي، عمان، 1990، ص24.
(2) يوسف عاشور، أفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، فلسطين- غزة، 2003، ص134.

(جريندليز)،والأردن، الأهلي الأردني، انترا (المشرق)، البريطاني للشرق الأوسـط) بشـبكة فروع بلغت 28 فرعاً[1].

وقد بلغ عدد المصارف العاملة في قطاع غزة خلال تلك الفترة سـتة بنـوك هـي: (فلسطين، العربي، الإسكندرية، الأمة، شركة التسليف الزراعي، العقاري العربـي) بشـبكة فروع بلغت سبعة فروع، وكان يوجد قبل الاحتلال الإسرائيلي مباشرة عام 1967م في الضفة الغربية وقطاع غزة أثنا عشر مصرفاً، منها بنك وطني واحد هو بنـك فلسـطين المحـدود، والباقي هي بنوك عربية وأجنبية من أهمها المصرف العربي و المصرف العقاري العربـي، وبنك القاهرة عمان[2].

ومنذ احتلال إسرائيل للبقية الباقية من الأراضي الفلسطينية عـام 1967 إلـى قـدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كان الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحـتلال البغيضة والتي كانت تهدف إلى سحب أموال المودعين الفلسطينيين وضخها فـي الاقتصـاد الإسرائيلي.

وبعد عام 1967م احتكرت المصارف الإسرائيلية العمل المصرفي في كل من قطـاع غزة والضفة الغربية حيث صدر القرار العسكري الإسرائيلي رقم (7) لعام 1967م بتـاريخ 1967/6/7م[3] بإغلاق جميع المصارف العربية في قطاع غزة والضـفة الغربيـة، وبـدأت المصارف الإسرائيلية مثل (بنك هبوعليم وبنك لئومي وبنـك ديسـكونت وبنـك مزراحـي) وغيرها من المصارف الإسرائيلية بافتتاح فروع لها في كل من الضفة الغربية وقطاع غـزة، ومارست هذه المصارف دورا احتلالياً فبدأت بسحب أموال المودعين لاستثمارها في إسرائيل ولم تمنح المواطن الفلسطيني أي تسهيلات تذكر، إلى أن عاد بنك فلسطين المحدود ليمـارس أعماله عام 1981م بعدما سمح له بممارسة عملة في قطاع غـزة، وخضـع لرقابـة البنـك المركزي الإسرائيلي، وعاد بنك القاهرة عمان وهو بنك أردني ليمارس أعماله عام 1986 في مدينة نابلس وخضع لرقابة المصرفين المركزيين الأردني والإسرائيلي[4].

ويمكن القول بأن الجهاز المصرفي الفلسطيني المنظم فلسطينيا كان غائباً من السـاحة الفلسطينية قبل عام 1994م واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن قامت منظمـة التحريـر

---

(1) سالم صباح (البنوك العاملة في فلسطين) سلطة النقد الفلسطينية، تقرير غير منشور، 1995، ص11 .
(2) يوسف عاشور، **مرجع سابق**، ص134
(3)عبد الجواد صالح، الأوامر العسكرية الإسرائيلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1986، ص353 .
(4) يوسف عاشور، **مرجع سابق**، ص153

الفلسطينية توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) المتعلق بالحكومة الانتقالية الموقع بتـاريخ 13 أيلول عام 1993 مع الكيان الصهيوني.

وقبل قدوم السلطة الفلسطينية مباشرة كان هناك مصرفان فقط يعملان فـي الضـفة الغربية وقطاع غزة، وهما بنك فلسطين المحدود ويعمل في قطاع غزة وبنك القاهرة عمـان ويعمل في الضفة الغربية.

ب- هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من المصرف المركـزي والمصـارف التجاريـة والمصرف المتخصصة بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات التي تتعامل بالأموال والائتمـان وتختلف الأجهزة المصرفية من حيث قوتها من دولة إلى أخري تبعا للعديد من العوامل منهـا النظام السياسي والاقتصادي للدولة والاستقرار الاقتصادي لها والأسـواق النقديـة والماليـة المقامة فيها بالإضافة إلى قوة مصرفها المركزي وعدد المصارف العاملة فيها وارتباط هـذه المصارف بالعالم والتزامها بالمعايير الدولية للمحاسبة والعمل المصرفي.

والجهاز المصرفي الفلسطيني كأي جهاز مصرفي لأي دولة يتكون مـن المصـرف المركزي (سلطة النقد الفلسطينية) والعديد من المصارف التجارية والمتخصصة فقـد تأسـس الجهاز المصرفي الفلسطيني كجهاز منظم بعد عودة السلطة الوطنية إلى أرض الـوطن عـام 1994م وذلك نتيجة لتوقيع وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) المتعلق بالحكومة الانتقالية الموقـع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993م.

1- سلطة النقد الفلسطينية

- **نشأة سلطة النقد الفلسطينية :**

بناء على حقيقة مفادها أن الجهاز المصرفي والمالي القوي والمتطور يعتبر الركيـزة الأساسية لتحقيق التنمية في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، ومن واقع حاجة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جهاز مصرفي ومالي قوي ومتطور قادر على إدارة عملية التنمية الشاملة، فقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عودتها إلى أرض الوطن عام 1994 بتأسـيس وإنشـاء سلطة النقد الفلسطينية بموجب البرتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسـطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994، حيث منحت هذه الاتفاقية

سلطة النقد الفلسطينية حق ممارسة كافة صلاحيات البنوك المركزية من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية ومنح الترخيص للمصارف وإدارة السياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية[1].

- **أهداف ومهام وصلاحيات سلطة النقد الفلسطينية[2]:**

تهدف سلطة النقد بشكل عام إلى ضمان سلامة العمل المصرفي والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقا للسياسة العامة للسلطة الوطنية ولها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقا لأحكام القانون:

1. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري لذلك.
2. تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.
3. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
4. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
5. وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.
6. تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي الاستقرار النقدي وفقا لأحكام قانون النقد والتسليف.
7. العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي، وحماية حقوق المودعين.

---

(1) سلسلة الوثائق الفلسطينية، 1996 (مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية والفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 28 أيلول 1995م سلسلة الوثائق الفلسطينية، نيسان 1996، الطبعة الثانية، القدس)

(2) قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، الوقائع الفلسطينية، العدد 21، 1998، مادة (5) ص 10

2- المصارف في فلسطين:

يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني قطاعا هاما وأساسيا في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين (21) مصرفا بشبكة فروع (141) فرعاً ومكتباً حتى نهاية عام 2005 منتشرة في محافظات الوطن المختلفة وفقا لما يلي[1]:

ويمكن تقسيم المصارف العاملة في فلسطين منم حيث الجنسية إلى:

أ- **المصارف الوطنية(عشرة مصارف وطنية):** هي (فلسطين المحدود، والتجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، الإسلامي الفلسطيني، المؤسسة العربية المصرفية، فلسطين الدولي، العربي الفلسطيني للاستثمار، الأقصى الإسلامي) وهي تمتلك (71) فرعا ومكتبا وهي تشكل ما نسبته 50.35% من إجمالي الفروع والمكاتب، منها (24) فرعاً وكتباً في غزة و (47) فرعاً ومكتباً في الضفة الغربية.

ب- **المصارف الأردنية(ثمانية مصارف أردنية):** هي (البنك العربي، القاهرة عمان، الأردن، الأردن والخليج واسمه حالياً "التجاري الأردني"، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، الاتحاد للادخار والاستثمار، الإسكان للتجارة والتمويل) وهي تمتلك (61) فرعاً ومكتباً تشكل ما نسبة 43.26% من إجمالي الفروع، منها (12) فرعا ومكتبا في قطاع غزة و (49) فرعاً ومكتباً في الضفة الغربية.

ج- **المصارف المصرية(مصرفان مصريان):** هما(العقاري المصري العربي، الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي) ولهما (8) فروع ومكاتب وتشكل ما نسبة 5.67% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب، منها (4) فروع ومكاتب في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية.

د- **المصارف الأجنبية(مصرف واحد)**: هو (البريطاني للشرق الأوسط H.S.B.C) وله فروع واحد يعمل في الضفة الغربية.

والجدول التالي يبين تطور نمو أعداد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين خلال الفترة 1995 حتى نهاية عام2005:

(1) سلطة النقد الفلسطينية، إحصائية عدد وفروع المصارف العاملة في فلسطين (2005)

جدول رقم (33)

تطور نمو أعداد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين

خلال الفترة 1995 - 2005

السنة	عدد المصارف			عدد الفروع		
	فلسطينية	خارجية	المجموع	فلسطينية	خارجية	المجموع
1995	3	10	13	14	43	57
1996	4	12	16	20	51	71
1997	8	12	20	29	60	89
1998	9	13	22	40	65	105
1999	9	13	22	48	67	115
2000	9	13	22	52	68	120
2001	10	12	22	56	68	124
2002	10	11	21	59	68	127
2003	10	12	22	60	73	133
2004	10	12	22	62	73	135
2005	10	11	21	71	70	141

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي السادس 2000، وإحصائية سلطة النقد لعدد المصارف والفروع حتى عام 2005.

ثانياً/ المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني:-

أ- أهم بنود الميزانية المجمعة لإجمالي المصارف:

إن القارئ للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين والمتتبع للتغيرات التي تطرأ عليها سنوياً، يلاحظ أنه رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك تطوراً ونمواً ملحوظاً على بنود هذه الميزانية وخاصة خلال السنوات الأخيرة، وفيما يلي جدول يوضح أهم بنود الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين:-

جدول رقم (34)

أهم بنود الميزانية المجمعة لإجمالي المصارف خلال الفترة من 31/ 12 /2000 حتى 31/ 12/ 2005

المبالغ لأقرب ألف دولار أمريكي

البيان	31/12/2000	31/12/2001	31/12/2002	31/12/2003	2004/12/31	2005/12/31
ودائع العملاء	3,507,666	3,398,861	3,430,095	3,624,434	3,957,771	4,195,636
ودائع سلطة النقد	118,520	88,379	104,744	112,042	146,492	172,156
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	227,151	228,019	185,648	357,801	200,894	141,255
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	267,914	253,368	67,229	51,794	44,573	108,863
بنود دائنة تحت التنفيذ	23,861	14,768	25,207	25,776	78,788	33,236
حقوق الملكية	243,649	209,008	191,616	223,506	307,399	572,742
مخصص ديون مشكوك فيها	65,620	83,676	103,499	143,534	146,518	136,733

مخصصات أخرى	32,917	75,775	87,608	100,562	114,502	121,384
مطلوبات أخرى	104,486	70,236	70,749	89,551	116,649	119,414
مجموع المطلوبات	**4,591,784**	**4,422,090**	**4,266,395**	**4,729,000**	**5,113,586**	**5,601,419**
نقد في الصندوق	137,198	167,831	162,471	224,034	222,483	247,587
أرصدة لدى سلطة النقد	383,531	346,089	357,219	483,417	541,525	558,560
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	234,827	221,678	174,665	360,364	203,337	133,537
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	2,149,945	2,172,810	2,322,244	2,267,375	2,329,237	2,337,483
التسهيلات الائتمانية	1,346,652	1,220,536	956,022	1,072,005	1,427,574	1,791,845
محفظة الأوراق المالية	109,310	90,481	102,990	116,309	222,407	345,108
موجودات ثابتة	94,707	117,128	119,345	119,447	48,049	56,608
بنود مدينة برسم التحصيل	76,802	36,822	20,254	18,822	40,410	48,029
موجودات أخرى	58,811	48,715	51,185	67,225	78,564	82,663
مجموع الموجودات	**4,591,784**	**4,422,090**	**4,266,395**	**4,729,000**	**5,113,586**	**5,601,420**

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، بتصرف من الباحث.

جدول رقم (35)
الأهمية النسبية لبنود الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين من 2000 حتى 2005

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ودائع العملاء	%76.4	%76.9	%80.4	%76.6	%77.4	%74.9
ودائع سلطة النقد	%2.6	%2.0	%2.5	%2.4	%2.9	%3.1
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	%4.9	%5.2	%4.4	%7.6	%3.9	%2.5
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	%5.8	%5.7	%1.6	%1.1	%.9	%1.9
بنود دائنة تحت التنفيذ	%.5	%.3	%.6	%.5	%1.5	%.6
حقوق الملكية	%5.3	%4.7	%4.5	%4.7	%6.0	%10.2
مخصص ديون مشكوك فيها	%1.4	%1.9	%2.4	%3.0	%2.9	%2.4
مخصصات أخرى	%.7	%1.7	%2.1	%2.1	%2.2	%2.2
مطلوبات أخرى	%2.3	%1.6	%1.7	%1.9	%2.3	%2.1
مجموع الموجودات المطلوبات	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
نقد في الصندوق	%3.0	%3.8	%3.8	%4.7	%4.4	%4.4
أرصدة لدى سلطة النقد	%8.4	%7.8	%8.4	%10.2	%10.6	%10.0
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	%5.1	%5.0	%4.1	%7.6	%4.0	%2.4
أرصدة لدى البنوك خارج فلسطين	%46.8	%49.1	%54.4	%47.9	%45.5	%41.7
التسهيلات الائتمانية	%29.3	%27.6	%22.4	%22.7	%27.9	%32.0
محفظة الأوراق المالية	%2.4	%2.0	%2.4	%2.5	%4.3	%6.2

موجودات ثابتة	2.1%	2.6%	2.8%	2.5%	.9%	1.0%
بنود مدينة برسم التحصيل	1.7%	.8%	.5%	.4%	.8%	.9%
موجودات أخرى	1.3%	1.1%	1.2%	1.4%	1.5%	1.5%

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، بتصرف من الباحث.

ب- تطورات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين:

1. الموجودات / المطلوبات:-

استمر النشاط المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين بالنمو خلال الأعوام الأخيرة من نهاية عام 2003 حتى نهاية عام 2005 ، حيث ارتفعت إجمالي الموجودات / المطلوبات خلال الأعوام (2003، 2004، 2005) على التوالي بقيمة (463 ، 385 ، 488) مليون دولار ، محققة نمواً قدره (10.8%، 8.1%، 9.5%) .

وباستعراض التطورات الرئيسية في جانب الموجودات ، نجد أن غالبية بنود الموجودات قد أظهرت ارتفاعاً عن مستواها في الأعوام (2003، 2004، 2005) على التوالي ، حيث كان الارتفاع متركزاً بشكل أساسي في البنود الرئيسية للموجودات ، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً خلال الأعوام (2003، 2004، 2005) قدره (12.1%، 33.2%، 25.5%) على التوالي، وسجلت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية خلال الأعوام (2003، 2004، 2005) نمواً قدره (12.9%، 91.2%، 55.2%) على التوالي.

وبالنظر إلى التطورات الخاصة بجانب المطلوبات نجد أن البنود الرئيسية فيها قد أظهرت ارتفاعاً عن مستواها خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (2003، 2004، 2005)، حيث كان الارتفاع متركزاً بشكل أساسي في ودائع العملاء الذي يعتبر البند الأهم في بنود الموارد (المطلوبات) حيث حقق نمواً قدره (5.7%، 9.2%، 6%) خلال الأعوام (2003، 2004، 2005) على التوالي، بينما نمت حقوق الملكية خلال الأعوام (2003، 2004، 2005) نمواً قدره (16.6%، 37.5%، 86.3%) على التوالي.

2. الودائع :-

تعتبر المصدر الرئيسي لموارد المصارف العاملة في فلسطين ، ونتيجة لزيادة الوعي المصرفي وزيادة الثقة الجماهيرية بالقطاع المصرفي ورغم كل الظروف الاقتصادية إلا أن ارتفاعاً ملحوظاً قد طرأ على إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي ، حيث نمت خلال

الأعوام (2003، 2004، 2005) بقيمة (194، 333، 238) مليون دولار ، محققة لنمـو قـدره (57%، 9.2%، 6%) على التوالي.

3. التسهيلات الائتمانية:

من الملاحظ أيضاً أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبـل المصـارف العاملـة فـي فلسطين قد نمت نمواً كبيرا خلال الأعوام الأخيرة (2003، 2004، 2005) حيث ارتفعت قيمتها خلال هذه الأعوام بقيمة (116، 356، 364) مليون دولار بمعدل نمو قدره (12.1%، 33.2%، 25.5%) على التوالي .

4. الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى:

نمت أرصدة المصارف العاملة في فلسطين لدى سلطة النقد والبنـوك الاخـرى خـلال الأعوام (2003، 2005) بقيمة (257، 934) مليون دولار محققة نمو قدره (9%، 30.4%) على التوالي ، بينما تراجعن خلال العام 2004 بانخفاض قـدره 37 مليـون دولار بنسـبة انخفـاض 1.2%.

المبحث الثاني
البيانات المالية ومؤشراتها للمصارف"عينة الدراسة"

أولاً: المصارف التجارية الوطنية:-

أ- بنك فلسطين المحدود.

ب- البنك التجاري الفلسطيني.

ج- بنك الاستثمار الفلسطيني.

د- بنك القدس للاستثمار.

ثانياً : المصارف التجارية الأردنية:-

أ- بنك القاهرة عمان.

ب- بنك الأردن.

ج- البنك العربي.

المبحث الثاني
البيانات المالية ومؤشراتها للمصارف "عينة الدراسة"

مقدمة:

يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة التي شملت سبعة مصارف تجارية عاملة في فلسطين وهي أربعة مصارف وطنية هي: "**بنك فلسطين المحدود، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس**" وثلاثة مصارف أردنية هي "**بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، البنك العربي**".

أولاً : المصارف التجارية الوطنية:-

أ- بنك فلسطين المحدود[1]:

- **النشـــأة :**

تأسس بنك فلسطين المحدود سنة 1960م كشركة مساهمة عامة محدودة الأسهم مركزها مدينة غزة، برأسمال قدره خمسمائة ألف جنيه مصري موزعة على خمسون ألف سهم ، وتم إغلاقه بعد العدوان الصهيوني على الأرضي الفلسطينية سنة 1967م، وتم إعادة افتتاحه بقرار محكمة في 1-1-1981 ليعمل بفرع واحد في مدينة غزة ، وتم إعادة تقييم رأس المال ليصبح في نهاية عام 2004 ما قيمته 30 مليون دولار أمريكي، وقام المصرف بافتتاح فروع بلغت 23 فرعاً ومكتباً في كل من قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية نفس العام، وهو يعتبر أكبر المصارف الوطنية العاملة في فلسطين من حيث قيمة الموجودات وحقوق الملكية و حجم الودائع والتسهيلات والانتشار الجغرافي.

(1) بنك فلسطين المحدود، التقرير السنوي الرابع والأربعون،2004.

- **أهم البيانات والمؤشرات المالية لبنك فلسطين المحدود:**

جدول رقم (36)

البيانات والمؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولاً: الميزانية العمومية	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النقد في الصندوق	6.3	5.4	18.4	8.8	10.6	11.9	17.3
ودائع لدى المصارف وسلطة النقد	86.1	100.6	102.2	130.0	141.5	154.3	181.7
الاستثمارات في الأوراق المالية	0.1	0.2	0.7	2.5	1.3	2.7	13.8
التسهيلات الائتمانية بالصافي	60.5	57.4	80.3	80.3	88.5	71.3	103.3
صافي ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	5.5	5.7	11.0	11.6	12.1	12.9	12.0
موجودات أخرى	6.9	10.0	6.9	6.1	4.4	2.9	5.4
صافي الموجودات	165.3	179.2	219.4	239.2	258.4	255.9	333.5
ودائع وأرصدة سلطة النقد والمصارف	24.9	15.1	18.5	13.7	14.9	11.1	30.8
ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)	119.6	139.7	178.1	199.9	214.8	215.4	270.0
مخصصات مختلفة	6.6	8.4	4.8	5.1	5.5	5.8	7.4
إجمالي المطلوبات	151.1	163.2	201.3	218.7	235.2	232.2	308.2
رأس المال المدفوع	2.2	8.7	15.2	15.2	20.3	20.3	20.3
إجمالي الاحتياطات	12.0	7.3	2.8	5.3	2.8	3.3	4.9
مجموع حقوق الملكية	14.2	16.0	18.0	20.6	23.2	23.6	25.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	165.3	179.2	219.4	239.2	258.4	255.9	333.5
الحسابات النظامية	33.8	35.8	39.3	36.0	31.8	35.8	46.5
ثانياً : قائمة الدخل							
صافي الفوائد و العمولات	11.8	12.0	11.1	12.7	11.2	10.4	12.4
إيرادات أخرى	0.0	0.6	2.5	3.0	3.2	2.7	4.8
مجموع الايرادت	11.8	12.6	13.6	15.8	14.3	13.1	17.2
إجمالي المصارف الإدارية والعمومية	3.8	6.2	6.9	8.7	8.9	8.0	8.3
مصروفات أخرى	4.5	2.2	2.9	3.2	1.5	3.4	4.2
مجموع المصاريف	8.4	8.3	9.8	12.0	10.4	11.4	12.4
صافي الربح قبل الضريبة	3.4	4.3	3.7	3.8	4.0	1.7	4.8
الضرائب	1.6	2.1	1.3	1.3	1.4	0.6	2.3
صافي الربح بعد الضريبة	1.8	2.2	2.5	2.5	2.6	1.1	2.5
ثالثاً : بيانات عامة							
عمر المصرف بالسنوات	17	18	19	20	21	22	23
عدد الموظفين لدى المصرف	261	330	391	409	412	386	451
عدد الفروع	12	15	18	19	21	22	22

المصدر: التقارير السنوية لبنك فلسطين المحدود "تجميع بيانات بتصرف من الباحث".

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:-

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 29.4% عما كانـت عليـه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 431 مليـون دولار، بينمـا بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 333 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 89 مليون دولار، وتعكس هذه الزيادة نمو المصرف المستمر رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة، بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 24.7% عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 336.7 مليون دولار، بينما بلغت فـي 2003/12/31 مـا قيمته 270 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 66.7 مليـون دولار، فيمـا نمـت التسـهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 54% عما كانت عليه عام 2003 حيـث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 159.10 مليون دولار، بينما بلغت في 2003/12/31 مـا قيمته 103.3 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 55.8 مليون دولار، بينما حقق المصرف فـي نهاية عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 23.2% عما كانت عليه عام 2003 حيـث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 31.1 مليون دولار، بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 25.2 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 5.80 مليون دولاربينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في 2004/12/31 ما قيمتـه 10.7 مليـون دولار، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث تحقيق الأرباح بعد البنك العربي.

ب- البنك التجاري الفلسطيني [1]:

▪ النشـــأة:

تأسس البنك التجاري الفلسطيني عام 1992 برأسمال قدره 10 مليون دولار أمريكي، وبدأ البنك ممارسة نشاطه المصرفي من خلال فرعه الرئيسي في مدينة رام الله في شهر آب من عام 1994 م، ويمتلك المصرف حتى نهاية عام 2004 ما عدده خمسة فروع وكذلك يقدر رأسمال المصرف 11.26 مليون دولار في نهاية نفس العام.

---

(1) http://www.cbpal.com

▪ **أهم البيانات والمؤشرات المالية للبنك التجاري الفلسطيني:**

جدول رقم (37)

البيانات و المؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولا: الميزانية العمومية	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
النقد في الصندوق	2.62	2.04	3.00	3.81	3.42	2.88	2.95	3.46
ودائع لدى المصارف وسلطة النقد	34.12	39.00	45.51	46.73	38.66	32.45	38.38	35.74
الاستثمارات في الأوراق المالية	0.08	0.03	0.27	0.21	1.19	0.87	0.94	1.07
التسهيلات الائتمانية بالصافي	25.01	25.67	31.46	21.49	25.49	23.78	23.26	26.24
ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	2.56	2.74	2.72	2.72	2.15	1.80	1.48	1.31
موجودات أخرى	2.26	3.64	4.69	6.17	7.31	6.59	6.96	7.20
صافي الموجودات	66.65	73.11	87.66	81.13	78.21	68.38	73.97	75.03
ودائع و سلطة النقد والمصارف	13.14	9.41	4.21	0.87	7.95	0.94	0.45	0.56
ودائع العملاء(+ التأمينات النقدية)	39.71	49.63	66.00	68.52	58.83	56.61	63.63	63.79
مخصصات مختلفة	1.89	2.26	5.28	4.27	4.46	5.20	5.22	5.53
اجمالي المطلوبات	54.74	61.30	75.49	73.66	71.24	62.75	69.29	69.88
رأس المال المدفوع	10.82	11.14	11.16	11.26	11.26	11.26	11.26	11.26
اجمالي الاحتياطات	1.08	0.67	1.02	-3.79	-4.29	-5.62	-6.58	-6.11
مجموع حقوق الملكية	11.91	11.81	12.17	7.47	6.97	5.64	4.68	5.15
المطلوبات وحقوق الملكية	66.65	73.11	87.66	81.13	78.21	68.38	73.97	75.03
الحسابات النظامية	11.30	7.24	7.77	8.33	6.34	4.93	4.62	4.27
ثانياً : قائمة الدخل								
صافي الفوائد و العمولات	4.47	4.71	4.09	4.10	3.11	2.87	2.92	3.19
إيرادات أخرى	0.18	0.19	0.20	0.22	0.59	0.40	1.27	0.67
مجموع الايرادت	4.64	4.90	4.29	4.32	3.71	3.27	4.19	3.87
المصارف الإدارية والعمومية	2.25	2.85	2.98	3.17	3.11	2.78	2.57	2.59
مصروفات أخرى	1.21	1.80	2.61	5.38	1.24	1.21	1.71	0.24
مجموع المصاريف	3.46	4.65	5.60	8.55	4.34	3.99	4.27	2.82
صافي الربح قبل الضريبة	1.18	0.25	-1.30	-4.22	-0.63	-0.72	-0.08	1.04
الضرائب	0.60	0.18	-0.53	0.26	-0.22	0.59	0.60	0.61
صافي الربح بعد الضريبة	0.58	0.07	-0.77	-4.49	-0.41	-1.32	-0.68	0.43
ثالثاً: بيانات عامة								
عمر المصرف بالسنوات	3	4	5	6	7	8	9	10
عدد الموظفين لدى المصرف	98	122	134	129	107	95	98	95
عدد الفروع	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: التقارير السنوية للبنك التجاري الفلسطيني "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 1.43% عما كانـت عليـه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 75.03 مليون دولار، بينما بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 73.97 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 1.06 مليون دولار، فيمـا حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 0.25% عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 63.79 مليون دولار،بينما بلغت في 2003/12/31ما قيمته 63.63 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 0.16 مليون دولار، بينما نمـت التسـهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 12.81% عما كانت عليـه عـام 2003 فبلغت في2004/12/31 ما قيمته 26.24 مليون دولار،بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 23.26 مليون دولار، وذلك بزيادة بلغت 2.98 مليون دولار،بينما حقق المصرف في نهايـة عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 10%عما كانت عليه عام، 2003 حيـث بلغـت في2004/12/31 ما قيمته 5.15 مليون دولار، بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 4.68 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 0.47 مليون دولار، بينما حقق المصرف فـي نهايـة عـام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمته 1.04 مليون دولار بينما بلغت الخسائر 0.08 مليون دولار عام 2003.

ج - بنك الاستثمار الفلسطيني(1):

▪ النشـــأة:

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني في 1995/1/1 كشركة مساهمة عامة برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي، ومارس نشاطه المصرفي من خلال فرعه في مدينة غزة بتـاريخ 1995/3/26، ويمتلك المصرف 6 فروع ومكتب واحد منتشرة في كـل مـن قطـاع غـزة والضفة الغربية، ويعتبر أحد أكبر المصارف التجارية الوطنية من حيث الموجودات والودائع وحقوق الملكيــة.

▪ أهم البيانات والمؤشرات المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني:

(1) التقرير السنوي لبنك الاستثمار الفلسطيني، 2004.

جدول رقم (38)

البيانات و المؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	أولا: الميزانية العمومية
3.72	5.21	5.34	3.82	5.64	2.46	1.98	1.06	النقد في الصندوق
5.89	6.56	7.12	6.71	6.85	7.58	4.74	3.42	النقد لدى سلطة النقد
68.54	57.58	91.94	65.40	60.87	65.61	63.28	45.09	أرصدة وودائع لدى المصارف
13.41	8.77	7.80	9.72	10.04	7.66	4.08	3.39	الاستثمارات في الأوراق المالية
38.03	26.76	32.74	35.05	39.83	34.06	20.08	8.96	التسهيلات الائتمانية بالصافي
0.72	0.87	1.06	1.29	1.43	1.62	1.75	1.37	ممتلكات وعقارات لأغراض البنك
3.44	3.33	1.06	1.34	2.71	4.17	3.97	1.25	موجودات أخرى
133.76	109.07	147.05	123.32	127.37	123.15	99.87	64.54	صافي الموجودات
23.72	19.49	47.26	25.85	30.26	32.22	31.04	16.27	ودائع سلطة النقد والبنوك
81.29	67.62	80.75	74.76	72.92	66.78	46.06	26.59	ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)
0.59	0.50	0.45	0.30	0.28	0.19	0.12	0.08	مخصصات مختلفة
1.57	0.79	0.52	0.40	1.24	2.46	1.75	1.02	مطلوبات أخرى
0.26	0.43	0.23	1.43	0.78	0.69	0.45	0.29	مخصصات الضرائب
107.43	88.83	129.20	102.74	105.48	102.34	79.40	44.24	إجمالي المطلوبات
20.00	20.00	20.00	20.00	20.00	20.00	20.00	20.00	رأس المال المدفوع
6.33	0.24	-2.15	0.59	1.89	0.81	0.47	0.30	إجمالي الاحتياطات
26.33	20.24	17.85	20.59	21.89	20.81	20.47	20.30	مجموع حقوق الملكية
133.76	109.07	147.05	123.32	127.37	123.15	99.87	64.54	المطلوبات وحقوق الملكية
5.58	5.63	5.69	5.66	6.94	7.75	8.13	5.57	الحسابات النظامية
								ثانياً : قائمة الدخل
3.56	3.10	3.17	3.15	3.92	3.64	2.89	2.28	صافي الفوائد و العمولات
0.82	0.60	0.06	0.35	1.39	0.74	0.63	0.12	الإيرادات الأخرى
4.38	3.71	3.23	3.49	5.31	4.38	3.52	2.40	مجموع الايرادت
2.59	2.22	2.21	2.27	2.37	2.27	2.03	1.47	المصارف الإدارية والعمومية
0.37	1.11	1.32	0.80	1.12	1.10	0.68	0.61	مصروفات أخرى
2.96	3.34	3.53	3.07	3.48	3.37	2.72	2.08	مجموع المصاريف
1.42	0.37	-0.30	0.42	1.82	1.01	0.81	0.32	صافي الربح قبل الضريبة
0.29	0.23	0.46	0.37	0.83	0.25	0.17	0.08	الضرائب
1.13	0.14	-0.76	0.05	0.99	0.76	0.64	0.24	صافي الربح بعد الضريبة
								ثالثاً: بيانات عامة
10	9	8	7	6	5	4	3	عمر المصرف بالسنوات
102	101	101	106	110	105	101	90	عدد الموظفين لدى المصرف
7	7	7	7	6	6	6	5	عدد الفروع

المصدر: التقارير السنوية لبنك الاستثمار الفلسطيني "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 22.64% عما كانت عليـه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 133.76 مليون دولار، بينما بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 109.07 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرها 24.69 مليون دولار بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 20.22% عما كانـت عليـه عـام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 مـا قيمتـه 81.29 مليـون دولار،بينمـا بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 67.62 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 13.67 مليون دولار، فيمـا نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 42.12% عما كانت عليه عـام 2003 فبلغـت فـي2004/12/31 مـا قيمتـه 38.03 مليـون دولار،بينمـا بلغـت في2003/12/31 ما قيمته 26.76 مليون دولار بزيادة بلغت 11.27 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 30%عما كانت عليـه عـام، 2003 حيث بلغـت فـي2004/12/31 مـا قيمتـه 26.33 مليـون دولار، بينمـا بلغـت في2003/12/31 ما قيمته 20.24 مليون دولار بزيادة قدرها 6.09 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمتـه 1.42 مليون دولار بينما حقق المصرف أرباح بلغت 0.37 مليون دولار عام 2003.

د- بنك القدس للتنمية والاستثمار[1] :

- **النشـــأة:**

تأسس بنك القدس للتنمية والاستثمار بتاريخ 2-4-1995م كشركة مساهمة فلسطينية عامة محدودة برأس مال قدره عشرين مليون دولار مكتتب بها بالكامل مقسمة إلى عشـرين مليون سهم قيمة كل سهم دولار أمريكي واحد، ومارس المصرف نشاطه بتاريخ 1997/8/27 من خلال فرع غزة، ويمتلك المصرف حتى نهاية عام 2004 ما عدده 6 فروع و 3 مكاتـب موزعة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

- **أهم البيانات والمؤشرات المالية لبنك القدس للتنمية والاستثمار:**

(1)http://www.alquds-bank.com

جدول رقم (39)

البيانات و المؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولا: الميزانية العمومية	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقد في الصندوق والمعادن ثمينة	0.17	0.55	2.83	2.99	3.51	2.24	2.62	3.08
النقد لدى سلطة النقد	0.54	3.68	6.50	4.98	4.44	4.14	4.72	4.55
أرصدة وودائع لدى المصارف	11.99	19.84	28.91	43.08	39.30	45.21	43.89	46.45
الاستثمارات في الأوراق المالية	0.43	0.68	1.72	1.21	1.21	1.12	1.11	1.16
التسهيلات الائتمانية بالصافي	3.47	15.24	18.79	29.80	38.46	23.98	20.98	25.18
ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	0.66	0.76	2.92	2.49	1.81	1.29	0.96	0.64
موجودات أخرى	0.97	3.17	0.61	4.64	2.05	2.44	2.98	3.93
صافي الموجودات	18.23	43.92	62.28	89.19	90.79	80.42	77.25	85.00
ودائع سلطة النقد والمصارف	3.28	11.14	11.54	19.81	18.96	17.01	8.28	15.05
ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)	5.63	18.56	30.54	45.92	49.68	44.21	50.28	50.76
مخصصات مختلفة	0.07	0.76	1.73	1.56	1.28	2.26	1.58	2.15
إجمالي المطلوبات	8.98	30.46	43.81	67.28	69.92	63.48	60.14	67.96
رأس المال المدفوع	9.05	12.97	17.41	20.00	20.00	20.00	20.00	20.00
إجمالي الاحتياطات	0.19	0.50	1.06	1.91	0.87	-3.05	-2.90	-2.96
مجموع حقوق الملكية	9.24	13.46	18.47	21.91	20.87	16.95	17.10	17.04
المطلوبات وحقوق الملكية	18.23	43.92	62.28	89.19	90.79	80.42	77.25	85.00
الحسابات النظامية	7.10	8.99	13.40	13.87	13.39	9.30	11.26	10.91
ثانياً : قائمة الدخل								
صافي الفوائد و العمولات	0.79	1.34	1.95	4.10	3.58	2.77	2.68	2.69
صافي إيرادات أخرى	0.02	0.40	0.21	0.45	0.29	0.14	0.17	0.41
مجموع الايرادت	0.81	1.73	2.16	4.55	3.87	2.92	2.85	3.10
المصارف الإدارية والعمومية	0.45	0.77	1.34	1.99	2.12	2.02	2.09	2.50
مصروفات أخرى	0.16	0.41	0.61	1.34	1.72	4.82	1.71	0.55
مجموع المصاريف	0.61	1.19	1.95	3.33	3.84	6.84	3.80	3.05
صافي الربح قبل الضريبة	0.19	0.55	0.20	1.21	0.03	-3.92	-0.94	0.06
الضرائب	0.08	0.17	0.06	0.18	0.00	0.00	0.00	0.04
صافي الربح بعد الضريبة	0.12	0.38	0.14	1.04	0.03	-3.92	-0.94	0.02
ثالثاً: بيانات عامة								
عمر المصرف بالسنوات	1	2	3	4	5	6	7	8
عدد الموظفين لدى المصرف	14	38	75	81	102	99	103	103
عدد الفروع	4	4	7	8	8	8	8	9

المصدر: التقارير السنوية لبنك القدس للتنمية والاستثمار "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 10% عما كانت عليه عـام 2003 حيث بلغت فـي 2004/12/31 مـا قيمتـه 85 مليـون دولار، بينمـا بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 77.25 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرها 7.75 مليون دولار، بينمـا حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 1% عما كانت عليـه عـام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 50.76 مليون دولار،بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 50.28 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 0.48 مليون دولار، بينما نمـت التسـهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 20% عما كانت عليه عام 2003 فبلغـت في2004/12/31 ما قيمته 25.18 مليون دولار،بينما بلغت فـي2003/12/31 مـا قيمتـه 20.98 مليون دولار بزيادة بلغت 4.2 مليون دولار، بينما حقق المصرف فـي نهايـة عـام 2004 تراجعاً في حقوق ملكيته بما نسبته 0.4%عما كانت عليه عام، 2003 حيـث بلغـت في2004/12/31 ما قيمته 17.04 مليون دولار، بينما بلغت فـي2003/12/31 مـا قيمتـه 17.10 مليون دولار بزيادة قدرها 0.06 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهايـة عـام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمته 0.06 مليون دولار بينما بلغت الخسائر 0.94 مليون دولار عام 2003.

ثانياً : المصارف التجارية الأردنية:-

ج- بنك القاهرة عمان[1]:

- **النشـــأة:**

تأسس بنك القاهرة عمان عام 1960 كشركة مساهمة عامة أردنية محدودة مركزهـا الرئيسي في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، يبلغ رأس ماله 67.5 مليـون دينـار أردني.

وبدأ المصرف نشاطه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كفـرع لشـركة أجنبيـة خلال عام 1986 بعد أن تم افتتاح فرعه الأول في مدينة نابلس بتـاريخ 1 أكتـوبر 1986، ويمتلك المصرف حتى نهاية 2004 ستة عشر فرعاً تنتشر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلغ ميزانية بنك القاهرة عمان في فلسطين 628.14 مليون دينار أردني[2]، وتبلغ حقوق المساهمين له 23.94 مليون دينار، و أرباحه قبل الضرائب بلغت 3.10 مليون دينار أردنـي في نهاية عام 2004.

---

(1) موقع بنك القاهرة عمان الالكتروني

(2) الميزانية المدققة لبنك القاهرة عمان كما هي في 31-12-2004

▪ **أهم البيانات والمؤشرات المالية لبنك القاهرة عمان:**

جدول رقم (40)

البيانات و المؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولا: الميزانية العمومية	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقد في الصندوق	16.56	12.05	23.33	14.69	17.37	17.67	24.46	27.27
ودائع لدى المصارف وسلطة النقد	342.36	353.32	348.37	402.32	392.54	412.87	430.71	485.25
الاستثمارات في الأوراق المالية	20.77	20.86	14.73	12.26	12.09	10.06	9.42	9.43
التسهيلات الائتمانية بالصافي	128.72	150.78	156.83	167.51	140.23	113.17	92.75	96.65
ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	7.05	6.50	6.26	5.26	4.62	3.58	3.07	3.25
موجودات أخرى	11.79	2.96	3.89	4.57	6.47	4.47	3.70	6.28
صافي الموجودات	527.26	546.46	553.40	606.61	573.34	561.81	564.11	628.14
ودائع سلطة النقد والمصارف	17.38	40.40	39.61	31.25	34.24	37.28	28.68	49.08
ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)	488.19	484.16	481.49	543.67	517.83	507.87	509.49	535.69
مخصصات مختلفة	15.85	16.83	21.80	20.61	17.59	17.15	17.99	19.43
إجمالي المطلوبات	521.42	541.39	542.89	595.53	569.66	562.30	556.15	604.20
رأس المال المدفوع	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	10.00	20.00
إجمالي الاحتياطات	0.84	0.08	5.51	6.08	-1.32	-5.49	-2.04	3.94
مجموع حقوق الملكية	5.84	5.08	10.51	11.08	3.68	-0.49	7.96	23.94
المطلوبات وحقوق الملكية	527.26	546.46	553.40	606.61	573.34	561.81	564.11	628.14
الحسابات النظامية	29.60	31.80	22.07	20.35	14.43	24.72	19.73	17.10
ثانياً : قائمة الدخل								
صافي الفوائد و العمولات	19.71	17.13	18.77	21.97	18.54	13.53	15.08	13.38
إيرادات أخرى	2.23	2.40	3.01	2.22	1.70	2.05	2.41	3.38
مجموع الإيرادات	21.94	19.54	21.78	24.19	20.25	15.57	17.48	16.76
المصارف الإدارية والعمومية	11.03	11.77	12.49	13.41	12.55	11.50	11.47	12.93
مصروفات أخرى	6.97	4.16	2.09	4.47	9.11	8.57	4.81	0.73
مجموع المصاريف	18.00	15.93	14.59	17.88	21.66	20.07	16.29	13.66
صافي الربح قبل الضريبة	3.94	3.60	7.19	6.30	-1.42	-4.50	1.20	3.10
الضرائب	3.10	3.53	4.23	3.10	2.18	0.94	3.24	1.18
صافي الربح بعد الضريبة	0.84	0.08	2.96	3.20	-3.60	-5.45	-2.04	1.92
ثالثاً : بيانات عامة								
عمر المصرف بالسنوات	11	12	13	14	15	16	17	18
عدد الموظفين لدى المصرف	591	583	577	547	556	528	498	498
عدد الفروع	16	16	16	16	16	16	16	16

المصدر: التقارير السنوية لبنك القاهرة عمان "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 11.35%عما كانت عليـه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 628.14 مليون دولار، بينما بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 564.11 مليون دولار، وذلك بزيادة قـدرها 64.03 مليـون دولار، بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 5.14% عما كانت عليه عـام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمتـه 535.69 مليـون دولار،بينمـا بلغـت فـي 2003/12/31 ما قيمته 509.49 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 26.2 مليون دولار، بينما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 4.2%عما كانت عليه عام 2003 فبلغت في2004/12/31 ما قيمته 96.65 مليون دولار،بينما بلغت فـي2003/12/31 ما قيمته 92.75 مليون دولار بزيادة بلغت 3.9 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهايـة عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 201%عما كانت عليه عام، 2003 حيث بلغـت في2004/12/31 ما قيمته 23.94 مليون دولار، بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 7.96 مليون دولار بزيادة قدرها 16.01 مليون دولار و هذه الزيادة ناتجة عن زيـادة رأس المـال المدفوع للمصرف التزاماً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي طالبت المصارف الوافدة برفع رؤوس أموالهم الى 20مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمته 3.10 مليون دولار بينمـا حقـق المصـرف أرباح بلغت 1.20 مليون دولار عام 2003.

ب- بنك الأردن (1):

▪ النشـــأة:

تأسس بنك الأردن خلال عام 1960 كشركة مساهمة عامة أردنية محدودة مركزهـا الرئيسي في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية برأس مال مقداره 350 ألف دينار موزع على 70 ألف سـهم، إلا أن رأس مال البنك قد بلغ 66 مليون دينار وحجم مركزه المالـي 968.8 مليون دينار وحجم حقوق مساهميه 76.8 مليون دينار بمعدل نمو 18.9% في نهايـة عام 2004.

---

(1) بنك فلسطين المحدود، التقرير السنوي الرابع والأربعون،2004

وبدأ المصرف نشاطه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كفـرع لشـركة أجنبيـة خلال عام 1994 بعد أن تم افتتـاح فرعـه الأول فـي مدينـة رام ا بتـاريخ 2 نيسـان 1994،ويمتلك المصرف حتى نهاية 2004 سبعة فروع ومكتب واحد منتشرة فـي كـل مـن الضفة الغربية وقطاع غزة

تبلغ ميزانية بنك الأردن في فلسطين 285.73 مليون دينار أردني[1]، وتبلغ حقـوق المساهمين له 18.36 مليون دينار، و أرباحه قبل الضرائب بلغ 1.93 مليون دينار أردنـي في نهاية عام 2004.

- **أهم البيانات والمؤشرات المالية لبنك الأردن:**

جدول رقم (41)
البيانات و المؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولا: الميزانية العمومية	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
النقد في الصندوق	8.38	4.93	12.59	10.51	16.37	16.13	20.90	22.19
ودائع لدى المصارف وسلطة النقد	166.66	148.45	146.72	205.97	177.93	214.97	245.61	275.78
الاستثمارات في الأوراق المالية	4.29	3.89	3.44	8.45	7.15	7.11	4.42	5.50
التسهيلات الائتمانية بالصافي	76.40	88.25	84.74	91.56	90.20	88.73	97.32	86.23
ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	3.11	4.01	5.06	4.89	4.95	4.68	5.38	5.71
موجودات أخرى	6.92	8.63	3.78	5.42	7.23	6.05	6.53	9.05
صافي الموجودات	265.76	258.16	256.33	326.79	303.83	337.67	380.17	404.46
ودائع سلطة النقد والمصارف	8.31	7.02	3.48	26.43	1.37	35.99	30.79	26.03
ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)	247.99	241.20	240.98	286.23	287.77	286.12	330.86	340.83
مخصصات مختلفة	3.41	4.28	5.56	4.98	4.71	5.42	4.68	10.24
إجمالي المطلوبات	259.71	252.50	250.01	317.64	293.85	327.53	366.33	377.10
رأس المال المدفوع	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	10.00	20.00
إجمالي الاحتياطات	1.05	0.67	1.32	4.15	4.98	5.14	3.84	7.36
مجموع حقوق الملكية	6.05	5.67	6.32	9.15	9.98	10.14	13.84	27.36
المطلوبات وحقوق الملكية	265.76	258.16	256.33	326.79	303.83	337.67	380.17	404.46
الحسابات النظامية	30.33	25.60	37.31	30.94	23.04	25.92	32.77	25.38
ثانياً : قائمة الدخل								
صافي الفوائد و العمولات	7.89	8.48	9.83	11.02	9.99	9.33	10.65	11.84
إيرادات أخرى	0.50	0.88	0.64	0.97	0.96	0.49	0.53	0.68
مجموع الإيرادات	8.39	9.36	10.46	11.99	10.94	9.82	11.17	12.52
المصارف الإدارية والعمومية	5.36	5.55	6.19	6.84	6.45	5.84	6.26	6.58
مصروفات أخرى	1.05	2.72	1.89	1.80	2.00	1.85	4.47	3.23

(1) الميزانية المدققة لبنك الأردن كما هي في 31-12-2004

مجموع المصاريف	6.42	8.27	8.08	8.64	8.45	7.69	10.73	9.80
صافي الربح قبل الضريبة	1.98	1.09	2.38	3.35	2.49	2.13	0.44	2.72
الضرائب	1.49	0.99	2.65	2.09	1.24	0.66	0.03	0.97
صافي الربح بعد الضريبة	0.49	0.10	-0.27	1.26	1.26	1.47	0.41	1.75
ثالثاً : بيانات عامة								
عمر المصرف بالسنوات	4	5	6	7	8	9	10	11
عدد الموظفين لدى المصرف	344	293	311	344	329	276	309	313
عدد الفروع	6	6	6	6	6	6	8	8

المصدر: التقارير السنوية لبنك الأردن "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 6.4 %عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 404.46 مليون دولار، بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 380.17 مليون دولار، وذلك بزيادة قدرها 24.29 مليون دولار، بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 3 % عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 340.83 مليون دولار،بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 330.86 مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 9.97 مليون دولار، بينما تراجعت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 11.4%عما كانت عليه عام 2003 فبلغت في2004/12/31 ما قيمته 86.23 مليون دولار،بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 97.32 مليون دولار بزيادة بلغت 11.09 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 97.7%عما كانت عليه عام، 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 27.36 مليون دولار، بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 13.84 مليون دولار بزيادة قدرها 13.52 مليون دولار و هذه الزيادة ناتجة عن زيادة رأس المال المدفوع للمصرف التزاماً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي طالبت المصارف الوافدة برفع رؤوس أموالهم إلى 20 مليون دولار، بينما حقق المصرف في نهاية عام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمته 2.72 مليون دولار بينما حقق المصرف أرباح بلغت 0.44 مليون دولار عام 2003.

ج- البنك العربي [1]:

- **النشأة :**

تأســس البنك العربي في القدس بتاريخ 21 أيار 1930 وبـدأ بممارسـة العمـل المصرفي في 14 تموز 1930، برأس مال قدره 15000 جنيه فلسطيني، فـي عـام 1948 انسحبت قوات الانتداب البريطاني من فلسطين وتم خلق دولة الكيان الصهيوني. وأدى ذلـك إلى فقدان البنك العربي لفروعه في يافا وحيفا، وبعد ذلك انتقلت أعمال البنـك إلـى القـدس القديمة، ثم أتخذ قرار بنقل المقر الرئيسي إلى عمان.

بحلول عام 1994 استأنف البنك العربي نشاطه من مناطق السلطة الفلسطينية. فقـام بافتتاح فرع له في مدينة غزة بتاريخ 25-9-2006م، ويعمل البنك العربي في فلسطين حالياً من خلال إدارته الإقليمية (مركز فروع فلسطين) في رام ا وأربعة عشـر فرعـاً وثمانيـة مكاتب جميعها منتشرة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

تبلغ ميزانية البنك العربي في فلسطين 1.46 مليار دينار أردنـي [2]، وتبلـغ حقـوق المساهمين له 47.49 مليون دينار، و أرباحه قبل الضرائب بلغت 15.25 مليون دينار أردني في نهاية عام 2004.

ويعتبر البنك العربي من أعرق المصارف الأردنية العاملة في فلسطين.

- **أهم البيانات والمؤشرات المالية للبنك العربي:**

جدول رقم (42)

البيانات والمؤشرات المالية خلال الأعوام من 1997 – 2004

لأقرب مليون دولار أمريكي

أولا: الميزانية العمومية	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقد في الصندوق	13.82	13.34	36.37	57.64	83.19	83.47	119.50	102.07
ودائع لدى المصارف وسلطة النقد	980.09	1,062.50	1,299.98	1,259.85	1,205.12	1,359.13	1,376.09	1,315.14
الاستثمارات في الأوراق المالية	14.28	16.04	21.42	29.12	47.10	39.72	44.48	60.87
التسهيلات الائتمانية بالصافي	133.68	173.66	187.53	454.87	401.02	216.71	302.43	521.18
ممتلكات وعقارات لاستخدام البنك	19.58	18.84	19.50	18.80	21.09	20.24	19.70	22.24
موجودات أخرى	19.74	43.38	24.02	25.02	15.98	5.16	15.29	40.66
صافي الموجودات	1,181.19	1,327.75	1,588.83	1,845.30	1,773.51	1,724.42	1,877.48	2,062.15
ودائع سلطة النقد والمصارف	265.97	266.94	353.21	263.27	262.82	91.78	124.98	51.18
ودائع العملاء(+التأمينات النقدية)	871.00	995.58	1,186.21	1,525.11	1,450.30	1,575.17	1,673.65	1,833.47

(1) موقع البنك العربي على شبكة الانترنت.

(2) الميزانية المدققة للبنك العربي كما هي في 31-12-2004

مخصصات مختلفة	26.61	47.62	30.87	37.63	23.15	26.79	38.47	106.21
إجمالي المطلوبات	1,163.58	1,310.14	1,570.28	1,826.00	1,736.27	1,693.74	1,837.10	1,990.86
رأس المال المدفوع	17.61	17.61	17.61	17.61	17.61	17.61	20.00	20.00
إجمالي الاحتياطات	0.00	0.00	0.94	1.69	19.64	13.07	20.38	51.29
مجموع حقوق الملكية	17.61	17.61	18.55	19.30	37.25	30.68	40.38	71.29
المطلوبات وحقوق الملكية	1,181.19	1,327.75	1,588.83	1,845.30	1,773.51	1,724.42	1,877.48	2,062.15
الحسابات النظامية	33.60	28.34	80.08	101.15	88.49	78.06	81.95	152.93
ثانياً : قائمة الدخل								
صافي الفوائد و العمولات	21.01	24.83	29.59	43.26	41.53	35.30	35.86	52.37
إيرادات أخرى	3.75	5.03	4.74	4.99	5.53	6.37	5.85	5.47
مجموع الإيرادات	24.76	29.86	34.33	48.25	47.06	41.67	41.71	57.84
المصارف الإدارية والعمومية	13.65	16.51	19.83	22.94	25.36	23.95	22.10	25.45
مصروفات أخرى	3.97	4.59	4.61	5.26	4.95	6.51	6.33	10.99
مجموع المصاريف	17.62	21.10	24.44	28.20	30.31	30.47	28.42	36.45
صافي الربح قبل الضريبة	7.14	8.76	9.89	20.05	16.75	11.20	13.29	21.40
الضرائب	5.24	7.13	5.12	7.19	6.74	6.62	6.18	8.52
صافي الربح بعد الضريبة	1.90	1.63	4.77	12.86	10.02	4.59	7.11	12.88
ثالثاً : بيانات عامة								
عمر المصرف بالسنوات	3	4	5	6	7	8	9	10
عدد الموظفين لدى المصرف	589	647	667	666	680	678	658	661
عدد الفروع	14	14	18	19	20	20	22	23

المصدر: التقارير السنوية للبنك العربي "تجميع بيانات بتصرف من الباحث"

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي :

نمت موجودات المصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 9.84 %عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في 2004/12/31 ما قيمته 2,062.15 مليون دولار،بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 1,877.48 مليون دولار،وذلك بزيادة قدرها 184.67 مليون دولار،بينما حققت ودائع العملاء في نهاية عام 2004 نمواً بما نسبته 9.55 % عما كانت عليه عام 2003 حيث بلغت في2004/12/31 ما قيمته 1,833.47 مليون دولار،بينما بلغت في 2003/12/31 ما قيمته 1,673.65 مليون دولار وذلك بزيادة 159.82 مليون دولار، بينما نمت التسهيلات الائتمانية للمصرف في نهاية عام 2004 بما نسبته 72.33%عما كانت عليه عام 2003 فبلغت في2004/12/31 ما قيمته 521.18 مليون دولار،بينما بلغت في2003/12/31 ما قيمته 302.43 مليون دولار بزيادة 218.75 مليون دولار، بينما حقق

المصرف في نهاية عام 2004 نمواً في حقوق ملكيته بما نسبته 76.55%عما كانت عليه عام، 2003 حيث بلغـت فـي2004/12/31 مـا قيمتـه 71.29 مليـون دولار، بينمـا بلغـت في2003/12/31 ما قيمته 40.38 مليون دولار بزيادة قدرها 30.91 مليـون دولار و هـذه الزيادة ناتجة عن زيادة رأس المال المدفوع للمصرف التزاماً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي طالبت المصارف الوافدة برفع رؤوس أموالهم إلـى 20 مليـون دولار، بينمـا حقـق المصرف في نهاية عام 2004 أرباح صافية قبل الضرائب بلغت في2004/12/31 ما قيمتـه 21.40 مليون دولار بينما حقق المصرف أرباح بلغت 13.29 مليون دولار عام 2003.

المبحث الثالث
مناقشة تحليل البيانات
واختبار الفرضيات

مقدمة:

يتناول هذا المبحث تحليل البيانات واختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، حيث قـام الباحث بإجراء التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيـرات الدراسة، كما قام بإجراء تحليل الارتباط لكل متغير من المتغيرات، بهـدف التعـرف علـى طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وكذلك تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغيرات لمعرفة قوة هذه العلاقة للوصول إلى اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة، وبيـان نتائج هذا الاختبار للوصول إلى مجموعة من النتائج و التوصيات التي تحقق الهـدف العـام من هذه الدراسة.

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:-

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر قبولاً وهى الوسط الحسابي، الوسيط، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (43)

المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدارسة

لمتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الحد الأدنى min	الحد الأعلي max
العائد قبل الضريبة / الموجودات	ROA	0.52	0.70	1.37	2.63	(5.33)	2.80
العائد قبل الضريبة / حقوق الملكية	ROE	14.20	15.70	48.83	3.44	(282.10)	105.97
نسبة السيولة النقدية	LR	30.35	22.10	22.02	0.73	6.06	87.94
نسبة الأصول الثابتة/ حقوق الملكية	FAEQ	27.88	35.95	109.14	3.92	(734)	128

المخصص الخاص/ إجمالي التسهيلات	PTF	7.94	5.50	7.68	0.97	0.3	27.27
نسبة المديونية (الرافعة)	FL	87.09	88.01	10.47	0.12	49.17	98.9
صافي الفوائد	NI	9617478	7286797	9668935	1.01	691969	42409075
إجمالي الموجودات	TAS	445831375	254913768	545768535	1.22	18269720	2070104800
مجموع حقوق الملكية	EQ	16962061	17070321	11313634	0.67	(488054)	71291760
عمر المصرف بالسنوات	AG	9.50	8	5.90	0.62	1	24
عدد الموظفين	EM	313.63	310	218.18	0.70	14	680
عدد الفروع	NB	11.23	8	6.26	0.56	4	23

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- أن نسبة المديونية (الرافعة المالية) (FL) يعتبر أقل المتغيرات تشتتاً خلال فترة الدراسة، إذ له أدني معامل اختلاف و هو 0.12، كما بلغ الانحراف المعياري له 10.47، في حين بلغ المتوسط الحسابي له 87.09، يليه المتغير (عدد الفروع) حيث بلغ معامل الاختلاف يبلغ 0.56، ثم متغير (عمر المصرف بالسنوات) وله معامل اختلاف 0.62، ويعود هذا التشتت الضعيف في المتغيرات للأسباب التالية على التوالي:

- اعتماد معظم مصارف العينة على الاستدانة من مصدر واحد بدرجة أساسية وهو ودائع العملاء.
- احتفاظ المصارف بنسبة من النقدية امتثالاً لمتطلبات سلطة النقد بهذا الخصوص والتي تنص على احتفاظ المصرف بنسبة لا تقل عن 4%.
- نمو المصارف بشكل متوازن إلى حد ما في التوسع بعدد الفروع.

2- أن نسبة الأصول الثابتة / حقوق الملكية (FAEQ) تعتبر أكثر المتغيرات تشتتاً، خلال فترة الدراسة، حيث كان لها أعلى قيمة معامل اختلاف 3.92، كما بلغ الانحراف المعياري له 109.14، في حين بلغ المتوسط الحسابي 27.88، ويليه العائد قبل الضريبة/ حقوق

الملكية (ROE) حيث بلغ معامل الاختلاف له 3.44، وبلغ الانحراف المعياري له 48.83، في حين بلغ المتوسط الحسابي 14.20 ، ويليه من حيث التشتت العائد قبل الضريبة / الموجودات (ROA) حيث بلغ معامل الاختلاف له 2.63 .

ويعزى هذا التشتت إلى الأسباب التالية:

- التقلبات السياسية والمالية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والتي انعكست آثارها على الوضع الاقتصادي والمالي في فلسطين، مما قد يعكس حالة التشتت التي اعترت تلك البيانات خلال فترة الدراسة.
- اختلاف أحجام المصارف من حيث حقوق ملكيتها وحجم موجوداتها له أثر كبير على تشتت بيانات مصارف العينة وخاصة أن المصارف التجارية الأردنية تملك النصيب الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي في حين تملك رؤوس أموال صغيرة نسبياً تتمثل حتى وقت قريب في خمسة ملايين دولار حسب تعليمات سلطة النقد.
- وجود عوائد كبيرة لبعض المصارف في عينة الدراسة، بينما مصارف أخرى من نفس العينة تحقق خسائر.
- التباين في رؤوس أموال مصارف العينة، إذ أن بعض المصارف لها رؤوس أموال كبيرة والبعض الآخر له رؤوس أموال صغيرة نسبيا.

ثانياً: معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):-

تم استخدام اختبار (بيرسون) "Person Correlation" لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الدراسة و متغيرات الدراسة التابعة (الربحية) الممثلة في-(معدل العائد قبل الضريبة/الموجودات) و(معدل العائد قبل الضريبة/حقوق الملكية)، وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (44)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين الربحية المتمثلة في معدل العائد قبل الضريبة/ الموجودات(ROA)، ومعدل العائد قبل الضريبة / حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة

التسلسل	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
		معدل العائد على الموجودات ROA			معدل العائد على حقوق الملكية ROE		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig		معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig	
1	LR	-0.234	**0.08	معنوي	-0.126	0.354	--
2	FAEQ	0.164	0.227	--	0.890	* 0.000	معنوي
3	PTF	-0.531	*0.000	معنوي	-0.335	* 0.012	معنوي
4	FL	0.177	0.192	--	0.252	**0.061	معنوي
5	NI	0.231	**0.09	معنوي	0.373	* 0.005	معنوي
6	TAS	0.145	0.286	--	0.327	* 0.014	معنوي
7	EQ	0.243	**0.07	معنوي	0.247	**0.067	معنوي
8	AG	0.286	*0.033	معنوي	-0.033	0.809	--
9	EM	0.250	**0.06	معنوي	0.313	*0.019	معنوي
10	NB	0.320	*0.016	معنوي	0.226	**0.095	معنوي

*** معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند α = (0.05)**

**** معامل الارتباط معنوي إحصائياً عند α = (0.10)**

بناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- المتغير التابع: معدل العائد قبل الضريبة إلى الموجودات (ROA):-

- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغير التابع (العائد/الموجودات-ROA) وبين المتغير المستقل (نسبة المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات-PTF)، بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة المخصص الخاص/ إجمالي التسهيلات كلما انخفض معدل العائد/ الموجودات، ولمعرفة حجم هذا الانخفاض لا بد من اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً.

- هناك علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 بين (العائد/ الموجودات-ROA) وبين كلاً من (عمر المصرف بالسنوات-AG) و(عدد الفروع-NB)، وهذا يدل على أن بقاء المصرف وزيادة قدرته على الاستمرار لفترات عمرية أكبر سوف يؤدى إلى زيادة الخبرات لديه وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات المالية التي قد تواجهه ومن ثم القدرة على التوسع والانتشار مما ينعكس ذلك على مستوى وتنمية الربحية لديه بشكل أفضل.
- هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.10 بين (العائد/ الموجودات-ROA) وبين (نسبة السيولة النقدية-LR) وتشير تلك النتيجة إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة النقدية أدى إلى انخفاض نسبة الربحية حيث أن زيادة نسبة السيولة تعنى وجود أموال نقدية سائلة لدى المصرف غير مستغلة ضمن الأصول المدرة للربح وبالتالي تنعدم فرص استثمارها مما ينعكس سلباً على الربحية.
- هناك علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.10 بين (العائد/ الموجودات-ROA) وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (صافي الفوائد-NI) و(حقوق الملكية-EQ) و(عدد الموظفين-EM) وهذه النتيجة تتفق ووجهة النظر المحاسبية التي تقوم على أن زيادة الفوائد المقبوضة عن الفوائد المدفوعة تؤدي إلى زيادة الربحية، وأن زيادة حقوق الملكية تُمكن المصرف من استغلال فرص استثمارية جديدة، وتزيد ثقة المتعاملين مع البنك كما أن زيادة عدد الموظفين يعكس مدى قدرة المصرف على التوسع سواء فيما يتعلق بخدماته وتنوعها أو زيادة المساحة الجغرافية التي يعمل بها.
- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين (العائد/الموجودات-ROA)، وباقي المتغيرات الأخرى في الجدول وهى (نسبة الأصول الثابتة / حقوق الملكية-FAEQ)، (الرافعة المالية-FL)، و(إجمالي الموجودات-TAS).

2- المتغير التابع: العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE):-

- هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتغير التابع(الربحية) ممثلة بمعدل (العائد/ حقوق الملكية - ROE) وبين المتغير المستقل (نسبة المخصص الخاص / إجمالي التسهيلات-PTF)، بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة

المخصص الخاص إلي إجمالي التسهيلات كلما انخفض معدل العائد قبل الضريبة / حقوق الملكية (ROE).

- هناك علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 5% بين معدل (العائد/ حقوق الملكية - ROE) كلاً من (نسبة الأصول الثابتة / حقوق الملكية - FAEQ)، و(إجمالي الموجودات - TAS)، (عدد الموظفين - EM)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد هامش الفائدة لدى المصرف أدى ذلك إلى زيادة الربحية هذا فضلاً على أن زيادة حجم الموجودات يؤدي إلى إتاحة مزيداً من الفرص الاستثمارية التي يمكن استخدامها في توليد الربحية
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.10 بين معدل (العائد/ حقوق الملكية - ROE) وكل من(نسبة المديونية - FL)، و(مجموع حقوق الملكية - EQ)،و(عدد الفروع - NB).

وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة قدرة المصرف على استخدام الأموال المتاحة لديه من حقوق الملكية لأغراض استثمارها في موجودات وأصول مدرة للدخل، سيؤدى إلى زيادة نسبة العوائد، كما أن العلاقة الطردية بين معدل العائد وعدد الفروع يعكس سياسة التفرع التي تنتهجها المصارف في فلسطين القائمة على التوسع في الفروع لجذب أكبر حجم ممكن من الودائع وتقديم أكبر قدر من التسهيلات والخدمات، كما تعكس العلاقة بين معدل (العائد/ حقوق الملكية - ROE) و(نسبة المديونية – FL) مدى اعتماد المصارف بدرجة أساسية على الموارد المتأتية من (ودائع العملاء) لتحقيق تلك العوائد.

- لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين معدل (العائد/ حقوق الملكية - ROE) وكلاً من (صافي الفوائد- NI) و(عمر الصرف بالسنوات - AG).

ثالثاً: اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف (عينة الدراسة) وعددها سبعة مصارف (4 مصارف وطنية و3 مصارف أجنبية) ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من (1997 حتى 2004م) وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي

البسيط والمتعدد، وسيجري تحليل البيانات على مرحلتين بحيث تشمل المرحلة الأولى نتائج الانحدار الخطي البسيط ، أما المرحلة الثانية فتشمل نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

المرحلة الأولى:

يتم في هذه المرحلة إجراء تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط (SLRM)(1) للمتغيرات لاختبار حجم وطبيعة العلاقة بين المتغيرين التابعين معدل العائد إلى الموجودات (ROA) ومعدل العائد إلى حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة كلاً على حده.

وذلك وفقاً لما يلي:

النموذج الأول 1- ROA = a + ß (X)

أو

النموذج الثاني 2- ROE = a + ß (X)

حيث أن:

ROA : المتغير التابع هو معدل العائد قبل الضريبة / الموجودات.

ROE : المتغير التابع هو معدل العائد قبل الضريبة / حقوق الملكية.

a : المعلمة الثابتة هي قيمة المتغير التابع إذا كانت قيمة المتغير.

ß : ميل خط الانحدارهو المعلمة الانحدارية الجزئية، وهي تشير إلى مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة.

✓ **نتيجة اختبار الفرضية الأولى:**

وتنص على: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية والربحية**".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين (نسبة السيولة النقدية) ومعدل (العائد/الموجودات – ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (نسبة السيولة النقدية) ومعدل العائد/حقوق الملكية - ROE).

---

(1) Simple Linear Regression Model

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال (نسبة السيولة النقدية) كمتغير مستقل **و**معـدل (العائـد/الموجـودات - ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

ROA = 0.964 - 0.015 LR

Std. Error	=	**(0.308)**	**(0.008)**
T – Value	=	**(3.132)**	**(-1.771)**
Sig t	=	**(0.003)**	**(0.082)**

0.234	=	R	معامل الارتباط بين نسبة السيولة النقدية والربحية(ROA)
-0.055	=	R^2	معامل التحديد المعدل
3.138	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.082	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

أظهرت النتائج السابقة أن هناك علاقة إحصائية عكسية بين نسبة السـيولة النقديـة ومعدل العائد/الموجودات عند مستوى معنوية 010 ، بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة السـيولة النقدية بمعدل 1% كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد/الموجودات بنسبة 0.015% .

النموذج الثاني: العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE):

تم إدخال (نسبة السيولة النقدية) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/حقـوق الملكيـة - ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

ROE = 22.70 - 0.280 LR

Std. Error	=	**(11.187)**	**(0.299)**
T – Value	=	**(2.029)**	**(-0.936)**
Sig t	=	**(0.047)**	**(0.354)**

$R = 0.126$ معامل الارتباط بين نسبة السيولة النقدية والربحية(ROE)

$R^2 = 0.016$ معامل التحديد المعدل

$F = 0.875$ قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل

$Sig\ F = 0.354$ مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

تشير النتيجة السابقة إلى عدم وجود أثر لنسبة السيولة النقدية على معدل العائد/حقوق الملكية، أي ليس هنالك أثر ذو دلالة مقبولة إحصائياً.

ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطى البسيط للنموذجين الأول والثاني أن هنـاك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل (العائد/الموجودات - ROA) و(نسبة السـيولة النقدية - LR)، وهي تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين السيولة النقدية والربحية، بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين (معدل العائد/حقوق الملكية- ROE) و(نسبة السيولة النقدية - LR).

وبناء على ما سبق يتضح صحة النموذج الأول للفرضية حيث توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل (العائد/الموجودات) ونسبة السيولة النقدية، بينما يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية وبالتالي قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل (العائد/حقوق الملكية) ونسبة السيولة النقدية.

- ✓ **نتيجة اختبار الفرضية الثانية:**

وتنص الفرضية على: "**يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصـول الثابتـة والربحية**".

ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة(الأصول الثابتة/حقـوق الملكيـة) ومعـدل (العائد/الموجودات - ROA).

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة(الأصول الثابتة/حقوق الملكيـة) و معـدل (العائد/حقوق الملكية - ROE).

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسـيط ومن خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين نسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية) ومعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، والآخر يبين العلاقة بين نسبة (الأصول الثابتة/حقـوق الملكية) ومعدل (العائد على حقوق الملكية–ROE).

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال (نسبة الأصول الثابتة) كمتغير مستقل ومعدل (العائد قبل الضريبة/الموجودات - ROA) كمتغير تابع**.**

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\mathbf{ROA = 0.464 + 0.002\ FAEQ}$$

Std. Error	=	**(0.188)**	**(0.0021)**
T – Value	=	**(2.463)**	**(1.222)**
Sig t	=	**(0.017)**	**(0.227)**

0.164	=	R	**معامل الارتباط بين نسبة الأصول الثابتة/حقوق الملكية والربحية(ROA)**
0.027	=	R^2	معامل التحديد المعدل
1.493	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.227	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتيجة السابقة يتضح أن أثر نسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكيـة) علـى الربحية مقاسه بمعدل (العائد قبل الضريبة إلى الموجودات) لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائياً.

النموذج الثاني: العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE)

تم إدخال (نسبة الأصول الثابتة/حقوق الملكية) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/حقـوق الملكية - ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

ROE = 3.096 + 0.398 FAEQ

Std. Error =	**(3.095)**	**(0.028)**
T – Value =	**(1)**	**(14.378)**
Sig t =	**(0.322)**	**(0.000)**

0.890	=	R	**معامل الارتباط بين نسبة الأصول الثابتة/حقوق الملكية والربحية(ROE)**
0.793	=	R^2	معامل التحديد المعدل
206.714	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.000	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتيجة السابقة يتضح الآتي:

- هناك علاقة معنوية إحصائياً بين نسبة (الأصول الثابتة/حقـوق الملكيـة) و معـدل (العائد/حقوق الملكية- ROE)، حيث يشير معامل التحديد المعـدل R2 أن نسـبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية) تفسر ما نسبته 79.3% من التغيرات الحادثـة فـي معدل (العائد/إجمالي الموجودات- ROA) وهى نسبة مرتفعة تشير إلـى أن هـذه المتغير من المتغيرات القوية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات في معدل (العائد/حقوق الملكية).
- هناك علاقة طردية بين نسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية) ومعدل (العائد/ حقـوق الملكية- ROE)، بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة (الأصول الثابتة/ حقـوق الملكيـة) ارتفع معدل (العائد/حقوق الملكية).
- في حال ارتفاع نسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية) بنسبة 1 % سوف يزداد معـدل (العائد/حقوق الملكية) بنسبة 0.398%.

بناء على ما سبق يتضح الآتي:

- عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة حيث أنه لا توجد علاقـة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل (العائد/الموجـودات- ROA) ونسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية).
- قبول الفرضية الفرعية الثانية حيث انه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بـين معدل (العائد/حقوق الملكية- ROE) ونسبة (الأصول الثابتة/حقوق الملكية).

✓ **نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:**

تنص الفرضية على:" **توجد علاقة ذات دلالة إحصـائية بـين نسـبة المخصـص الخاص/ إجمالي التسهيلات والربحية**".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسـيط ومن خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين نسبة (المخصص الخـاص/إجمـالي التسهيلات) ومعدل (العائد/الموجودات -ROA)، والآخر يبين العلاقة بين نسبة (المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات) ومعدل(العائد /حقوق الملكية-ROE).

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال نسبة (المخصص الخـاص/إجمـالي التسـهيلات) كمتغيـر مسـتقل و معـدل (العائد/الموجودات- ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROA = 1.273 - 0.0947\ PTF}$$

Std. Error	=	(0.226)	(0.021)
T – Value	=	(5.623)	(-4.600)
Sig t	=	(0.000)	(0.000)

معامل الارتباط بين نسبة المخصص الخاص/ إجمالي التسهيلات والربحية(ROA) $R = 0.531$

معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.282$

21.161 = F قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل

0.000 = Sig F مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

يلاحظ من خلال النتائج السابقة الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات) ومعدل (العائد/الموجودات- ROA)، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات تفسر ما نسبته 28.2% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/ إجمالي الموجودات-ROA).
- توجد علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات ومعدل العائد إلى الموجودات، مما يعنى انه كلما زادت نسبة المخصص الخاص على إجمالي التسهيلات فان ذلك سيؤدى إلى انخفاض في نسبة العائد على الموجودات.
- أنه كلما انخفضت نسبة المخصص الخاص على إجمالي التسهيلات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة قيمة معدل العائد إلى الموجودات بنسبة 0.0947 % .

النموذج الثاني: العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE)

حيث تم إدخال نسبة (المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/حقوق الملكية- ROE) كمتغير تابع**.**

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

<u>ROE = 31.092 - 2.128 PTF</u>

Std. Error =	**(8.961)**	**(0.815)**
T – Value =	**(3.470)**	**(-2.613)**
Sig t =	**(0.001)**	**(0.012)**

0.335 = R **معامل الارتباط بين نسبة المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات والربحية(ROE)**

0.112 = R^2 معامل التحديد المعدل

قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل F = 6.825

مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F . Sig F = 0.012

يلاحظ من خلال النتائج السابقة ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصـائياً بـين نسـبة (المخصـص الخـاص/إجمـالي التسهيلات-PTF) وبين معدل (العائد/الموجودات-ROE) ، حيـث يشـير معامـل التحديد المعدل R2 أن (نسبة المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات) تفسر ما نسبته 11.20% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/حقوق الملكية- ROE) إلا أن هذه النسبية متدنية.
- توجد علاقة عكسية بين نسبة (المخصص الخاص/إجمالي التسـهيلات) و الربحيـة مقاسه بمعدل (العائد/حقوق الملكية- ROE)، مما يعنـى انـه كلمـا زادت نسـبة (المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات)، فان ذلك سـيؤدى إلـى انخفـاض معـدل (العائد/حقوق الملكية).
- انه كلما انخفضت نسبة (المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات) بنسبة 1 % سـوف يؤدي إلى زيادة قيمة معدل (العائد/حقوق الملكية) بنسبة 2.128 %.

ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطى البسيط للنموذجين الأول والثـاني وجـود علاقة عكسية معنوية إحصائياً بـين الربحيـة والمتغيـر المسـتقل نسـبة (المخصـص الخاص/إجمالي التسهيلات).

وبناء على ما سبق يتضح لنا صحة الفرضية السابقة حيث انه توجد علاقة معنوية إحصائياً بين الربحية ونسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات.

- ✓ **نتيجة اختبار الفرضية الرابعة:**

تنص الفرضية على: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية (الرافعة المالية) والربحية".**

ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية(الرافعة المالية) ومعدل (العائد/إجمالي الموجودات-ROA).
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية(الرافعة المالية) ومعدل (العائد/حقوق الملكية- ROE).

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط ومن خلال نموذجين إحصائيين أحدهم يبين العلاقة بين (نسبة المديونية) ومعدل (العائد/إجمالي الموجودات-ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (نسبة المديونية) ومعدل (العائد/حقوق الملكية- ROE).

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال نسبة المديونية(الرافعة المالية)(FL) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/إجمالي الموجودات-ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROA = -1.494 + 0.0.023\ FL}$$

Std. Error	=	**(1.538)**	**(0.018)**
T – Value	=	**(-0.972)**	**(1.320)**
Sig t	=	**(0.338)**	**(0.192)**

0.177	=	R	معامل الارتباط بين نسبة المديونية ونسبة الربحية(ROA)
0.031	=	R^2	معامل التحديد المعدل
1.742	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.192	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

يتضح من خلال النتائج السابقة أن أثر نسبة المديونية (FL) على معدل(العائد/إجمالي الموجودات-ROA)لم يكن ذو دلالة مقبولة احصائياً.

النموذج الثاني: العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE)

تم إدخال نسبة المديونية كمتغير مستقل ومعدل (العائـد/حقـوق الملكيـة- ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROE = - 88.124 + 1.175 \ FL}$$

Std. Error	=	(53.844)	(0.614)
T – Value	=	(-1.637)	(0.914)
Sig t	=	(0.108)	(0.061)

0.252	=	R	معامل الارتباط بين نسبة المديونية ونسبة الربحية(ROE)
0.064	=	R^2	معامل التحديد المعدل
3.663	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.061	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

تظهر النتائج السابقة الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين نسبة المديونية(FL) ومعدل (العائد / حقوق الملكية- ROE)، و ، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن نسبة نسبة المديونية تفسر ما نسبته 6.40% من التغيرات الحادثة في معدل (العائـد/حقـوق الملكيـة- ROE)، إلا أن هذه النسبية متدنية جداً مما يشير إلى وجود متغيرات هامة وجوهرية أخرى لها تأثير على معدل (العائد/ حقوق الملكيـة- ROE) وبالتـالي لا نسـتطيع الاكتفاء بهذا المتغير في تفسير التغيرات التي تحدث في (ROE) أو التنبؤ بـه فـي المستقبل.
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين نسبة المديونية (الرافعة المالية)(FL) وبين الربحية مقاسه بمعدل (العائد/حقوق الملكية- ROE)، مما يعنى انه كلما زادت نسبة المديونية فان ذلك سيؤدى إلى زيادة في نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية.

- انه كلما ارتفعت نسبة المديونية (الرافعة المالية) بنسبة 1 % سوف يؤدي إلى زيـادة قيمة معدل العائد إلى حقوق الملكية بنسبة 1.175% .

بناء على ما سبق يتضح لنا عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى حيث أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع معدل (العائد/الموجودات- ROA) ونسبة المديونية(FL)، بينما نقبل بصحة الفرضية الفرعية الثانية حيث يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع معدل (العائد/حقوق الملكية- ROE) و بين المتغير المستقل نسبة المديونية (الرافعة المالية) (FL).

✓ **نتيجة اختبار الفرضية الخامسة:**

وتنص على: "**يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد والربحية**".

ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد ومعدل (العائـد/الموجـودات- ROA).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد ومعدل (العائد/ حقوق الملكيـة- ROE).

- تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط ومـن خلال نمـوذجين إحصـائيين احـدهم يبـين العلاقـة بـين (صـافي الفوائـد) ومعـدل (العائد/الموجودات- ROA)، والآخر يبـين العلاقـة بـين (صـافي الفوائـد) ومعـدل (العائد/حقوق الملكية- ROE).

وتتمثل صافي الفوائد في (الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة).

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA)

تم إدخال صافي الفوائد كمتغير مستقل ومعدل (العائد قبل الضريبة/الموجودات- ROA) كمتغير تابع.

وقد كانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

ROA = 0.206 + 0.032 NI

Std. Error	=	(0.255)	(0.000)
T – Value	=	(0.808)	(1.747)
Sig t	=	(0.423)	(0.086)

0.231	=	R	معامل الارتباط بين صافي الفوائد والربحية(ROA)
0.053	=	R^2	معامل التحديد المعدل
3.052	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.086	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

وبناء على النتائج السابقة يتضح الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين صافي الفوائد ومعدل (العائد/الموجـودات- ROA) عند مستوى معنوية 0.10 ، حيث يشير معامل التحديد معدل R2 إلـى أن صافي الفوائد تفسر ما نسبته 5.30 % من التغيـرات التـي تحـدث فـي معـدل (العائد/الموجودات- ROA)، إلا أن هذه النسبة متدنية مما يعنى وجـود متغيـرات أخرى هامة وجوهرية لها تأثير على (ROA) وبالتالي لا نستطيع الاكتفاء بمتغيـر صافي الفوائد في تفسير التغيرات التي تحدث في (ROA) أو التنبؤ بـ (ROA) في المستقبل باستخدام صافي الفوائد فقط وإنما لا بد من أخذ المتغيرات الأخرى بعـين الاعتبار.
- أن هذه العلاقة هي علاقة طردية بمعنى انه كلما ارتفع صافي الفوائـد ازداد معـدل (العائد/الموجودات- ROA) وهي تتفق مع المنطق المصرفي الذي يبين أن زيـادة قيمة الفوائد المقبوضة سوف يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الدخل والذي يـنعكس بـدوره على نسبة العائد إلى الموجودات وكذلك فإن انخفاض قيمة الفوائد المدفوعـة والتـي تمثل تكاليف بالنسبة للمصرف سوف ينعكس بدوره أيضاً على صافي الدخل بالزيادة وبالتالي زيادة نسبة العائد/الموجودات .

- أن حجم هذا التأثير يتمثل في أنه في حالة ارتفاع صافي الفوائد بمعدل مليون دولار فإن معدل (العائد/الموجودات- ROA) سيرتفع بمعدل 0.032%

النموذج الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE)

تم إدخال صافي الفوائد كمتغير مستقل ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$ROE = -3.921 + 1.9\ NI$$

Std. Error =	**(8.655)**	**(0.000)**
T – Value =	**(-0.453)**	**(2.956)**
Sig t =	**(0.652)**	**(0.005)**

0.373	=	R	معامل الارتباط بين صافي الفوائد والربحية(ROE)
0.139	=	R^2	معامل التحديد المعدل
8.736	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.005	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح ما يلي :-

- يوجد علاقة ارتباط معنوية احصائياً بين صافي الفوائد ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE)، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 إلى أن صافي الفوائد تفسر ما نسبته 13.90% من التغيرات التي تحدث في معدل (العائد/حقوق الملكية- ROE) ، وهي نسبة متدنية.
- أن هذه العلاقة هي علاقة طردية أي بمعنى أنه كلما ارتفعت قيمة صافي الفوائد كلما أدى ذلك إلى زيادة نسبة الربحية، وهذا يتفق والمنطق المصرفي الذي يقضي بزيادة الربحية كلما زادت الفجوة بين الفوائد المقبوضة (الإيـرادات) والفوائـد المدفوعـة (التكاليف).

- أن حجم هذا التأثير يتمثل في أنه في حال ارتفع صافي الفوائد بواحد مليون دولار كلما أدى ذلك إلى زيادة معدل (العائد/ حقوق الملكية) بنسبة 1.9%، وهو تأثير ضعيف جداً.

ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطى البسيط للنموذجين الأول والثاني بوجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين المتغير المستقل صافي الفوائد والمتغير التابع الربحية مقاسه بمعدل (العائد/الموجودات- ROA) من ناحية ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE) من ناحية أخرى.

وتتفق هذه النتائج ونتيجة دراسة (Bourke 1989) التي بينت أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد والربحية.

وبناء على ما سبق يتضح لنا صحة الفرضية السابقة حيث انه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين صافي الفوائد والربحية.

- ✓ **نتيجة اختبار الفرضية السادسة:**

تنص الفرضية على: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات والربحية**".

ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات ومعدل (العائد/الموجودات- ROA).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE).

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط ومن خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين(إجمالي الموجودات) ومعدل (العائد قبل الضريبة/الموجودات- ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (إجمالي الموجودات) ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE).

النموذج الأول: العائد على الموجودات (ROA)

تم إدخال إجمالي الموجودات كمتغير مستقل ومعدل (العائد قبل الضـريبة/الموجـودات- ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$ROA = 0.359 + 0.00036\ TA$$

Std. Error =	**(0.237)**	**(0.000)**
T – Value =	**(1.514)**	**(1.078)**
Sig t =	**(0.136)**	**(0.286)**

0.145 =	R	معامل الارتباط بين إجمالي الموجودات والربحية(ROA)
0.021 =	R^2	معامل التحديد المعدل
1.162 =	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.286 =	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

تظهر النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجـودات وبين معدل (العائد/الموجودات)، وقد يرجع ذلك إلى وجود موجودات لدى المصـرف غيـر مستغلة استغلالاً مناسباً في الوقت التي يتم احتسـاب أعبـاء إهلاكهـا واسـتهلاكها وهـذه الموجودات تعتبر معطلة مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات وزيادة في المصـاريف وهـذا بدوره ينعكس على صافي الدخل الذي هو بسط معدل (العائد/ الموجـودات- ROA)،وفـي ظل استغلال بعض المصارف لموجوداتها بصورة جيدة وعدم نجاح مصارف أخرى في ذلك نرى تذبذب في أثرها على الربحية، والذي جعل هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أيمن الرشدان 2002) والتي خلصت إلى عدم وجود علاقة مقبولة إحصائية بين إجمالي الموجودات من جهة وربحية المصارف التجارية مقاسـه بمعدل (العائد/الموجودات) من جهة أخرى، ودراسـة (صـيام وخريـوش 2001) والتـي خلصت أيضاً إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الموجودات مـن جهـة وربحية المصارف مقاسه بمعدل (العائد/الموجودات) من جهة أخرى.

النموذج الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE)

تم إدخال إجمالي الموجودات كمتغير مستقل ومعدل (العائـد/ حقـوق الملكيـة-ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

ROE = 1.168 + 0.03 TA

Std. Error =	**(8.065)**	**(0.000)**
T – Value =	**(0.145)**	**(2.254)**
Sig t =	**(0.885)**	**(0.014)**

0.327	=	R	معامل الارتباط بين إجمالي الموجودات والربحية(ROE)
0.107	=	R^2	معامل التحديد المعدل
6.455	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.014	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

تظهر النتائج السابقة الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين إجمالي الموجودات (TA) ومعدل (العائـد/ حقوق الملكية-ROE) ، حيث يشـير معامـل التحديـد المعـدل R2 أن إجمـالي الموجودات تفسر ما نسبته 10.7% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/ حقـوق الملكية-ROE) إلا أن هذه النسبية متدنية ولا تكفي للتنبؤ بمعـدل (العائـد/ حقـوق الملكية) في المستقبل ولذا لا بد من وجود متغيرات جوهرية أخرى لها أثر كبير على المتغير التابع.
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين إجمالي الموجودات (TA) وبـين الربحيـة مقاسه بمعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE)، مما يعنى انه كلما زادت الموجـودات فان ذلك سيؤدى إلى زيادة في نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية.

- انه كلما ارتفعت الموجودات بقيمة مليون دولار سوف يؤدي ذلك إلى زيـادة معـدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE) بنسبة 0.03% .

وبناء على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى وقبـول الفرضـية البديلة حيـث لا توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين الربحيـة مقاسـه بمعـدل (العائد/الموجودات-ROA) وإجمالي الموجودات، بينما يتضح لنا صحة الفرضية الفرعية الثانية حيث انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE) وإجمالي الموجودات.

✓ **نتيجة اختبار الفرضية السابعة:**

تنص الفرضية على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حقوق الملكية والربحية".**

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسـيط ومن خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين (حقوق الملكية-EQ) ومعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (حقوق الملكية-EQ) ومعدل (العائد/ حقـوق الملكية-ROE).

النموذج الأول: العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال (حقوق الملكية-EQ) كمتغير مستقل ومعدل (العائد قبل الضريبة/الموجـودات-ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$ROA = 0.0222 + 0.03\,EQ$$

Std. Error	**=**	**(0.325)**	**(0.000)**
T – Value	**=**	**(0.068)**	**(1.840)**
Sig t	**=**	**(0.946)**	**(0.071)**

R = 0.243 معامل الارتباط بين حقوق الملكية والربحية(ROA)

معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.059$

قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل F = 3.385

مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F . Sig F = 0.071

من خلال النتائج السابقة تبين الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا% عند مستوى معنوية 0.10 بين حقوق الملكية (EQ) ومعدل العائد/ الموجودات-ROA)، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن إجمالي الموجودات تفسر ما نسبته 5.9% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد قبل الضريبة/ الموجودات-ROA) إلا أن هذه النسبية متدنية جدا ولا تكفي للتنبؤ بمعدل (العائد/ الموجودات) في المستقبل ولذا لا بد من وجود متغيرات جوهرية أخرى لها أثر كبير على المتغير التابع.
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين (حقوق الملكية-EQ) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، مما يعنى انه كلما زادت حقوق الملكية فان ذلك سيؤدى إلى زيادة في معدل (العائد/ الموجودات).
- انه كلما ارتفعت الموجودات بقيمة مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة قيمة معدل (العائد قبل/ الموجودات) بمعدل 0.03% .

النموذج الثاني:العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE):

تم إدخال حقوق الملكية كمتغير مستقل ومعدل (العائد/ حقوق الملكية- ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$ROE = -3.878 + 1.00\ EQ$$

Std. Error	**=**	**(11.571)**	**(0.000)**
T – Value	**=**	**(-0.335)**	**(1.873)**
Sig t	**=**	**(0.739)**	**(0.066)**

معامل الارتباط بين حقوق الملكية والربحية(ROE) R = 0.247

معامل التحديد المعدل R^2 = 0.061

قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل F = 3.508

مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F . Sig F = 0.066

من خلال النتائج السابقة تبين الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.10 بين حقوق الملكية (EQ) ومعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE)، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن حقوق الملكية تفسر ما نسبته 6.1% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE) إلا أن هذه النسبية متدنية جداً.
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائيا بين (حقوق الملكية-EQ) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE)، مما يعنى انه كلما زادت حقوق الملكية فان ذلك سيؤدى إلى زيادة معدل العائد قبل الضريبة/حقوق الملكية.
- كلما ارتفعت حقوق الملكية بقيمة مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة قيمة معدل العائد قبل الضريبة إلى حقوق الملكية بنسبة 1%.

ويلاحظ من خلال نتائج الانحدار الخطى البسيط للنموذجين الأول والثاني وجود علاقة معنوية إحصائيا بين المتغير المستقل (حقوق الملكية) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ الموجودات) وبمعدل (العائد/ حقوق الملكية) ، وهذه النتائج تتفق مع نتائج بعض الدراسات التي أثبتت وجود علاقة معنوية إحصائياً كدراسة (أيمن الرشدان ، 2002) التي خلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية، ودراسة (صيام وخريوش،2001) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وحقوق الملكية لتلك المصارف، ودراسة (أبو فخرة، 1997) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية جوهرية إحصائياً بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، ودراسة (Berger,1995) التي خلصت إلى انه توجد علاقة موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية،

ودراسة(Bourke 1989) التي توصلت إلى انه توجد علاقة طردية ما بين رأس المال والربحية في مصارف كل من أوروبا وشمال أمريكا واستراليا.

وبناء على ما سبق يتضح لنا صحة الفرضية السابقة، حيث توجد علاقة معنوية إحصائياً بين الربحية وحقوق الملكية.

- ✓ **نتيجة اختبار الفرضية الثامنة:**

تنص الفرضية على: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المصرف والربحية"** ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عمر المصرف-AG) ومعدل (العائد/الموجودات-ROA).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عمر المصرف-AG) ومعدل (العائد/حقوق الملكية-ROE).

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين (عمر المصرف-AG) ومعدل (العائد/الموجودات-ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (عمر المصرف-AG) ومعدل (العائد/حقوق الملكية-ROE).

النموذج الأول: معدل العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال (عمر المصرف-AG) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/الموجودات-ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROA = -0.110 + 0.067\ AG}$$

Std. Error =	**(0.338)**	**(0.030)**
T – Value =	**(-0.326)**	**(2.192)**
Sig t =	**(0.529)**	**(0.033)**

0.286	=	R	معامل الارتباط بين عمر المصرف والربحية(ROA)
0.082	=	R^2	معامل التحديد المعدل
4.804	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.033	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين (عمر المصرف-AG) ومعـدل (العائـد/ الموجودات-ROA) ، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن عمـر المصـرف يفسر ما نسبته 8.2% من التغيرات الحادثة في (معدل العائد/ إجمالي الموجـودات-ROA).
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين (عمر المصرف-AG) والربحيـة مقاسـه بمعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، مما يعنى انه كلما طال عمر المصرف وزادت ثقة الجمهور به كلما أدى ذلك إلى زيادة معدل (العائد/ الموجودات).
- كلما طال عمر المصرف بمدة سنة واحدة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمـة (معـدل العائد/ إجمالي الموجودات) بنسبة 0.067%.

النموذج الثاني: معدل العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE):

تم إدخال (عمر المصرف-AG) كمتغير مستقل ومعدل (العائد قبل الضـريبة /حقـوق الملكية-ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$ROE = 21.697 + 0.35\ AG$$

Std. Error	**=**	**(12.566)**	**(1.127)**
T – Value	**=**	**(1.337)**	**(-0.242)**
Sig t	**=**	**(0.187)**	**(0.809)**

معامل الارتباط بين عمر المصرف والربحية(ROE) R = 0.033

معامل التحديد المعدل R^2 = 0.001

قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل F = 0.059

مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F . Sig F = 0.809

من خلال النتائج السابقة يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عمر المصرف-AG) ومعدل (العائد قبل الضريبة /حقوق الملكية-ROE).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أيمن الرشدان، 2002) التي توصلت إلى انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المصرف ومعدل (العائد على حقوق الملكية).

بناء على ما سبق يتضح صحة الفرضية الفرعية الأولى حيث توجد علاقة بين معدل (العائد قبل الضريبة/الموجودات- ROA) وعمر المصرف، كما ويتضح عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل (العائد قبل الضريبة/حقوق الملكية-ROE) وعمر المصرف.

- ✓ **نتيجة اختبار الفرضية التاسعة:**

وتنص الفرضية على: "**يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الموظفين والربحية** "

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط ومن خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين (عدد موظفي المصرف-EM) ومعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، والآخر يبين العلاقة بين (عدد موظفي المصرف-EM) ومعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE).

النموذج الأول: معدل العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA):

تم إدخال (عدد موظفي المصرف-EM) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/ الموجودات-ROA) كمتغير تابع**.**

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROA = 0.0294 + 0.0016\ EM}$$

Std. Error	=	(0.315)	(0.001)
T – Value	=	(0.093)	(1.8895)
Sig t	=	(0.926)	(0.064)

0.250	=	R	معامل الارتباط بين عدد الموظفين والربحية(ROA)
0.062	=	R^2	معامل التحديد المعدل
3.590	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.064	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين (عدد موظفي المصرف-EM) ومعدل (العائد /الموجودات-ROA) عند مستوى معنوية 0.10 ، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن عمر المصرف يفسر ما نسبته 6.2% من التغيرات الحادثة في (معدل العائد/ الموجودات-ROA).
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين (عدد موظفي المصرف-EM) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، مما يعنى انه كلما زاد عدد موظفي المصرف زاد معدل (العائد/ الموجودات-ROA).
- كلما زاد عدد موظفي المصرف بمعدل موظف واحد سوف يؤدي إلى زيادة قيمة معدل (العائد/ الموجودات) بنسبة 0.0016%.

النموذج الثاني: معدل العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE):

تم إدخال (عدد موظفي المصرف-EM) كمتغير مستقل **و**معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE) كمتغير تابع.

وقد كانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROE = -7.768 + 0.0700\ EM}$$

Std. Error	=	(11.018)	(0.029)
T – Value	=	(-0.705)	(2.422)
Sig t	=	(0.484)	(0.019)

0.313	=	R	معامل الارتباط بين عدد الموظفين والربحية(ROE)
0.098	=	R^2	معامل التحديد المعدل
5.866	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.019	=	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 بين (عدد موظفي المصرف-EM) ومعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE)، حيث يشير معامل التحديد المعدل R2 أن (عدد موظفي المصرف-EM) تفسر ما نسبته 9.8% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE).
- توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين (عدد موظفي المصرف-EM) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE) ، مما يعنى انه كلما زاد عدد موظفي المصرف فان ذلك سيؤدى إلى زيادة معدل العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية.
- انه كلما زاد عدد موظفي المصرف بمعدل موظف واحد سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة معدل (العائد/ حقوق الملكية) بنسبة 0.0700%.

وبناء على ما سبق يتضح لنا صحة الفرضية السابقة، حيث انه توجد علاقة معنوية إحصائياً بين الربحية وعدد موظفي المصرف.

✓ **نتيجة اختبار الفرضية العاشرة:**

تنص على " **يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف والربحية** "

ويمكن قياسها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عدد فروع المصرف NB) ومعـدل (العائـد/ الموجودات-ROA).

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عدد فروع المصرف NB) ومعـدل (العائـد/ حقوق الملكية-ROE).

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسـيط ومن خلال نموذجين إحصائيين احدهم يبين العلاقة بين (عدد فـروع المصـرف) ومعـدل (العائد/ الموجودات)، والآخر يبين العلاقة بين (عدد فروع المصرف) و معدل العائد/ حقوق الملكية).

النموذج الأول: معدل العائد على الموجودات (ROA)

تم إدخال (عدد فروع المصرف) كمتغير مستقل ومعدل (العائـد/ الموجـودات- ROA) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\mathbf{ROA = -0.264 + 0.07\ NB}$$

Std. Error	=	(0.362)	(0.028)
T – Value	=	(-0.729)	(2.477)
Sig t	=	(0.469)	(0.016)

0.319	=	R	معامل الارتباط بين عدد فروع المصرف والربحية(ROA)
0.102	=	R^2	معامل التحديد المعدل
6.133	=	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل

Sig F = 0.016 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح الآتي:

- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين (عدد فروع المصرف-NB) ومعدل (العائد/ الموجودات-ROA) ، حيث يشير معامل التحديـد المعـدل R2 أن عـدد فـروع المصرف تفسر ما نسبته 10.2% مـن التغيـرات الحادثـة فـي معـدل (العائـد/ الموجودات-ROA).
- توجد علاقة طردية معنوية مقبولة إحصائياً بـين (عـدد فـروع المصـرف-NB) والربحية مقاسه بمعدل (العائد/ الموجودات-ROA)، مما يعنى انه كلمـا زاد عـدد فروع المصرف زاد معدل العائد على الموجودات.
- كلما زاد عدد فروع المصرف بمعدل فرع واحد سوف يؤدي ذلك إلى زيـادة قيمـة (معدل العائد/ الموجودات) بنسبة 0.07%.

النموذج الثاني: معدل العائد قبل الضريبة على حقوق الملكية (ROE)

تم إدخال (عدد فروع المصرف-NB) كمتغير مستقل ومعدل (العائد/ حقوق الملكيـة - ROE) كمتغير تابع.

وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي كما يلي:

$$\underline{ROE = -5.560 + 1.759\ NB}$$

Std. Error	=	(13.266)	(1.034)
T – Value	=	(-0.419)	(1.702)
Sig t	=	(0.677)	(0.095)

R = 0.226 معامل الارتباط بين عدد فروع المصرف والربحية(ROE)

R^2 = 0.051 معامل التحديد المعدل

F = 2.896 قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل

Sig F = 0.095 مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

من خلال النتائج السابقة يتضح الآتي:

توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين معدل العائد إلى حقـوق الملكيـة (ROE) وبين عدد فروع المصرف (NB)، حيث يشير معامـل التحديـد المعـدل R^2 أن عمـر المصرف يفسر ما نسبته 5.10% من التغيرات الحادثة في معدل (العائد/ حقوق الملكيـة- ROE).

بناء على ما سبق يتضح لنا صحة الفرضية السابقة حيث توجد علاقة معنوية إحصائياً بين الربحية وعدد فروع المصرف.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد من اجل تحديـد أثـر المتغيرات المستقلة معاُ على المتغيرين التابعين كل على حده وهما معدل العائد قبل الضريبة على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

حيث سيتم إدخال أحد المتغيرين التابعين كل على حدة في المعادلة، في حين سيتم إدخال كافة المتغيرات المستقلة الأخرى معاً.

أولاً: نتائج إدخال المتغير التابع معدل العائد قبل الضريبة إلى الموجودات مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

ROA =	**+ 3.711**	**- 0.013 LR**	**+ 0.002 FAEQ**	**- 0.146 PTF**
(Sig t)	(0.133)	(0.080)	(0.256)	(0.000)
	- 0.03 FL	**+ 0.04 NI**	**+ 0.0005 TAS**	**- 0.02 EQ**
(Sig t)	(0.341)	(0.515)	(0.717)	(0.393)
	+ 0.239 AG	**- 0.0003 EM**	**- 0.136 NB**	
(Sig t)	(0.003)	(0.928)	(0.161)	

0.776	R	معامل الارتباط بين بين المتغيرات المستقلة والربحية(ROA)
0.602	R^2	معامل التحديد المعدل
1.673	DW	قيمة اختبار ديربن واتسون للارتباط الذاتي
6.811	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.000	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

يلاحظ من خلال المعادلة السابقة ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتغيرات المستقلة التالية: (نسبة المخصص الخاص/إجمالي التسهيلات-PTF) و(عمر المصرف بالسنوات-AG) والمتغير التابع معدل (العائد/ الموجودات-ROA)، فيما كانت علاقة ارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.10 بين المتغير المستقل نسبة (السيولة النقدية-LR) والمتغير التابع معدل (العائد/ الموجودات-ROA)، مما يشير إلى أهمية تلك المتغيرات في التأثير على المتغير التابع معدل (العائد/ الموجودات-ROA).
- عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين المتغيرات المستقلة التالية:(نسبة الأصول الثابتة/حقوق الملكية-FAEQ)، (نسبة المديونية-الرافعة المالية-FL)، (صافي الفوائد-NI)، (إجمالي الموجودات-TAS)، (حقوق الملكية-EQ)، (عدد الموظفين-EM)، (عدد الفروع-BR) و المتغير التابع معدل (العائد/ الموجودات-ROA).
- أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة تفسر ما نسبته 60.20 % من معدل (العائد/ الموجودات-ROA) وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى إمكانية القدرة على تفسير التغيرات الحادثة في (ROA).

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديربن واتسون (DW) 1.673، وهي مرتفعة وقريبة من المقياس (2) والمتعارف عليه إحصائياً وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

ثانيا: نتائج إدخال المتغير التابع معدل العائد قبل الضريبة إلى حقوق الملكية مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

ROA =	+ 37.913	- 0.07 LR	+ 0.374 FAEQ	- 1.074 PTF
(Sig t)	(0.437)	(0.660)	(0.000)	(0.034)
	- 0.445 FL	+ 2.183 NI	- 0.016 TAS	- 0.077 EQ
(Sig t)	(0.478)	(0.091)	(0.596)	(0.872)
	+ 1.291 AG	+ 0.042 EM	- 2.048 NB	
(Sig t)	(0.408)	(0.553)	(0.289)	

0.935	R	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والربحية(ROE)
0.875	R^2	معامل التحديد المعدل
1.769	DW	قيمة اختبار ديربن واتسون للارتباط الذاتي
31.511	F	قيمة F المعنوية – نموذج الانحدار ككل
0.000	Sig F	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F .

يلاحظ من خلال المعادلة السابقة ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتغيرات المستقلة التالية (نسبة الأصول الثابتة/حقوق الملكيـة-FAEQ) و(المخصـص الخـاص/إجمـالي التسهيلات- PTF) والمتغير التابع معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE)، فيما كانت علاقة ارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.10 بين المتغير المستقل (صافي الفوائد-NB) والمتغير التابع معدل (العائد/حقوق الملكية-ROE)، مما يشـير إلـى أهمية تلك المتغيرات في التأثير على المتغير التابع معدل العائد/حقوق الملكية.
- عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين المتغيرات المستقلة التالية: (نسـبة السـيولة النقدية-LR)، (نسبة المخصـص الخـاص/إجمـالي التسـهيلات-PTF)، (نسـبة المديونية-FL)، (إجمالي الموجودات- TAS)، (حقـوق الملكيـة-EQ)، (عمـر

المصرف بالسنوات-AG)، (عدد الفروع-BR)، (عدد الموظفين-EM) والمتغيـر التابع معدل (العائد/ حقوق الملكية-ROE).

- أن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة تفسر ما نسـبته 87.5 % مـن معـدل (العائد/حقوق الملكية-ROE) وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى إمكانية القـدرة علـى تفسير التغيرات الحادثة في (ROE).

ويلاحظ أيضا خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي حيـث بلغـت قيمة ديربن واتسون (DW) تساوي 1.769 وهـي مرتفعـة وقريبـة مـن المقيـاس (2) والمتعارف عليه إحصائياً وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نمـوذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية المصارف التجارية في فلسطين والمؤشرات التي تستخدم في قياسها وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة على العوامل المؤثرة عليها سواء كان سلباً لتفاديها أو التقليل منها أو ايجابياً لمحاولة زيادتها وتعظيمها وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على إرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تأثر أداء المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية وخاصة ما يتعلق منها باندلاع انتفاضة الأقصى المبارك، والممارسات الإحتلالية التي تهدف على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، وقد برز ذلك من خلال البيانات المالية للمصارف حيث انخفضت كل من موجودات المصارف وودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 2001-2002 التي تلت اندلاع الانتفاضة كما ورد في المبحث الثالث من الفصل الثاني، هذا بالإضافة إلى تراجع ربحية المصارف التجارية خلال هذه الفترة كما يظهر في المبحث الثاني من الفصل الثالث.
2. أن المصارف التجارية الأردنية تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق المصرفي الفلسطيني، فيما يتعلق بالموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية، كما يسيطر البنك العربي على المرتبة الأولى بين المصارف التجارية العاملة في فلسطين فيما يتعلق بالموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية.
3. أن الأهمية النسبية لتوظيفات المصارف التجارية في أرصدة وودائع لدى المصارف خارج فلسطين هي الأكبر بين استخدامات الأموال لدى المصارف التجارية وتأتي التسهيلات الائتمانية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، ويرجع السبب في زيادة الأهمية النسبية للأرصدة لدى المصارف في الخارج إلى حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية وإحجام المصارف عن منح التسهيلات الائتمانية إلا بشروط وضمانات مشددة.

4. وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً بين كل من (صافي الفوائد، حقوق الملكيـة، عدد الموظفين، عدد الفروع) من جهة وربحية المصارف التجارية مقاسة (بمعـدل العائـد على الموجودات "ROA" ومعدل العائد على حقوق الملكية "ROE") من جهـة أخرى.
5. وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً بين (المخصـص الخـاص إلـى إجمـالي التسهيلات) من جهة وربحية المصارف التجارية مقاسة بـ (معدل العائد على الموجـودات "ROA" ومعدل العائد على حقوق الملكية "ROE") من جهة أخرى
6. وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً بين نسبة السيولة النقدية والربحيـة مقاسـة بمعدل العائد على الموجودات "ROA"
7. وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً بين عمر المصـرف بالسـنوات والربحيـة مقاسة بمعدل العائد على الموجودات "ROA"
8. وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً بين كل من (نسبة الأصول الثابتة على حقوق الملكية، ونسبة المديونية أو الرافعة المالية على إجمالي الموجودات) مـن جهـة وربحيـة المصارف التجارية مقاسة بـ (معدل العائد على حقوق الملكية "ROE") من جهة أخرى.
9. تركيز المصارف التجارية العاملة في فلسطين على جذب ودائع التوفير ولأجل لأن تلـك الودائع تعطي المصارف فرصة أكبر في استغلالها فـي عمليـات التوظيـف والاسـتثمار وبالتالي تحقيق عوائد قياسية، حيث فاقت الأهمية النسبية للودائع الآجلة الأهميـة النسـبية للودائع تحت الطلب طيلة فترة الدراسة.
10. أن هناك ضعف كبير في نسبة استثمار البنوك التجارية في محفظة الأوراق المالية حيـث ظهرت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات في المرتبة الثالثة بعد التوظيفات في المصـارف خارج فلسطين والتسهيلات الائتمانية يرجع هذا الضعف إلى قلة الاستثمارات في فلسـطين بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة.
11. أن هناك نمواً في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسـطين خـلال 2003-2004 وهذا يدل على أن المصارف التجارية تحاول تنمية هذه الربحية وتحسين كفاءتهـا الماليـة على الرغم من الظروف التي تمر بها.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة قيام المصارف التجارية العاملة في فلسطين بتنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.
2. يتوجب على المصارف التجارية العاملة في فلسطين العمل على تنمية قدرتها على المنافسة فيما يتعلق بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية من خلال تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها وذلك من أجل زيادة توظيفات الموارد لديها وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح.
3. يتوجب على المصارف التجارية العاملة في فلسطين العمل على جذب أكبر قدر ممكن من ودائع التوفير وذلك من أجل تخفيض تكلفة الودائع لديها، خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان ، وكونها مصارف تجارية تركز على الائتمان قصر الأجل.
4. أن تتبنى سلطة النقد الفلسطينية سياسات من شأنها حث المصارف التجارية على التوسع في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل، وشراء أسهم شركات جديدة،وكل ما من شأنه زيادة التسهيلات الائتمانية بدلاً من التوجه نحو توظيف أموالها خارج فلسطين.
5. ضرورة عدم اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين وبين المدفوعة للمودعين، بل عليها التركيز على الإيرادات الأخرى المتأتية من الخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.
6. إيلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين مقاسة بمعدل العائد على الموجودات"ROA".
7. العناية بدراسة أوضاع العملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف للتأكد من قدرة هؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم وأخذ الضمانات الكافية والملائمة للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء وفقد المصرف لجزء من تسهيلاته كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها يكون لها أثر سلبي كبير على ربحية المصرف.
8. ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية " الرافعة المالية " أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.
9. ضرورة العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد بالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية.

10. التوجه نحو زيادة الإندماجات المصرفية بين المصارف التجارية، إذ أن كبر حجم إجمالي الموجودات وحقوق الملكية يساهم بشكل كبير في زيادة قدرتها على تحقيق الربحية.

11. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

12. العمل على دراسة عناصر نسبة المديونية وحقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تزيد من قدرة المصارف التجارية على تحقيق الربحية.

13. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية التي تدرس العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية كالأوضاع السياسية والاقتصادية والتشريعات القانونية ....إلخ .

14. تشجيع الدراسات التي تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لما للمصارف الإسلامية من أهمية في مجتمعاتنا الإسلامية.

15. العمل على زيادة انتشار المصارف التجارية جغرافياً لما لذلك من أثر على ربحية المصارف التجارية، حيث أن زيادة عدد فروع المصرف تزيد من قدرته على جذب الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية، وذلك ينعكس بدوره على ربحيتها.

16. ضرورة العمل على استحداث وتطوير خدمات مصرفية تساهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل مع المصارف التجارية.

17. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بزيادة قيودها المفروضة على التوظيفات بالخارج بحيث يتم الاستفادة من الأموال المودعة من قبل المودعين في فلسطين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب والمنشورات:

1. حماد، طارق (1999)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
2. حمودة، سليم (1993)، **التحليل الائتماني**، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت.
3. حنان، رضوان (2003)، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
4. حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام (1993)، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
5. الحيالي، وليد (1996)، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.
6. رجب، معين (1999)، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة.
7. رمضان، زياد (1989)، **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، مطبعة الصفدي، عمان.
8. رمضان، زياد (1997)، **إدارة الأعمال المصرفية**، الطبعة السادسة، دار الصفاء، عمان.
9. رمضان، زياد وجودة، محفوظ (1995)، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
10. الزبيدي، حمزة (2002) ، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
11. سلطان، محمد (2005)، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
12. السمهوري، محمد (1999)، اقتصاديات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، فلسطين- غزة.
13. سويلم، محمد (1983)،**إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الجلاء، المنصورة

14. سويلم، محمد (1998)، **إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية**، دار الجيل، القاهرة.
15. سويلم، محمد (1998)، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.
16. شاكر، نبيل (1998)، **التحليل المالي، وكتابة التقارير المالية**، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة.
17. الشمري، ناظم (1995)، **النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
18. الشيرازي، عباس (1990)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
19. صالح، عبد الجواد (1986)، **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، فلسطين.
20. ضيف، خيرت (1974)، **محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، بيروت.
21. عاشور، يوسف (2003)، **أفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني**، فلسطين- غزة.
22. عبد الحميد، طلعت (1991)، **إدارة البنوك التجارية: الإستراتيجية والتطبيق**، مكتبة عين شمس، القاهرة.
23. عبد الفتاح، أحمد(1994)، **قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف**، مجلة المصارف العربية مجلة14،عدد16.
24. العريضي، عدنان(1988)، **الوسيط في إدارة المصارف**، دار المستشار للنشر والتوزيع، بيروت.
25. عقل، مفلح (1989)، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان.
26. عماد، طارق (1999)، **التطورات العالمية**.
27. فيرهندري (1999)، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
28. اللوزي، سليمان وزويلف، مهدي والطراونة، مدحت (1997)، **إدارة البنوك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،عمان.

29. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(1999)، المعايير المحاسبية الدولية.

30. محيسن، عبد الحليم (1994)، **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:حقائق وأرقام،** جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

31. الناشد، محمد (1990)، **التخطيط المالي والنقدي،** دون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.

32. نمر، حلمي، **نظرية المحاسبة المالية،** الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

33. هندي، منير (1996)، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات،** الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية.

(ب) الرسائل العلمية والدوريات والنشرات والتقارير:

1- أبو فخرة، نادية (1997)، **دراسة العلاقة بين الربحية و رأس المال في البنوك التجارية المصرية،** المجلية العلمية لكلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،عدد2، ابريل.

2- البنك العربي،(1990)، **ستون عاماً من الخدمة المصرفية،** عمان.

3- جيرالد فوكس،(1995)، **الخصائص الأساسية للمصارف ذات الأداء المالي العالي،** مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد3، عدد4.

4- الرشدان، أيمن (2002)، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان .

5- سلسلة الوثائق الفلسطينية، 1996، **مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية والفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة،** واشنطن 28 أيلول 1995م سلسلة الوثائق الفلسطينية، نيسان 1996، الطبعة الثانية، القدس)

6- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي التاسع،** 2003.

7- صباح، سالم(1995)، **البنوك العاملة في فلسطين،** سلطة النقد الفلسطينية، تقرير غير منشور.

8- صيام، وليد وخريوش، حسني (2002)**، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن،** مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد 16، عدد2.

9- غانم، مروان (2002) ، **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان.

10-كارلا فرلونج (1993)، "**12 قاعدة للاحتفاظ بالعميل**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 1، عدد 1.

11- كنعان، حاتم (1992)، **السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

(ج) القوانين والمواقع الالكترونية:

1. بنك فلسطين المحدود، التقرير السنوي الرابع والأربعون،2004
2. التقارير السنوية لبنك الأردن للأعوام 1997-2004.
3. التقارير السنوية لبنك الاستثمار الفلسطيني للأعوام 1997-2004.
4. التقارير السنوية لبنك القاهرة عمان للأعوام 1997-2004.
5. التقارير السنوية لبنك القدس للتنمية والاستثمار للأعوام 1997-2004.
6. التقارير السنوية لبنك فلسطين المحدود من37 حتى44 للأعوام 1997-2004
7. التقارير السنوية للبنك التجاري الفلسطيني للأعوام 1997-2004.
8. التقارير السنوية للبنك العربي للأعوام 1997-2004.
9. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي السادس، 2000.
10. سلطة النقد الفلسطينية،إحصائية عدد وفروع المصارف في فلسطين، 2005.
11. قانون سلطة النقد رقم 2 لسنة 1997، الوقائع الفلسطينية، العدد 21، 1998.
12. موقع البنك التجاري الفلسطيني الالكتروني
13. موقع البنك العربي على شبكة الانترنت.
14. موقع بنك القاهرة عمان الالكتروني.
15. موقع بنك القدس الالكتروني.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bedi, H.L., Hardikar, V.K., Practical Banking Advance 4th ed. Central Electric Press India 1996.
2. Berger: "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking", 1995.
3. Bourke, Philip: "Concentration and other Determinant of Bank Profitability In Europe, North America, and Australia", Journal of Banking and Finance, Vol. 13, 1989
4. Fraser & Donald R., Fraser, Lyn M., Evaluating Commercial Bank Performance: Guide to Financial Analysis, Bankers publishing Company, USA, 1990.
5. Hempel, George H., Simonson, Donald G. & Coleman, Alan B., Bank Management: Text and Cases, 4th ed., John Wilg and Sons, New York, 1994.
6. Makhamreh, Muhsen, "Corporate Performance in Jordan : A study of Banking Sector ",The Arab Bank Review, Vol. 2, No. 2, October 2000.
7. Malyneux, Philip and Thornton, John "Determinants of European bank profitability : A note", Journal of Banking and Finance, Vol. 16, 1992
8. Ravenhill, "Liability Management: Balancing the Books", Balance sheet, VOL. 6, No. 3, 1997.
9. Reed, Edward W., Gill, Edward K., Commercial Banking,4th ed., Prentice Hall International, NewJersey, 1989.
10. Rose, peter, Commercial Bank Management, 3th ed., the McGraw hill Companies, USA, 1996.
11. Sethi, T.T., Money, Banking and International Trade, 2th ed., S. Chand and Company Limited, New Delhi, 1996.

12. Srinivasulu, Sam "ALM Straregy: seeing the Big Picture", Balance Sheet, Vol. 6, No. 1, 1997.

13. W.F., Beazer, Optimization of Bank portfolio, D.C. Health Co., Lexington, 1975.